۱۰۵۰۲

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح الهیات تجرید
مؤلف
موضوع
شماره قفسه ۴۵۸۰
۳۹۷۴ ن ۱۰۵۰۲
شماره ثبت کتاب
۸۹۴۲
۶۱۷۶۴

بازرسی شد

۱۰۵۰۲

۱۰۵۰۲

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی
مجلد شرح الهیات تجرید
مؤلف
موضوع
شماره نسخه ۴۵۸۰
۳۹۷۴ ف ۱۰۵۰۲
شماره ثبت کتاب
۸۱۳۲
۶۱۷۶۴

بازرسی شد
۳۲ - ۳۴

۱۰۵۰۲

شرح الهيات تجريد

٢١٧٩٤

٤٥٨٠

١٠٥٠٢

مجلس شورای ملی
کتابخانه

صف ماز وکر مانع افیون مساوی باب حب
ساز تو شبر تی ده دانگ یی که اسهال بلزباید
مار و صف آن مرز قه چند سد شیر افیون مسا
وی کوفته و چند حب سازند هر یک مقابل نخ
فلفل تیشه نتی سه حب تا پنج حب خوره وجب
امرحر اسهال کنده تر تحو مانافع باشد کا
بی کر حرارت وبت بیا شد صف ان جز بید
سنتر اساز ون مصبه سا یله بنزر البنج سیاه
کنده مساوی با آب سازند شیر تی ده دم
جی که ده ساعت به بند وصف آن افیون بکله
مر اقاقیا دو درم گل کز مساق حب الآس
السعد یک جیا ده رم کوفته و بیخته با آب یکه صمغ
عربی در آن منقوع باشد حب سازند شیر
تی بنز مثقال بجوزند که نقط تمام آورد
آن
وده قطره انزال شود اشرتی مرد ار دصی

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله [illegible] خاتم الانبياء وعترته الطاهرين
والاصفياء اما بعد فيقول افقر خلق الله تعالى الغني محمد [illegible] معلقات
علقت مني بفضل الله سبحانه على مبحث الهيات التجريد وشرحه الجديد والحاشية
التي علقها العلامة تحتوي على جميع تحقيقات شائقة وتدقيقات فائقة والمرجو ممن
يكون ناظرا فيها ان ينظر بعين الانصاف ثم يسلك مسلك الوفاق ويجتنب منهج الخلاف
قال المصنف قدس سره المقصد الثالث في اثبات الصانع اعلم ان موضوع العلم الالهي
هو الموجود المطلق بما هو موجود وان موضوع العلم يجب ان يكون بينا بنفسه او مبينا
في علم فوقه ولما كان العلم الالهي اشرف العلوم واعلاها وليس فوقه علم آخر يجب

ان

ان يكون موضوعه بينا بنفسه في العلم الالهي يبحث عن احوال الموجود بما هو موجود ومن تمامه(?)
احدها الامور العامة وثانيها تقاسيم الوجود مثل قولنا بعض الموجود مطلق وبعضه(?)
الموجود ذهني وامثالها وعند الشيخ المقول احوال الموجود بما هو موجود يرجع الى تقا
سيم الوجود مطلقا سواء كان تلك التقاسيم تقاسيم بالنظر الى الحقائق المحصورة او لا
والاولى لان التقسيم انما يحسن بالنسبة الى الحقائق المحصورة لا الامور الغير المحصورة كالامور العامة
مثلا اذا توقف [illegible] في اصل المسئلة [illegible] صانع العالم موجود
جودا فرض عليه بان الموجود موضوع العلم الالهي ولا يجوز ان يكون موضوع العلم
محمولات مسائل بل عوارض ذاتية لموضوع العلم ويمكن ان يقال ان قولنا صانع
العالم موجود في قوة قولنا بعض الموجود صانع العالم وفيه تكلف لا يخفى لا يقال ان [illegible]
لان المذكور بعض الموجود صانع وقيل المذكور ان الواجب موجود والفرض عليه بان
الشيخ [illegible] بين لان الواجب هو الذي يجب وجوده والذي يجب وجوده يكون
موجودا البتة فيقول لا ان ما يكون موجودا بالضرورة يكون موجودا لا [illegible] واجب

[illegible]

بان المراد من مسلك الشهر هو اثبات فرد بهذا العنوان اى العنوان الذى هو مفهوم وجو
الوجود بحيث يكون المطلوب به هيئة وقيل ان الشهر هنا بعض الموجود واجب الوجود با
لذات وبه الحق المحقق وفى اثبات هذه الشهر مسلكان احدهما مسلك المتكلمين
وهو الاستدلال من المعلول على العلة ويسمى هذا القسم من الاستدلال استدلالا انيا
وثانيهما مسلك الحكماء وهو الاستدلال من العلة على المعلول ويسمى استدلالا لميا وكلا
الشهر يحتمل الامرين لان قوله فى اثبات الصانع يحتمل صيغة ان يكون اشارة الى ان الا
ستدلال من المصنوعات على الصانع على ما هو راى المتكلمين ويحتمل ان يكون اشا
رة الى راى الحكماء وهو الاحتمال الثانى مسلك الحكماء وعنوان تحصيل البرهان لميا وذلك
بان يقال ان يكون العالم مصنوعا ومجعولا علة لكون الواجب صانعا للعالم اى هو علة كونه
لهذا الوجود الرابطى للواجب تعالى الوجود فى نفسه لان الوجود فى نفسه للواجب
تعالى ليس معلولا لوجود العالم فى نفسه معلولا للواجب تعالى والوجود الرابطى للواجب
تعالى وهو كونه صانع العالم معلول للعالم باعتبار مصنوعيته ومجعوليته ولا استبعاد فى ذلك

[illegible] اذ لا يمكن الاستدلال على كونه ذا المولف كما لا يمكن الاستدلال ان زيدا فى عمله ذا الرفع وبالعكس
[illegible] وان عدم الاحتياج الى المولف مرتب تعالى كونه مولفا [illegible] فى البداهة فى
[illegible] الى المولف قد ثبت ان عدم العلة علة لعدم المعلول هذا هو [illegible] وجه فلا يرد عليه
[illegible] هذا المقام

كما فى المولفية والمؤلفية فان كون الشئ مولفا علة للذى المولفية فكون العالم
مصنوعا ومجعولا علة لكونه تعالى صانعا واجبا بالذات وبهذا يندفع الايراد المشهور
وهو انه لا يمكن الاستدلال اللمى على وجود الواجب تعالى لان كل شئ سوى الواجب
تعالى معلول له تعالى بواسطة او بدون واسطة ولا يكون الواجب تعالى معلولا لشئ
فلا يمكن الاستدلال على وجود الواجب تعالى بطريق البرهان اللمى وايضا كلما يحصل
فى ذهننا فهو ممكن وكل ممكن معلول له تعالى فانحصر الطريق فى الانى على ما هو طريقة المتكلمين
ووجه الدفع ان ما يثبت بالبرهان اللمى هو الوجود الرابطى للواجب تعالى وهو
يجوز ان يكون معلولا وعدم معلوليته تعالى انما هو باعتبار الوجود فى نفسه ولا امتنا
[illegible] الدليل الذى ذكره المعترض مسلك الحكماء الانى منه
ع فى كون الواجب تعالى معلولا باعتبار الوجود الرابطى كما ان الواجب تعالى [illegible]
ثبت [illegible] زيد بدون زيد بل هى موقوفة على وجود زيد واذا قرر البرهان هكذا
هذا الوجه لا ترد عليه شبهة قويها اوردها صاحب المحاكمات وتبعه بعض المدققين
وهو [illegible] انا نعين له فى ذلك تقرير الشبهة اذا كان العالم باعتبار مصنوعيته

ومجهوليته علة لكون الواجب صانعا للعالم يلزم ان لا يثبت للواجب تعالى
صانعية العالم باعتبار ذاته بل ثبوت الصانعية له تعالى لاحظ حال العالم ومحال
ان الواجب تعالى صانع للعالم باعتبار ذاته بل بثبوت الصانعية له تعالى لاحظ حال
العالم ومحال ان الواجب تعالى صانع للعالم باعتبار ذاته في ذاته مع قطع النظر عن
حال العالم فلا يجوز ان يكون مصنوعية العالم ومجهوليته علة لهذا الوجود الرابطي
اي كون الواجب صانعا للعالم وجواب [illegible] ان نتيجة البرهان يجب انطباقها
على المورد اي كون الواجب صانع العالم لكن هذا الايراد انما يرد على تقرير البرهان
المذكور فليقرر البرهان على وجه يندفع به الايراد المذكور ويظهر مقصود البرهان فنقول
تنقيح المقام هو ان صانعية العالم يمكن اعتبارها من وجهين احدهما بحيث يكون
صفة للعالم ومعناه كون العالم بحيث يكون له صانع واجب الوجود بالذات
وثانيهما بحيث يكون وصفا للواجب تعالى ومعناه كون الواجب بحيث يكون
صانعا للعالم اذا عرفت هذا فنقول للعالم صفتان احدهما المصنوعية والمجهولية

والاخرى ذو جاعل صانع واجب الوجود بالذات وهذه ثابتة بالبراهين التي بينها مقدمة م
في اوائل الفصل [illegible] هو المصنوعية والمجهولية علة للوصف الاخر وهو كون العالم
ذا جاعل صانع واجب بالذات والنتيجة هي كون العالم ذا جاعل صانع واجب بالذات
لا كون الواجب صانع العالم فصورة القياس هكذا العالم مصنوع ومجهول وكل ذي جاعل وكل مصنوع م ومجهول م
صانع واجب بالذات فالعالم ذو جاعل صانع واجب بالذات فكون الواجب مجعول م
صانع العالم يظهر وينكشف بعد حقيقة تلك النتيجة من غير احتياج الى نظر وكسب وهذا
الظهور بطريق الاتفاق فثبوت صانعية العالم للواجب تعالى انما هو بالنظر الى
ذاته بلا واسطة امر اصلا غاية ما في الباب انه يظهر لنا وينكشف عندنا بعد حقيقة ذلك
القياس فظهر ان التصديق قد يكون خفيا وبعد تصور الطرفين يظهر بديهيا لا
ان تصور الطرفين كاسب له لان التصديق لا يكون مكتسبا من التصور فحقيقة كون
الواجب صانع العالم لازم لحقيقة ذلك القياس [illegible] اللزوم ليس لازما اصلا
حتى يكون حقيقة القياس المذكور ملزوما [illegible] ذلك القياس وهو المقصود [illegible]

أو ما اصطلاحيا بأن يكون نتيجة القياس المذكور ملزوما لحقيقة كون الواجب صانع العالم
وعلة بالقياس إليه بأن كل ملزوم اصطلاحي علة للازمه وثبوت صانعية العالم له تعالى
ليس معللا بغير ذاته أصلا كما عرفت فاللزوم هنا بالمعنى اللغوي يعني أنه لا ينفك أحد المتلازمين
عن الآخر فلانا لو أثبت القياس المذكور يعني كون الواجب صانع العالم بحسبها الحقيقة
إلى نظر وفكر أصلا لكون الواجب صانع العالم ثابتا له باعتبار ذاته بلا علة غير ذاته
على أن ما يحتاج إلى كون الواجب صانع العالم فقد ظهر حقيقته بعينها بأنه لم الأكثر دليل آني وهذا
الإيراد وجواب جاريان في استدلال المشهور وهو أن الموجود المطلق لصفة من
اشتماله على الفرد الذي هو الممكن واشتماله على الفرد الممكن ظاهر وبهذه الصفة يصح
اشتماله وعليه علة الاشتمال على فرد آخر هو واجب الوجود بالذات بالبراهين الآتية
وتقرير الإيراد أنه إذا كان اشتمال الموجود المطلق على الفرد الممكن علة الاشتمال على
الفرد الواجب يلزم أن يكون كون الواجب فرد الموجود المطلق معلولا لكون الممكن
فرد الموجود المطلق يلزم أن لا يثبت الواجب تعالى كونه فرد الموجود المطلق باعتبار

ذاته

ذاته بل بملاحظة علته وهي اشتمال الموجود المطلق على الفرد الممكن فمع قطع النظر عنه أي الممكن
في نفس الأمر يلزم إمكان عدم معلوله في نفس الأمر فيلزم إمكان عدم كون الواجب تعالى
فرد الموجود المطلق وهو باطل لأن كون الواجب فرد الموجود المطلق ثابت له تعالى بالنظر
إلى ذاته وإن قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته تعالى وتقرير الجواب هو أن المثبت بهذا البرهان
أن الواجب فرد الموجود المطلق بالمعنى اللغوي أي كون الموجود المطلق بحيث يكون الواجب
فردا منه ووضح المقام أن كون الواجب فرد الموجود المطلق يمكن أخذه من وجهين أحد
هما كون الواجب بحيث يكون فرد الموجود المطلق وبهذا الاعتبار وصف للواجب
تعالى وليس هذا نتيجة البرهان وثانيهما كون الموجود المطلق بحيث يكون الواجب فردا منه
وبهذا الاعتبار يكون وصفا للموجود المطلق وهذا الوصف معلول للوصف الأول
وهو وصف كون الموجود المطلق بحيث يكون الممكن فردا منه فنتيجة البرهان أي كون المو
جود المطلق بحيث يكون الواجب فردا منه فصورة القياس هكذا الموجود المطلق
مشتمل على الفرد الممكن وكل ما هو مشتمل على الفرد الممكن يجب أن يكون مشتملا على الفرد

الواجب لذاته بالبراهين الآتية فيتم البرهان على هذا الوجه مقصود البرهن
ثم بعد هذا البرهان يلتبس لنا كون الواجب فرد الوجود المطلق بالبديهة بالطريق الاتفا
ق الا ان يكون الواجب فرد الوجود المطلق حتى يلزم الفرد ويمكن ان يقال ان
حقيقة هذا ظهر بهذا البرهان الى برهان الى قوله اعلم قد سبق وجوده وصفاته وآثاره
جميع الآثار مقابلا للصفات اشارة الى ان الصفات عين ذات الواجب
تعالى لا يلزم كون الصفات من الآثار لانه لو كانت زائدة لاحتاجت الى الرابطة
بذاته تعالى ولا يجوز ان يكون ذلك الرابطة غير الواجب تعالى فبقي ان يكون الرابطة
والموجد لتلك الصفات هو الواجب تعالى فيلزم ان يكون الصفات آثاره
تعالى فتدخل الصفات في الآثار فجعل الصفات مقابلة للآثار تنبيها على ان الصفات
ليست زائدة على ذاته تعالى بل هي عينها وليست بآثار واورد عليه ان تخصيص
الفصل الثالث باثبات الآثار ليس على ما ينبغي اذ المقصد الاول والثاني ايضا
في بيان الآثار لانه في بيان الممكنات آثاره تعالى واجيب بان المراد بالآ

نار

الصفات

بلغ

ثار ما هو مذكور في الفصل الثالث لا مطلق الآثار ولا يرد ايضا المشهور في هذا الفصل اثره
تعالى حيث انا نزه تعالى الا من حيث انه قادر لانا اخبرنا على ان مقصد هذا فليراجع قوله من
اوفى له الا ان تقرير فمن البرهان من ما لكن البراهين ما يكون حد الوسط فيه حال الوجود وذات
الموضوع وما نحن فيه كذلك لان يوقف تعيين الموجود واجبا مستقلا بحسب حال
جميع الموجودات لوجوده طبيعة قوله اشرف لا استدلال البرهان على الوجود هو الاشرف
قوله حدوث العلم جواهرا كان او عرضا اما الاول فبيان يتكلم العالم الجوهري حا
دث وكل حادث فله محدث واما الثاني فبيان انا نشاهد انقلابات النطفة علقة ثم
مضغة [illegible] هذه الاحوال الطارية على النطفة من مؤثر صانع حكيم وتفصيل الكلا
م في شرح المواقف [illegible] واما كان شرط الحدوث لان القديم عندهم لا يحتاج
الى العلة كما هو مذكور في مكانه قوله او الحركة كما هو طريقة الطبيعيين واعلم ان الطبيعيين
بعد ما ثبتوا ان لكل متحرك محركا ولا يجوز ان يكون الشيء محركا لنفسه قالوا ان جميع
الحركات يجب ان ينتهي الى محرك لا يكون التحريك في صفاته كالتحرك في الاين والوضع

المحرك [illegible]

اقربيا نفسه بدون ملاحظة اثاره قوله

لئلا يلزم كون الشيء فاعلا وقابلا

فرد [illegible]

وغيرها من المعقولات لا في الذات كالممكنات فانها تنتقل من الليس الى
ليس والموجود واحد ان بحث الذات والصفات ليس الا الواجب الوجود بالذات
فان قيل وظيفة الطبيعيين هي البحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث الاشتمال على
الطبيعة واثبات الواجب من المسائل الفلسفة الاولى لان اثبات وجود الاشياء
انما هو من وظيفة الفلسفة الاولى قلت المسألة عندهم هي الجسم ذو متحرك فالواجب الوجود بالذات
فاثبات الواجب عندهم يؤول الى اثبات حال من احوال الجسم [illegible] لزم الدور او
هذا ان لزوم الدور ممنوع والبيان غير تام وانما يلزم الدور لو توقف موجود معين على
موجود يتوقف عليه ولم يلزم مما ذكر اذ تحقق ايجاد ما موقوف على وجود موجود من الموجودات
وجود [illegible] وكل موجود معين يتوقف على وجود [illegible] المتقدم [illegible] فاللازم هو
[illegible] الدور [illegible] والاستناد [illegible] على [illegible]
[illegible] في [illegible] طبيعة الايجاد [illegible] عن طبيعة الوجود
[illegible] انها [illegible] ممكن [illegible]

مطلقا

مطلقا بما هو عين وجود الموضوع فان ثبوت حقيقة شيء فرع ثبوت الوجود
في نفسه بطبيعة الوجود متقدم على طبيعة الايجاد وعلى تقدير عدم وجود الواجب
تعالى لا يحفظ ذلك لان اتصاف طبيعة الممكن بطبيعة الوجود لا يكون الا بعد
تعلق الايجاد بها وهذا التقرير البرهان على وجه [illegible] قوله التي لم
يوجد لم يوجد اذ ما لم يتصف بطبيعة الوجود ولم يتصف بطبيعة الايجاد وعلى
هذا لا يوجد شيء من الموجودات [illegible] اللازم من قولهم التي ما لم يوجد
لم يوجد توقف ايجاد كل شيء على وجوده ولا توقف طبيعة الايجاد
على طبيعة الوجود وعلى تقدير التسلسل لا يلزم خلاف ذلك [illegible] على
ما ذكر لزم توقف طبيعة الوجود [illegible] على نفسها لان اتصاف
شيء بها يتوقف على وجود ذلك الشيء [illegible] ما ذكر لا نقول لا يتم
ذلك في طبيعة الوجود مطلقا لانها ليست حقيقة متميزة حتى يلزم كونها
[illegible] بل قد يكون طبيعة الوجود [illegible] انها [illegible] حقيقة

[illegible]

واجب الوجود وان ادرد فيه طبيعة الوجود والمطلق العام البديهي فهي باعتبار ما مساوقة من
طبيعة الوجود فاص القائم بذاته الواجب الوجود بتعين ذاته في حد نفسه مع استقم
كى امرت انفى كلامه بجره فان قبل لنا بينه بيجادها بجاد من فيما فى قسم ان طبيعة
ناعية لكن نقول ان الوجود ايضا طبيعة ناعية ملحظة وعدم كون الوجود طبيعة ان
عينه ما يثبت بعد اثبات الواجب وهذا عين ما تنازع فيه وان اريد بالايجاد
تحقيق اى حينئذ فلا نم ان طبيعة ناعية بل هو طبيعة مسوية فنشت لحصار ان
المرد فالايجاد الا في متحق طبيعة الايجاد والاخصاص منافر من الوجود لان التي لم
بالايجاد
يوجد لم يوجد فثبت وقف طبيعة الايجاد على طبيعة الوجود فلو كان طبيعة الوجود
ايضا طبيعة ناعية يلزم ان يتاخر طبيعة الوجود عن طبيعة الايجاد لان كل طبيعة
عينه متاخرة من طبيعة الايجاد فيلزم الدور فظهر انه لا يصح ان يكون طبيعة الوجود
طبيعة ناعية ولا يكون متاخرة عن طبيعة الايجاد فيجب ان يكون ما الوجود وجود
لا ينافر عن طبيعة الايجاد وهو الوجود الواجب فان قيل يلزم من عدم ... طبيعة

سلسلة الايجادات ... لا بتيقن ... يتوقف ... الوجود ... معلول ... الوجود ان تكون ... الوجود ... معلول ... الايجاد ... الوجود ... الوجود ... الايجادات ... الوجود المعلول ... الوجود ... الايجاد ... الموقوف ... الوجود ... معلول ... الوجود ... الايجادات ... يكون ... المحال ...

الوجود عن طبيعة الايجاد لان الايجاب فرض فرد الايجاد فلا فقدم فرد من كل
حتى يلزم تقدم طبيعة الوجود ايضا لان الوجود هي طبيعة ومساوقة فان قيل لم
لا يجوز ان يتاخر كل فرد فرد من الايجاد عن كل فرد فرد من الوجود الذي لم يتوقف
ذلك الوجود على ذلك الفرد من الايجاد بل على فرد اخر وكل فرد فرد من الوجود متاخر
عن الايجاد الذي لم يتوقف ذلك الايجاد على ذلك الوجود بل على وجود اخر
ولم يلزم الدور بل يلزم هو التسلسل كما ذكره المورد واستحاله غير ماخوذة في ابطاله
ان قلت كلام المورد ليس متعلقا بالايجاد كما ذكره الا بين لان محصل كلامه ان طبيعة الوجود
وطبيعة الايجاد في افرادها متوقفة لو وجدت ان الكلام في افرادها مقصود
ايضا بان ذلك ما دام يمكن فيه الوجود واجب بذاته وذهب التسلسل
الا غير ... فيما حققه سلسلة الايجادات الغير المتناهية بعنوان الاجمال
بحيث لا يشذ عنها شيء من الايجاد فنقول هذه السلسلة يستلزم ان احد بعينها
سلسلة الوجودات وان بينها سلسلة من الايجادات فيحصل باسرها متاخرا على ان

لان الطبيعة ... لزوم الدور ... من المتاخر ...

فيحصل سلسلتان احديهما سلسلة الوجودات وثانيهما سلسلة الايجادات

انتهى ولم يوجد بوجه من الوجوه في تلك السلسلة ولم يكن له جزء وكانت
سلسلة الموجودات بحيث لا تستند عنها لها تا فرائضها يلزم الدور وهو محال فيجب
ان يكون في سلسلة الموجودات وجود لا يكون منا فراغ الى ما ليس يوجد وهو الواجب
بالذات فثبت المطلوب قوله ومنشأ ان ليس للوجود المطلق من حيث هو
هو مبدأ هذه المقدمة ذكرها الشيخ في الشفاء فاذا ثبت وجود المبدأ تعالى يا
في ذاته ان هذه مقدمة قوية لا تتم الا بما يتركب منه المطلوب وتقرير برهانه ان
طبيعة الممكن بما هي هي لها مبدأ وطبيعة الموجود بما هي موجودة ليس لها مبدأ والا يلزم
الدور فلا يجوز انحصار الموجود في الممكن والا يلزم ان يكون لطبيعة الموجود مبدأ
فثبت ان الموجود ممكن بعضه وبعض ليس بموجود الا من الممكن فيلزم ان
يكون في الوجود موجود غير ممكن وهو الواجب بالذات وهذا برهان مبني على
وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانه لو لم يكن الكلي الطبيعي موجودا في الخارج لما تم
هذا البرهان لا يقال ان يقول لا نسلم ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج حتى يرد

لوجود

[illegible]

موجودا موجود في الخارج ولم يكن له مبدأ والا يلزم الدور بما ذكرنا فظهر وجه اندفاع
ما اورد على تلك برهان من انا لا نسلم ان الموجود المطلق ليس له مبدأ والا لزم تقدم
الشيء على نفسه لم لا يجوز ان الموجود المطلق ليس الا الموجود العام وكل فرد منه يتوقف
على كل فرد من فرد الاخر ولا يلزم الدور الا اذا كان الدور من غير جهة واحدة
البرهان ولا ترجع الى البرهان المشهور ووجه الاندفاع ان هذا البحث ليس مقابلا لما
بنوا البرهان لان ما يراد في ترجيح حقيقة لا ان الموجود كلام المستدل ليس في
موجود في الطبيعة لانه كان الموجود موجود وكذلك الطبيعة موجودة في الخارج
وجود الكلي الطبيعي فيظهر انه لو كانت طبيعة الموجود بما هي طبيعة الموجود لها مبدأ
بل وجود بعض افرادها قوله وهذا حقيق بان يكون طريقة الصديقين على ما علم ان
ان الملك المشهورة في البرهان التي على اثبات الواجب تعالى احد من جهة
الممكن المعلوم ومعلولية وما نبهنا من جهة اشتمال طبيعة الموجود على الوجود الممكن
وانما من حيث طبيعة الوجود والموجود مع قطع النظر عما له وهذا الاخرون

قوله

[illegible]

الشيخ في الاشارات بانه طريقة الصديقين الذين يستشهدون بالحق لا عليه فانهم
بعد ~~اثبات ان الواجب تعالى يستدلون بمجموع~~ يستشهدون بالعقل بالواجب تعالى
لانهم يقولون ان الواجب تعالى واحد من جميع الجهات ولا يصدر عن الواحد الا
الواحد فلا بد وان يكون الصادر الاول العقل المفارق عن المادة وعلا
بعينها ويكون يثبتون سائر الموجودات الى ان ينتهي الوجود بالواجب تعالى
قال قبل الكلام بتقرير طبيعة الموجود على الكلي وكذلك بالوجود تعالى قلت
طبيعة الوجود والموجود هناك بهما بعينها الواجب جل شانه لان الوجود
والموجود عينه بالنسبة الى الواجب وزايد بالنسبة الى الممكن ثم استدل
بغيره تعالى عليه تعالى لمجموع الموجودات من حيث هو ليس لموجود بالذات
اه لانه لو كان المجموع الموجودات مبدا لزم تقدم الشي على نفسه
والفرق بين هذا وبين ما سبق هو ان في هذا المسلك انما لاحظ بمجموع
الموجودات من حيث هو مجموع الموجودات ولا يتوقف الحكم على
وجود الكلي الطبيعي بخلاف مسلك السابق فان الملحوظ هو طبيعة الموجود

من غير

الابقيتو الواجب جل شانه لا حظ اسرع طبيعة الوجود مع قطع النظر ...

العقل بعد

ذلك

من غير النظر الى افرادها وهذا يتوقف لبيان على وجود الكلي الطبيعي في الخارج فوت
مجموع الموجودات من حيث هو موجود يمتنع ان يعتبر لاشيا محضا كما قال من حيث هو
موجود اشارة الى ان الشي باعتبار الوجود لا ينفك عن الوجوب لان الشي ما لم يجب
لم يوجد ويتصف الوجوب لا يصح ان يكون غير الواجب تعالى لان الوجوب
بالغير انما يعتبر شي علته يجب يمتنع عليه جميع انحاء عدمه ثم يوجد لان الشي ما لم
يجب لم يوجد وليس شي من الممكنات ان يكون فيه منتجب غير في العدم لان بعض
انحاء العدم معلوله بجواز انتفاع العلة والمعلول جميعا بخلاف ما اذا كانت العلة غيرا
يكون وجوب الوجود بالذات فانه ليس ما كان يمتنع عدمه بالذات فلا يحتو
ارتفاع
هذا النحو من العدم ايضا فمعنى ان الوجود لا ينفك عن الوجوب في الوجوب بالجعل
الا من الواجب لذات ما فالشي باعتبار انه موجود يمتنع ان يعتبر لاشيا محضا
ومجموع الموجودات من حيث انها موجودة يمتنع ان يعتبر لاشيا محضا ومجموع
الممكنات من حيث انها ممكنات لا يمتنع ان يعتبر لاشيا محضا ما لم يكن ممكن

وادام يمتنع علته جميع انحاء عدمه لم يوجد

جميعا

من غير ... وجود الكلي الطبيعي ...

ضرورية مطلقة	مشروطة عامة
وقتية مطلقة	منتشرة مطلقة
دائمة مطلقة	عرفية عامة
مطلقة عامة	ممكنة عامة

واذا لم يثبت ... علم بوجه ...

البحث في الاشارات بانه طريقة الصديقين الذين يستشهدون بالحق لا عليه ثم
بعد ... يثبتون نفس الواجب تعالى
لانهم يقولون ان الواجب تعالى واحد من جميع الجهات ولا يصدر من الواحد الا
الواحد فلا يجوز ان يكون الصادر الا الشخص المفارق عن المادة وعلائقها
فلهذا وكذا يثبتون سائر الموجودات الى اقصى الوجود بالواجب تعالى
فان قيل انكم تستشهدون بطبيعة الموجود على الحق وكذلك بالوجود الذي طلب
طبيعة الوجود والموجود هناك بعينها الواجب جل شانه لان الوجود
والموجود عين بالنسبة الى الواجب وزائد بالنسبة الى الممكن ثم نستدل
بجره تعالى عليه تعالى مجموع الموجودات من حيث هو ليس له مبدأ بالذات
اه لانه لو كان المجموع الموجودات مبدأ لزم تقدم الشيء على نفسه
والفرق بين هذا وبين ما سبق هو ان في هذا المسلك انا بلاحظ مجموع
الموجودات من حيث هو مجموع الموجودات لا يتوقف الحكم على
وجود الكلي الطبيعي بخلاف مسلك السابق فان الملحوظ هو طبيعة الموجود

ما استدلوا الواجب جل شانه لا اخذ ... طبيعة الوجود مع قطع النظر ...

من غير

البيّن في الاشارات بانّ طريقة الصدّيقين الذين يستشهدون بالحق لا عليه فانهم
بعد اثبات [illegible] يثبتون بالفعل ان الواجب تعالى
لانهم يقولون ان الواجب تعالى واحد من جميع الجهات ولا يصدر عن الواحد الا
الواحد فلا يجوز ان يكون الصادر الاول الا الشخص المفارق عن المادة وعلائقها
وهكذا يثبتون سائر الموجودات الى اقصى الوجود بالواجب تعالى
فان قيل الحكم المستشهد به طبيعة الوجود على الحق وكذلك بالوجود الثالث
طبيعة الوجود والموجود هناك هي بعينها الواجب جل شانه لان الوجود
والموجود عينها بالنسبة الى الواجب وزايد بالنسبة الى الممكن فلم يستدل
بغيره تعالى عليه تعالى مجموع الموجودات من حيث هو ليس له مبدأ بالذات
اذ لانه لو كان المجموع الموجودات مبدأ لزم تقدم الشيء على نفسه
والفرق بين هذا وبين ما سبق هو ان في هذا المسلك انما لاحظ مجموع
الموجودات من حيث هو مجموع الموجودات ولا يتوقف الحكم على
وجود الكلي الطبيعي بخلاف مسلك سابق فان الملحوظ هو طبيعة الوجود

من غير

والمستشهد الوجود جل شانه بلاحظة اصل طبيعة الوجود ومع قطع النظر عما عداها

لا العقل

خبر

[illegible]

واذا لم يتبع بعد جميع الاحاد عدم الوجود منه

جميعا

احكامها من حيث [illegible] ان [illegible] من الممكن

سالى ما صدقا الوجوب والوجود فيجب ان يكون ذا الوجود واجب الوجود بالذات
ليمتنع وجود الممكنات تفصيل المقام ان ههنا مسلكين احدهما التمسك بالوجوب
اللاحق والاخر التمسك بالوجوب السابق اما طريق التمسك بالوجوب اللاحق فان الوجوب
اللاحق هو الضرورة بشرط المحمول بمعنى ان الشيء وقت الوجود ارتفع عنه جميع انحاء العدم
لانه لو لم يرتفع جميع انحاء العدم لم يتحقق الوجوب اللاحق فان الوجوب اللاحق هو
رفع جميع انحاء العدم وقت الوجود ورفع جميع انحاء العدم لا يحصل الا من علة
واجبة بالذات لانه لو لم يكن مستندا الى الواجب بالذات لما صح ان يقال انه وقت
الوجود قد ارتفع عنه جميع انحاء العدم لانه وان ارتفع عنه بعض انحاء العدم الذي
مع تحقق علته لكن لما كان علته غير واجبة بالذات بقي نحو واحد من انحاء العدم وهو ذلك
المعلول ولم يرتفع علته بعدمها وان يرتفع ذلك المعلول مع علته لان عدم المعلول من
انحاء عدم المعلول بمعنى انه ان يرتفع المعلول مع علته بناء على ان علته لم يكن يجب
يمتنع عليها العدم بالذات بخلاف ما اذا كانت العلة منتهية بكون واجبة الوجود

بالذات

بالذات فيجب ان يكون ذا الوجود واجب بالذات والا يلزم عدم تحقق الوجوب
اللاحق واما طريق التمسك بالوجوب السابق فهو ان الوجوب السابق هو ان
تنسد جميع انحاء العدم قبل وجود الموجود على الشيء لان الشيء ما لم يجب لم يوجد
وسد جميع انحاء العدم لا يحصل الا من الواجب بالذات لما قررنا في الوجوب السابق
البقاء لا يحصل الا من الواجب بالذات فاذا ثبت ان الوجود لا ينفك عن الو
جوب فان الوجوب مطلقا سواء كان سابقا او لاحقا لا يحصل الا من جانب
شانه نظر حقيقة قول المحشي مجموع الموجودات من حيث هو موجود يمتنع ان يعبر
لا سيما مجموع الممكنات ليس الا ممتنع ان يعبر لا شيء ذو جزء ناقص المحشي
انه مع ... طريق الاستدلال
والمباحثة اذ مدعاه بطريق ... ان اراد بقوله مجموع الموجودات ... ان المجموع
المذكور بشرط كونه موجودا يمتنع ان يعبر لا شيئا محضا ... جميع الممكنات
الموجودة بشرط الوجود ... وان اراد جميع الموجودات بالمعنى

ان ...

بالوجود يمتنع ان يصير الاشياء محضا فممنوع وانما يصح ذلك على تقدير وجود الواجب
بالذات وهو المطلوب ومن لم يسلم وجود الواجب كيف يسلم ذلك وجه دفع
ان غرض المستدل بيان ان الموجودات باعتبار ان احدها اعتبار انها موجو
دات وثانيها باعتبار انها ممكنات وباعتبار انها موجودات يجب ان
يكون لها وجوب لان الوجود لا ينفك عن الوجوب والوجوب لا يحصل الا من
الواجب بالذات وبيانه وجه فكل موجود محفوف بوجوبين سابق ولاحق
وشيء منهما لا يحصل من غير الواجب بالذات كما هو في ما من الكلام ان الموجود لم
ينفك عن الوجوب الذي يتصف بالوجوب سواء كان سابقا او لاحقا
يمتنع ان يصير شيء صرفا لان الشيء الممكن اذا لم يمتنع جميع ما في اعدامه بعد وجوده — بلغ
لم يكن متصفا بالوجوب واذا صار متصفا بالوجوب فقد صار جميع الممكنات
متصفا واذا صار جميع الممكنات عدما صرفا يمتنع ان يصير الاشياء وباعتبار انها
ممكنات لا يابى عن الوجود ولا عن العدم فلا يمتنع ان يصير الاشياء صرفا واذا

اذ

حرمت بها الوقت اذ يمكن اجتماع كل واحد من شيئين ترديد الموردود ونحو ذلك
قوله في حكم واحد اي يمكن الحكم على ان جميع الممكنات سواء كان متناهية — ثنا حكم
او غير متناهية فالحكم يمكن واحد من تحت شيئين احدهما من حيث عدم ما دخول الو — وهذا بعد ورد
جود من بعده لا مرية باعتبار ذاته وثانيهما من حيث جواز طرء الانعدام بعد الوجود
باعتبار ذاته بعد وهذا احتمال ثاني ما ذكره المحشي فان الممكن الواحد ومجموع
الممكنات بحيث لا يتصف بيان في ذلك الحكم فان قيل بعض الموجودات الممكنة
كالزمان لا يجوز عليه العدم الطاري لان العدم الطاري ممتنع على الزمان فاذا
امتنع عليه العدم الطاري يكون بقاؤه واجبا بالذات لان الطرفين اذا كان
ممتنعا بالذات يكون الطرف الاخر واجبا بالذات على ما تقرر فوجود الزمان يكون
... بقي على حاله لم يجز عليه طرء العدم قلت اما ولا نسلم ان يمتنع على
الزمان انما هو العدم الطاري على الزمان لا العدم الطاري المطلق واما ثانيا
فلا يلزم من امتناع العدم الطاري على الزمان ان يكون بقاؤه واجبا بالذات

[illegible]

لان ما ثبت الموجد هو ان احد نقيضين اذا كان ممتنعا بالذات يكون نقيضه
موجودا واجبا بالذات وما نحن فيه ليس كذلك لان نقيض الوجود والبقاء الذي هو
رفع الوجود والبقاء هو رفع الوجود والبقاء يتصور من وجهين احدهما ان لا يوجد
الزمان ثم بعد الامر وثانيهما ان يرتفع وجوده والبقاء بعد الوجود وهذا وان كان ممتنعا
لكن لا يلزم منه امتناع الاخر لاحتمال امتناع ما قد له ان رفع الوجود والبقاء يتصور من وجهين
كما ذكرنا ان رفع الوجود والبقاء في الممكن باعتبار تحققه من عدم وجود زمانا من
مقدار الامر موجد جميع الممكنات المعرفة وجب ان يكون خارجا عنها
لعدم وروده برهان ان موجد مجموع الممكنات المعرفة لا يجوز ان يكون علة
جزءا او امرا خارجا عنها لا داخلا فيها بالبديهة وكذا ان لا يكون فان كان جزءا
علة ما هو لزم ان يكون الشيء علة لنفسه ولعلله وهو باطل فتعين ان يكون علة
الممكنات المعرفة امرا موجودا خارجا عنها والموجود الخارج عن الممكنات هو
الواجب بالذات واورد على هذا الدليل شبهة مشهورة وهي المسماة بشبهة

[illegible]

وفوق معلول ما خير فقط لكن لا ان مجموع الممكنات المعرفة علتها جزءا ولا
يلزم كون الشيء علة لنفسه ولعلله بيان ذلك ان استناد شيء الى شيء يتصور من وجهين
احدهما ان يكون شيء مستندا الى شيء فقط وهذا يتصور في صورة كون علة ببعض
والثاني ان يكون شيء مستندا الى شيء يكون ذلك الشيء مشتملا على جميع ما يتوقف
عليه معلوله اذا تمهد هذا فنقول يجوز ان يقول ان السلسلة الموافقة يستند الى جزء من
احدهما المعلول الجزء وما بعدها جميع ما فوق معلوله الاخير جميع ما فوق معلول الا
جزاء موجودا يكون علة المعلول الاخير فيتعين احدها الجزء الذي هو ما فوق معلول
الاخير وما بعدها جميع ما فوق هذا الجزء فلا يلزم كون الشيء علة لنفسه ولعلله فان
قيل مراد المستدل هو انه لو كان واحدا من الاجزاء علة لجميع الاجزاء لزم المحذور
المذكور والذي اختاره صاحب الشبهة ليس اختيار الشق من الشقوق التي ذكرها
المستدل فقط فرض صاحب الشبهة هو ان هنا احتمال لا يستلزم المحذور
فان لم يذكر المستدل هذا الاحتمال فلا يكون ترديده حاصرا وان ذكره فلعله

وكذلك تفصيل ما فوق معلول الاخير

[illegible]

بعضها اختيار هذا الشق ولا يلزم كون الشيء علة لنفسه والعدم وهذه الشبهة مندفعة
بما تقدم من ان مهد المحشي وبيان ذلك انه لما كان جميع الممكنات في حكم ممكن و
حد في امكان طريان الانعدام وعدم الوجود واستحالة بدلها من علة علة لا
طريان والعلة على الاطلاق يكون علة المجموع فاذا فرض ان يجز علة على وجه ان
يلزم ان يكون الشيء علة لنفسه والعدم وايضا قد مر فيما سبق ان منشأ في الممكنات
لا يجب ان يكون مقتضيا لوجود شيء منها لامر من ان الشيء ما لم يرتفع عنه جميع
انحاء العدم لم يكن واجبا وما لم يكن واجبا لم يكن موجودا وشيء من الممكنات
لا يجب ان يعتبر منشأ الوجوب السابق والاسبق كما عرفت فيجب ان يكون
موجد لواحد من الممكنات موجد لجميعها ايضا وهذه الشبهة جارية في برهان
ايضا لانه يجاب بجواب فرضه بمجرد الامكان الوقوعي المراد به
الممكن بالامكان الوقوعي هو ما لا يلزم من وقوعه محال والممكن بالامكان الذاتي
في ما لم يلزم من وقوعه محال ام لا اذا عرفت هذا فنقول يكفي في اثبات

يلزم

الواجب

برهان الضرورة من اللاضرورة

الواجب جل شأنه بمجرد الامكان الوقوعي لا الوقوعي بالفعل وتقريره انه اذا فرض
انه ممكن الوجود ممكن بالامكان الوقوعي فهذا الفرض مما يصح لا يمتنع وجود واجب
جل شأنه بالفعل لانه لو لم يكن الواجب موجودا بالفعل يلزم عدم تحقق الامكان
الوقوعي لانه على تقدير عدم الواجب جل شأنه يلزم من وقوع شيء من الاشياء
محال وهو الدور والتسلسل لانه يلزم توقف ايجاد ما على موجد ما وتوقف موجد
ما على ايجاده فلم يكن شيء من الاشياء ممكنا بالامكان الوقوعي وهذا ما يناسب
عيننا ان نذكر بعض البراهين التي في هذا المطلب لا على وجه التفصيل الاجمال غير
ما ذكره المحشي منها برهان الضرورة من اللاضرورة تقريره ان الممكن باعتبار
ذاته لا يكون له الا سلب ضرورة الوجود والعدم ولهذا احتاج في كل
منهما الى علة فليس شيء من الممكنات باعتبار ذاته ضرورة وقد ثبت
ان الشيء ما لم يجب لم يوجد [illegible] الوجود من علته لم يوجد فاذا لوحظت
سلسلة الممكنات متناهية او غير متناهية [illegible] على سبيل الاجمال

وفرض ان الليس في الوجود واجب بالذات يلزم صدور الضرورة من لا
ضرورة وهو محال اذ لم يكن في الوجود ضرورة بالذات فمن اين يحصل ضرورة
وجود الممكن فيلزم ان يحصل الضرورة من لا ضرورة وهذا يحال بالبديهة واعلم
ان صدور الضرورة من اللاضرورة في قوة ان يستلزم الصدور للشيء من لا شيء
من نقيضه وبيان ذلك ان نقيض الشيء هو سلب ذلك الشيء ورفعه فنقيض
ضرورة الوجود هو سلب ضرورة الوجود وسلب ضرورة الوجود اعم من سلب
ضرورة الوجود وسلب ضرورة العدم محالا ان سلب ضرورة الوجود
وسلب ضرورة الوجود والعدم معا لا يتصور ان ينفك عن سلب ضرورة
الوجود وهو بخلاف سلب ضرورة الوجود فانه قد يتحقق بدون سلب ضرورة
الوجود فانه قد يتحقق بدون سلب ضرورة الوجود وسلب ضرورة العدم
معا لان سلب ضرورة الوجود يتحقق في الممتنع ولا يتحقق فيه سلب ضرورة الوجود
وسلب ضرورة العدم معا لان عدم الممتنع ضروري له فاذا فرض ان الليس

ففي الوجود

[illegible]

في الوجود واجب بالذات يلزم صدور الضرورة من لا ضرورة الوجود
والعدم معا واعتبار ان الاولوية لا يكفي تقريره من يستبكن حدها
من جملة الوجود الابتدائي والعدم الابتدائي وتابعا في مسلك
الوجود الثانوي البقائي والعدم الثانوي الطاري في محل القول
وكانت الموجودات منحصرة في الممكنات يلزم الترجيح بلا مرجح باقي
الكل ان الممكن كان في وجوده محتاجا كذلك عدمه فبجملة الموجودات
الممكنات يكون في سلسلة مترتبة في جانب العلل سواء كانت
العلل متناهية او غير متناهية ولا يكون هذا البرهان مبنيا على ابطال
التسلسل لانه تام على تقدير التسلسل وعدمه وكذلك عدمات الممكنات
في سلسلة مترتبة متناهية او غير متناهية في جانب العلل فيحتمل ان يوجد
ان لم يختلف سلسلة الوجود دون العدم ولو فرضت فانه يختلف على سلسلة
الوجود دون سلسلة العدم قلت فاذا فرضنا جميع السلسلتين مرتبة بحيث
لا يبقى عدم عن جانب الوجود وكذلك في جانب العدم على ما هي عليه [illegible]

[illegible]

انه تحققت عند جانب الوجود وانه قد تحقق ما هو سلسلة المترتبة في جانب الوجود
وكذلك تمام السلسلة المترتبة في جانب العدم فبعد ذلك نعرض السائل بان يقول
لم تحققت هذه السلسلة اي سلسلة جانب الوجود دون سلسلة جانب العدم فيلزم
الترجيح بلا مرجح وكذا لو تحققت سلسلة جانب العدم لكان للسائل ان يقول لم تحققت
سلسلة جانب العدم دون سلسلة جانب الوجود فالترجيح بلا مرجح لازم على كل واحد
من التقديرين لكن هذا شيء [illegible] لانه على فرض تحقق سلسلة جانب
العدم دون الوجود لانه اذا فرض تحقق سلسلة جانب العدم ويقال لم تحققت
سلسلة جانب العدم [illegible] دون سلسلة جانب الوجود فيصح
للسائل ان يقول لان سلسلة العدمات قد انتهت الى عدم الواجب لذاته بخلاف
سلسلة جانب الوجود فانها لم تنته الى وجود الواجب لذاته فالصواب ان
يفرق في تقرير البرهان على جانب الوجود وسواء كان الوجود وجودا ابتدائيا وثانيا
او بقائيا في جانب الوجود لا يتعدى لانا فرض [illegible] تحقق سلسلة جانب

الوجود فللسائل ان يسأل لم تحققت سلسلة جانب الوجود دون سلسلة جانب العدم
فيلزم الترجيح بلا مرجح فاما في جانب الوجود الثاني [illegible]
[illegible] الى اخره [illegible] لعدم عدم الواجب الباقي بالذات عند البقاء [illegible] الى
علة وكذلك على حسب ما ذكر الى ان ترتب السلسلة وكذلك عند البقاء
انها تحتاج الى علة وتلك علة البقاء محتاجة الى علة وهكذا الى ان ترتب
السلسلة فنقول لم تحققت سلسلة جانب الوجود الثاني دون جانب
العدم الثاني فيلزم الترجيح بلا مرجح [illegible] وتقريره انا
اذا فرضنا سلسلة العلل الى غير النهاية من الممكنات لم يكن في الوجود الا
بالنسبة الى الواجب الوجود بالذات فنقول لا شيء في تلك السلسلة الغير متناهية
يصح ان يكون موجودا الا وهو قبله موجود اخر فكل واحد واحد منها كذلك
السلسلة يصح ان يدخل في الوجود الا ان يدخل [illegible] اولى [illegible]
فنقول كما ان كل واحد منها كذلك السلسلة لا يدخل في الوجود

لان يدخل فيه موجود ... في الوجه فكونه جزءا لا يسرح لها في حال
المعلوم في الاجزاء ... ان يدخل في الوجه الا ان يدخل فيه
شي آخر في الوجه فيلزم في وجود الواجب بالذات لان الوجود الخارج
عن تلك السلسلة هو الواجب بالذات بالضرورة لا احد ... سند
الممكنات الا ان الحكم بانه لا شي في تلك السلسلة متصفا بالوجود واذا لم يكن
في الوجود متعين بالوجه فمن من يحيل الوجود من اين يكون الوجود منها
بر[هان] التطابق ... تسلسل العلل ولم يكن في الوجه
واجب الوجود فكل واحد واحد مما هو فوق المعلول الاخير متصف
بالعلية بالقياس الى ما تحته والمعلولية بالقياس الى ما فوقه
فجميع ما فوق المعلول الاخير متصف بالعلية والمعلولية معا والمعلول الاخير
متصف بالمعلولية فقط فيلزم زيادة عدد المعلولية على عدد العلية
بواحد وهو محال لان المتضايفين الحقيقيين يجب ان يكونا متكافئين في الوجود

برهان التطابق

يلزم

فيلزم ان يكون ما هو موجود متصف بالعلية فقط ... لكنه في الواجب ...
عدد العليات ... الا ان المتصف بالعلية دون المعلولية باعتبار وجوده
بالغير هو الواجب بالذات فثبت ... ربما ... احدى ... الواجب
بالذات ... بطلان التسلسل ... وثبت وجود الواجب بالذات فيلزم منه
... وجود ... الى الواجب لذاته لم يكن السلسلة ... الى نهاية ...
الى الواجب بالذات ... ثبت ... في المرتبة ... المعلول لا اخر له
... بحيث لا ... ذلك المعلول لا جزء ... كل معلولية ...
السلسلة ... بزيادة المعلولية على العلية بواحدة سواء كانت
تلك المعلولية ... فلا يقول ... وان ... بزيادة المعلولية
... لان كل معلولية يكون ... مقابلة ... ذلك المعلول الاخير
بالمعلولية ... العقل يحكم بانه يمتنع تحقق احد المتضايفين بدون الاخر
تلك ... يمتنع زيادة احد المتضايفين على الاخر ... لا يكون ... المضاف

حقيقة واحدة لا متصاعدة بحقيقة واحدة حتى لا يكون هناك مرتبة واحدة للمعلولية وحدة

فلو كثرت جهة كثرة المعلولية بحسب تكثر عدد … مذكورة يلزم زيادة عدد

حيث …

واحد متضايفين على عدد … ولكن … يلزم زيادة عدد المعلولية على عدد العلية

العلية كما ذكرتم فان المعلول الاخير … مجموع ما فوق المعلول الاخير وكذلك ما فوق

المعلول الاخير … بين حد المعلول … يلزم زيادة …

كورة قلت لا نزاع في ذلك بل المقصود … كانت السلسلة … مترتبة

فيكون … يكون كل سابق منها علة لما تحته … وان كان

علة ناقصة … فلا يلزم زيادة المذكورة … مطلق

وامر … ذلك برهان … عدد المعلولية يلزم ان يكون زائدا على عدد

العلية … بطلان العلية والمعلولية … في الخارج وان … يلزم في …

فهو … بطلان … اذا لاحظ الذهن جميع … العلية وجميع عدد المعلولية

وان كانت العلة … المعلولات غير متناهية … عند ملاحظتها

ورد الاعتراض بما قلنا ان ملاحظة الاجمالية كافية في ذلك الحكم والذهن وان لم يقدر

على ملاحظة الامور الغير المتناهية مفصلة لكنه قادر على ملاحظتها اجمالا واما ملاحظة الاجمالية

في ذلك الحكم … فائدة على … الامور الغير المتناهية مفصلة

عند الحكم فلم يلزم زيادة المذكورة … العلية … ولا يعقل

لا … كل … الجميع … يكون … الطبايع

معلولة … الممكن … بالاتفاق …

… فان كل ممكن … لا يخلو اما ان يكون باعتبار ذاتها

وتحقيق … الموضوع … الوجوب … فيكون كل ممكن

… ذكره الشيخ في …

الوجوب باعتبار … الانعكاس …

معلولة … ان يكون علتها … يجب ان يكون علة

… الموجود … سلسلة الممكنات والموجود الخارج عن سلسلتها

[illegible marginal notes]

هو الواجب الوجود بالذات فان قيل لم لا يجوز ان يكون بعض افراد المجموع
مستندا الى بعض آخر منها بذهاب السلسلة لا الى النهاية وكذا الى آخره
الى ان قلت في العلل متقابلا لا مفتقرا الى ان لان كل منها علة
للبعض لانه علة للاول ... ان الاول موجود كذلك العلة ايضا موجودة
بل العلة متقدمة على الاول فيكون الوجود متوقفا عليها او لا ثم ينتهي
الى العلة ... قلنا ان نستدل على اثبات الصانع بانه
لو لم يكن في الموجودات واجب الوجود بالذات لم يتحقق الوجود فان
الموجود لم يوجد بنفسه بل بموجد موجود لاستحالة ان يكون فرد الوجود الخارجي
موجدا للوجود الخارجي وكذا الثاني موجود والعدد يتحيل لامتناع ان يكون
كل من شيئين متقدما على نفسه ... او مراتب فلوجد موجد اولا
وكذا الى غير نهاية ويستلزم ان يكون الكل مساويا لجزئه وجزء ...
وكذا لا الى النهاية ... لان الكل المستند الى ...

حيث

حيث غير متناه وغير متناه اذ قطع النظر عن المبدأ الحقيقي يكون الباقي غير متناه ايضا
... ويستلزم ... وفي التطبيق ... يكون الباقي
... الى غير النهاية ... وكل منها ...
... واجب الوجود لم يتحقق موجود ... الاستلزام ... الى النهاية ...
... لا يلزم كون ... غير متناهية لازم عدم تحقق الواجب ...
... الى ... تحقق الواجب ... ان الواجب موجود ...
وذلك ... الممكنات غير متناهية ... لا يلزم وجود
... مع ذلك وجود الواجب ...
... الواجب ... يكون ... الطرفين ... الترتيب ...
... لم يتحقق ... الطرفين وتحقق ... فلا يكون ... التسلسل
مع وجود الواجب ... بعض الصور ... يكون ...
الممكنات غير متناهية ... ان يكون سلسلة الممكنات متناهية فلا ... وجود

فيكون الكل مساويا للباقي

اذ قطع النظر عن المبدأ الحقيقي يكون
الباقي غير متناه ويكون
مساويا للكل والا لزم تناهيهما على فرض
التطبيق وكذا

الواجب تعالى والا يلزم ان يكون الكل الذي في خارجنا سلسلة السلسلة المتناهية بغير موجود

بلا علة او يوجد بنفسه وكلاهما محال اما ثانيا فلان اللازم حقيقة هو في نفس الامر على تقدير

وقوع سلسلة غير متناهية ليس هو مساوي الكل مع جزئه لان فرض الاشتمال ليس اللازم في نفس

الامر بحكم برهان التطبيق هو تناهي ما فرض غير متناه لا ان ثبت هو مساوي الكل

والذي يلزم على تقدير حقيقة كون سلسلة الممكنات غير متناهية في نفس الامر واعلم ان

بعض المحققين من فضلائنا ذكر في بعض رسائله في الحاشية والعلم من ان الامر محتاج حتى يوجد

في [illegible] بلغ فوق ما يستقيمن مع حقيقة واحدة في موضع من الاوضاع ثم يمكن [illegible]

جنس العقول [illegible] فان [illegible] مقام [illegible] تعلق في

[illegible]

وهذا صريح في ان مثل هذا الاتفاق [illegible]

واعظمها [illegible] مع وجود الواجب بالذات في العقل [illegible] يحكم [illegible]

على [illegible] اجماعهم على [illegible] وهذا نوع آخر من البرهان على اثبات الواجب بالذات

وهذا البرهان يمكن اجراؤه في سائر الصفات الكمالية ايضا [illegible] كل من

[illegible]

ومن طريق [illegible] على وجود الله العالم

في [illegible] العالم لا ينكر الا بالمكابرة

[illegible] في [illegible] قال امير المؤمنين امام المتقين و

يعسوب الدين صلوات الله وسلامه عليه وعلى اولاده الطاهرين اجمعين

فهو الذي تشهد له اعلام الوجود على اقرار قلب ذي الجحود وهذا ظاهر في ان

معرفته الله تعالى فطرية وحاصلة لكل احد وان جحد وانكر طائفة فليس ذلك منهم

الا باللسان من حيث مراجعة الوجدان [illegible] بذلك [illegible]

ان [illegible] عليه السلام عن دليل اثبات

الصانع فاجاب عليه الصلوة والسلام ثم التفت اليه وسأل من ابن

[illegible]

وقد وقع من المتكلمين والحكماء العظام ايضا الاحتجاج على وجود الواجب بالذات م

عليه الريح وانقلبت جبال الامواج فانكسرت سفينتنا فتفرقت بي جماعة من اهل زلل [سفينتنا ودر]
الموج يقلبها حتى قذفت الى ساحل فنجوت فقال عليه الصلوة والسلام ان الذي [عليه]
فطلب في انكسرت سفينته وتلاطمت عليكم الامواج فزعا عليه مخلصين له الدين
مطالب منها نجاته فهو الله تعالى فعرف الزنديق بذلك وحسن اعتقاده وذلك قوله
تعالى واذا مسكم الضر في البحر الاية ولهذا نرى كل الناس يفزعون عند نزول البليات [illegible]
والمصائب وبرجوعهم الى الله وهو مخلوق في الحق ان اصل وجود الصانع قطرية حاصلة
لكل احد لكن اثبات ان وجوده واجب بالذات في اثبات سائر الصفات والا
حوالات نظرية بما ذكرنا هو الذي قرره الحكماء الكرام والعلماء العظام فالبراهين
المذكورة انما يكون براهين باعتبار اثبات واجب الوجود بالذات لا باعتبار
اصل وجود الصانع فكلما اعلم ان البراهين المذكورة في اثبات الواجب
جل شانه يتوقف كلها على اثبات ان الممكن لا يوجد الا بعلة وما يجوز وجوده بلا
علة ولا بالاولوية لان هذه البراهين ماخوذة فيها الضرورة والوجوب يتوقف

عاقي

على على الاولوية محاجة الى بيان اثبات مطالب يتحقق لا اول ما الممكن ما يجوز وجوده
الا بعلة خارجة عنه وانه نفي الاولوية الذاتية وانه نفي الاولوية الخارجة عن
المرجح في اثبات المطلب الاول بان ماهية الممكن ان كانت كافية في كونها موجودا كان
واجبا موجودا دائما وان لم يكن خارج عن ماهيته وهو العلة والغرض عنه بما نحن فيه
لكنها الممكنية بل يلزم الوجود فقط مع غيرها كاف في ان المراد لكنها بنفسها لا يقتضي
الوجود فيها بالكلية ولا يستلزم ذلك تقرير عليه يلزم من عدمه الوجود فيعتبر [في الاول]
موجود بلا علة ويتعين الكلام في هذا وهذا ولا يستدعي يجوز وجود الممكن بلا علة ان يجوز
ذلك بعينه وهذا الاعتراض ساقط لانه اذا كان الممكن بنفسه غير كاف في الاتصاف
بالوجود فلا بد ان يكون ذات الممكن كافية في لزوم الوجود لان كل صفة ثابتة لشيء
معلول اما لذاته يجب ان يكون لازمة لغير منفكة عنه باعتبار ذاته كالزوجية بالنسبة
الى الاربعة في الاشارات يستدل بان ما حقق نفسه الامكان فليس يصير موجودا
من ذاته فانه ليس وجوده من ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن فان صار

احدهما اولى لخصوص شيء بالنسبة الى وجوده لكان الممكن الوجود وهو خلف مجوزه وتقريره الكلام
دفع ما قاله المحقق الطوسي قدس سره القدوسي ان الممكن اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون
موجودا فان كان موجودا في الخارج فلا معنى لانه ترجح احد المتساويين على الاخر ...
... فان لا ... حتى ... اشار بقوله وليس يصير موجودا ... اولى
... وقوله فليس وجوده من ذاته اولى من عدمه من حيث هو ممكن الى شيء لا ترجيح
من غير مرجح وقوله فان تصور احدهما اولى لخصوص شيء او جنبة الى شيء هو المعنى
انتهى ما اورده المحقق بلفظه وحاصل ان هذا البرهان هو ان المشهور من ان الممكن يتساوى
نسبة الوجود والعدم الى ذاته فلو ترجح احدهما بدون مرجح خارج عن ذاته يلزم الترجيح بلا
مرجح وهو ضروري البطلان ... على ان الطرف العدمي لا يمكن ... ليس مفهومه النسبة
الى شيء ... وجود ... العدمي وان لم يكن له من شيء في الخارج
العقل لان العدم له حظ من الوجود والعقل وتساوي نسبة الوجود والعدم الى ذات الممكن
انما هو في العقل بمعنى ان العقل اذا لاحظ ذات الممكن ... الوجود والعدم يحكم بان الممكن

بالمرجح

بل هو كلي متساوي نسبة الوجود والعدم الى ذاته وبهذا التخصيص لا يخرج العدم من
شيء لانه كان العدم وليس له تحقق في الخارج ... وجه وليس له تحقق في الخارج الا انه
ليس موجودا في الخارج وليس ... الوجود الا في الذهن على ما حقق فهو موجود
تساوي نسبة الوجود والعدم الى ذات الممكن هو عدم اقتضاء ذات الممكن شيئا منهما
لا انها يتحقق تساوي النسبة المذكورة حتى يرد ... فاذا انتفى الممكن تساوي النسبة المذكورة
فلا يجوز ان يترجح الوجود او العدم بدون خارج عنه لان المتنافيين يستحيل اجتماعهما
... وذلك ... مطلب ... ولا يه
... الا ... الذاتية لا تتغير ان ... ذات الممكن رجحان احد
الطرفين بالقياس اليه ... الوجوب ... الوجوب
... طرفي الممكن ... ليس ... الوجوب
لا يكون ذلك ... لا من جهة الذات لا من جهة
غيرها ... لا ... وجه ... الممكن الوجود

تتم

بها واستندوا بالعلم الشامل على نفي مذهب الثاني بانه لو حصل سلسلة الوجود بلا وجوب ويكون
مبدأ الممكن حاصلا بنفسه لزم ايجاد الشيء نفسه وذلك فاحش واما محو عدمه بنفسه
وهو افحش بيان ذلك انه يتوقف وجود الشيء بالرجحان والاولوية الذاتية يكون
متصفا بالوجود وليس هو بنفسه لكونه ماهية ممكنة ويكون لذاته مقتضيا رجحان الشيء
به فيكون علة اولا متقدما بالعلة الا انه يرجح المعلول به فيكون علة لاتصاف نفسه فيكون
الشيء موجدا لنفسه وهو باطل لان الشيء المتقدم بالوجود يجب ان يكون موجودا حتى يصح
منه افاضة الوجود فيلزم ان يكون الشيء قبل وجوده موجودا وهو ظاهر البطلان ولو
فرض عدم بلوغ رجحان الوجود الى حد الوجوب فيجوز معه العدم مع بقاء الرجحان اذ لو لم
يجز العدم مع بقاء الرجحان كان بالغا حد الوجوب وقد فرض عدم بلوغه الى حد الوجوب
فالعدم مع بقاء الرجحان فيلزم جواز عدمه بلا سبب لانه فرض جواز العدم مع بقاء
سبب الوجود ولا يصلح علة العدم الا العدم وهو علة الوجود وعلة الوجود فرض
بقاؤها فثبت جواز العدم بلا سبب وهو ظاهر الفساد فظهر من هذا انه لو حصل سلسلة

الوجود

الوجود بلا وجوب ويكون مبدأ الممكن حاصلا بنفسه لزم ايجاد الشيء نفسه ومحو عدمه
بنفسه وليس واحد منهما حاصلا وهو ظاهر كلام المعلم الثاني ان يحكم كلامه على مسح الوجود دون جعل
فان قيل قد زعم الشيخ ابو علي بن سينا وغيره من رؤسائهم ان الماهية بنفسها لا بوجودها
علة للوازمها فوجود الامكان مثلا نفس ماهية الممكن لا وجودها ولهذا يجوز تقدم
الامكان على الوجود مراتب لان الشيء المعلول الممكن فاحتاج فاوجب فوجب فاوجد
فوجد فحينئذ [illegible] لم لا يجوز ان يكون الوجود من لوازم الماهية فيكون الماهية علة للوجود
بنفسها قلنا يجب ان يكون مقتضى الوجود موجودا [illegible] هذا السؤال اورده الشيخ
في المباحثات فقال اذا كان جائزا ان يكون ماهية علة للوازمها لا بانها موجودة
موجودة فلم لا يجوز ان يكون الواجب الوجود ماهية تلك الماهية توجب الوجود
ماهية [illegible] فيكون الوجود معلول الماهية فلم يكن الوجود واجبا ثم اجاب
فقال ان الماهية اذا كانت [illegible] شيء لازم [illegible] كيف كانت ماهية كان ذلك الشيء
موجودة [illegible] التساوي زوايا المثلث للقائمتين فان كانت

الماهية موجودة كان ... موجودا وان كانت معدومة كان معدوما فلا

يلزم الماهية ... الموجود والعدم فلو كانت مقتضية بنفسها الوجود لزم

ان يلزمها الوجود ... وجب ... الماهية اذا كانت الماهية معدومة لزمها الوجود مع

العدم ... لازم الماهية فيلزم ان يكون الماهية موجودة معدومة معا واعلم انه

... كون الوجود لازم الماهية بالنسبة الى الامور التي كانت معدومة ثم وجدت

... مطلقا لان ... يلزم من ان يكون الوجود لازم الماهية

ان يكون تلك الماهية موجودة ازلا وابدا ولم يكن لها عدم اصلا ...

... ان ... لازم ... الا انها موجودة ليس مراده

ان الماهية المنفكة عن الوجود ... ان الماهية المنفكة عن الوجود ...

... المراد ان الماهية التي يكون ... يكون مخلوطا بالوجود ...

الوجود ليس ... ثبوت لازم الماهية لها ... ليس الوجود ...

ثبوت لازم الماهية لها ... ان الامر الذي لا يكون مخلوطا بالوجود ...

لا يثبت

[illegible]

الماهية

وثبت ... الا باعتبار حين نفسه فالامر الذي يكون ...

... الا بعد ... والتحقيق ... لا يكون الا بعد الوجود ولهذا يكون

الوجود ... باعتبار ... الانفكاك ...

الانفكاك عن الوجود وتحقيق ... الوجود ... بعد ...

الوجود لازم الماهية ... ان يكون الماهية مخلوطا بالوجود ...

جوده ... العام ... الواجب ... ان كون الوجود ...

الماهية بالقياس الى الواجب ... كون ... موجود ...

... الى الواجب ... لازم الماهية ... ان يكون الوجود

من لوازم الماهية ... الواجب ... الوجود ...

... الواجب ...

... بان ... ان ... قال ...

وجوده ... بالنظر الى ذاته كان ... بالنظر الى ذاته ... ان

٣

رجحان احد الطرفين يستلزم مرجوحية الطرف الاخر ومرجوحيته يستلزم امتناعه فان اشتا

مار جح مرجوح بديهي رجحانا بوجود نظرا الى الذات يستلزم امتناع العدم نظرا لبدوهه

يستلزم وجوب الوجود ... وجوب ... الحق والاول

لو كان ... مرجح ومرجوح هو مخصوص ... وتخصيص بالاول

ولا يجب ... فان رجحان كما ينافي مرجوحية ينافي التساوي فهو وجد ما يساوي

الوجود والعدم نظرا اليه لزم رجحان المساوي ... ففيه ... واما الثاني

فلان مخصوص بسائر مقتضيات الماهيات كرودة ... واما الثاني فلا

فلان ... لزم ان يكون العدم ممتنعا نظرا الى ذاته ... يستلزم ذلك

ان يكون ممتنعا مطلقا بحيث لا يصح ... لا يصح ترجح غالب من خارج اما

ما ذكر من مرجوحية ... فان مرجوحيته نظرا الى ذاته لا ينافي ... الوجود لا يخفى

... مرجوحية ... على ما اورده في حواشيه ... ترجيح ...

الا ما لا يجوز ان يكون الرجحة الذاتية بطريق الرجحان ... ما او

ان جهة نظر ... فان غلب ... ان التساوي نظرا الى الذات لا ينافي الرجحان بل يلزمه

ففي حواشيه واما ما ... ان المراد بالرجحان نظرا

الى الذات انتهى كلامه ... نظرا الى الذات ... فان الرجحان كما ينافي المرجوحية

ينافي التساوي ليس ينافي الا ان التساوي على ما مر سابقا هو عدم اقتضاء الممكن شيئا

من الوجود والعدم ... انه يقتضي التساوي حتى يلزم الفساد بخلاف الرجحان فان معناه

اقتضاء الذات رجحان ... لم يقتض ... يكون ... ففي ... رجحان احد

الطرفين ... الرجحان بدون الاقتضاء ... وجود ذلك الرجحان بحيث يكون الطرف

الاخر مرجوحا ... بان يكون الطرف الراجح مرجوحا بالغير والمرجوح راجحا بالغير فان

التساوي ... ذلك ... بان ... الراجح و

التساوي ... ان مراد المستدل ... الذات ... الرجحان الوجود

يلزم ان يكون الوجود راجحا والعدم مرجوحا ... رجحان الوجود ... العدم

الذي يكون مرجوحا ... يلزم امكان اجتماع العدم المرجوح مع الوجود الراجح

... واحد ... اجتماعهما بالفعل ... امكان ... بل لو ...

فانا نمكن بعد زمان رجحان الوجود ومثل هذا القسم من العدم وهو العدم في زمان
رجحان الوجود لا يكون ممكنا واذا لم يكن العدم في زمان رجحان الوجود يلزم ان
يكون ممتنعا واذا امتنع العدم في ذلك الزمان يلزم ان يكون الوجود واجبا
في ذلك الزمان فيلزم ان يبلغ ذلك الوجود الراجح درجة الوجوب فقد فرض غير
بالغ درجته هف واما ثانيا فلان قوله فلانه منقوض بسائر مقتضيات الاسباب
كبرودة الماء مثلا مدفوع لان مقصود المستدل هو انه مع تحقق رجحان الذاتي لا
حد طرفين يجب ان يكون الطرف الاخر مرجوحا وليس الكلام في اقتضاء رجحان
لان اقتضاء رجحان الذاتي غير الرجحان الذاتي ولا نزاع في انه يجوز ان يكون
شيئا مقتضيا لشيء اقتضاء ناقصا ومع ذلك يقع خلاف مقتضاه من خارج
كالماء مثلا فانه قد يجب انقلابه (?) بالحرارة مع ان مقتضى طبيعته البرودة فيما وقع
باقتضاء طبيعته البرودة ليس اقتضاء تاما بل يلزم من كونه محكوما بالطبع حتى يحصل
البرودة وبعد ذلك يكثر كما هو شرك (?) الا الخوف فيه (?) فان طبيعته تقتضي الحركة

اما ثالثا (?)

الى حركة (?) واما ثالثا فلان قوله فلانه لا يلزم من تحققه ان يكون العدم ممتنعا نظرا الى
ذاته وهو ظاهر انه لا يستلزم ذلك ان يكون ممتنعا مطلقا بحيث لا يقع من خروج لا
المستدل لم يدع ان الطرف الاخر ممتنع مطلقا بل ادعى انه مع تحقق رجحان الذاتي
لاحد الطرفين يكون الطرف الاخر مرجوحا ما دام الرجحان متحققا لاحد الطرفين
يكون الطرف الاخر مرجوحا لان رجحان احد الطرفين يستلزم مرجوحية الطرف الا
خر وذلك رجحان بالنظر الى الذات يتحقق المرجوحية بالنظر الى الذات فالمرجوح
مع كونه مرجوحا يمتنع ان يكون راجحا لامتناع ترجيح المرجوح وهو بديهي لا يقبل المنع
فاذا امتنع وقوع المرجوح يكون وقوع الطرف الراجح واجبا فان قيل يلزم منه ان حد الو
جوب يكون منتسبا الى حد الوجوب قلت ذلك مع انه لا المرجوحية وجد
دفع (?) بطلان المرجوحية هو ان وجود ممكن بالاولوية الذاتية والرجحان الذاتي
وكلام المستدل في انه اذا وجد شيء راجح الذاتي ما دام يكون راجحا (?)
تحقق يكون شيء موجودا والطرف الاخر يكون مرجوحا ما دام الراجح يكون راجحا

يكون المرجوح مرجوحا بالكلية في صورة تحقق الراجحية والمرجوحية مطلقا فاذا ورد
زوال المرجوحية يلزم المرجوح في محل التزلزل وقوعه فان المرجوحية نظرا الى الذات لا بد وان
تزداد بحيث ان يبقى ان كل مرتبة في شدته الغير متناهية فتدبر [illegible] واما ما يقوله ورد الايراد
المذكور الى ما قيل المراد بالرجحان نظرا الى الذات كان مراده ما قيل ان يقول ان
المراد بالرجحان بالنسبة الى الذات الرجحان البالغ حد الوجوب فحينئذ بطلان ما قال
بان الممكن يجوز وجوده بالرجحان الذي لا يبلغ الى ذلك الرجحان يلزم ان لا يبلغ حد
الوجوب الا ان يلزم الوجود الا بعد ان يدخل رجحانا ذاتيا يبلغ حد الوجوب
وجوبا فلا يلزم من ذلك ان يكون الطرف المرجوح ممتنعا بالذات وان لم يمكن وقوع
المرجوح ممتنعا بالذات ثم يلزم ان يكون الطرف الراجح واجبا ثم ان هذا الترجيح
[illegible] احد الطرفين مستلزم لوجوبه وان مرجوحية احد الطرفين مستلزم
لوجوب الطرف الاخر [illegible] هذا اعتراض ان المراد في رجحان [illegible] الرجحان
الغير البالغ حد الوجوب في اول [illegible] لكن ما كان رجحان احد الطرفين مستلزما

انما بالراجحية نظرا الى الوجود وقت
نفسه [illegible] الى التساوي
نظرا الى الذات آه م م

الوجوب

لوجوبه طرف الاخر فقد ثبت ان مرجوحية احد الطرفين مستلزمة لامتناع الطرف
الراجح في حد الوجوب فلا يلزم من ذلك ان لا يكون رجحان الذي وقع انتهى بالغ حد الوجوب
وجوب بالغا حد الوجوب بعد الطول بالاعادة والمطلب اثبات فيه هو نفي الاولوية
في رجحته فمذكوره ان الاولوية مجامعة [illegible] معلوم بمعنى [illegible] في
[illegible] الوجود [illegible] ولذلك ان بيان الاولوية [illegible] يمكن
[illegible] بالغ حد الوجوب [illegible] ان هذا الاحتمال اي
[illegible] عن وجود الذي [illegible] يتساوى وجوده وعدمه فيكون حال [illegible]
[illegible] فلا يكون ما فرض [illegible] فان ترجيح الوجود
من غير ان يبلغ درجة الوجوب في الخارج من ان يكون طرف العدم ممكن الوقوع مع
فرض تحقق علة الوجود بتمامها اولا يكون ممكن الوقوع فان لم يكن ممكن الوقوع لزم
ان يكون ما فرض غير بالغ حد الوجوب بالغا حد الوجوب [illegible] وان كان ممكن
الوقوع مع تحقق علة الوجود بتمامها يلزم [illegible] بيان ذلك [illegible]

موجود مع تحقق علة الوجود بتمامها ولا يصح بعلية العدم لانعدام ما هو علة الو
جود لان عدم الشيء يرجع الى انه لم يتحقق علة وجوده وعلة الوجود قد فرض تحققها
معا فيثبت جواز العدم بلا سبب فافهم هذا البرهان بهذا الوجه على هذا المطلب
مما تفطنت به واستدل ايضا بانه لو وجد الممكن من علة غير موجبة له بل مرجحة لوجو
ده فاما ان يكون عدمه معها فرضا بنفسه في هذه الحالة او بعلة اخرى فاجتمع عليه علتان
مرجحتان احدهما للوجود والاخرى للعدم فاما ان يتساويا او يرجح ثانيهما فيرجح الوجود
رجحانه دون العدم وبالعكس يكون ترجيحا من غير مرجح فيتعين ان يكون وهو
ايجاب ترجيح رجحان عدمه فلا يمكن وجوده وان لزم عليه المطلوب حال كونه معدوما
وقد فرض انه قد وجد هف او ترجح رجحان الوجود فلا يمكن عدمه فوجب الوجود
وهو المطلوب وثانيها كان خلاف المفروض واستدل ايضا بان الممكن ما لم يوجد
الا بعلة وجب ان يجب وجوده بها حتى يوجد والا فان لم يترجح وجوده على عدمه
بسبب تلك العلة لم يوجد بها ضرورة وان ترجح ولم يبلغ الى حد الوجوب فرضنا

الممكن

وقوعه بهذه تارة وعدمه اخرى فاما ان لا يتفاوت رجحانه على عدمه في الوقتين او
لا فان لم يتفاوت لزم الترجيح بلا مرجح وان تفاوت كان ذلك لعلة مختصة بحال الوجود
منضمة الى العلة الاولى ويكون وجود الممكن من مجموعها لا من العلة الاولى ان وجب
الممكن بهما ولو لم يجب فرض وقوعه بهما تارة وعدمه معها اخرى وتحقق
علة ثالثة وينتقل الكلام اليه حتى يلزم التسلسل او ينتهي الى ما يجب عنده وجود الممكن
من علة مرجحة ان لم يجب وهو المطلوب وقد اعترض عليه المحقق الدواني بما حاصله انا نختار
الوجه الاول وان الممكن يجوز لذاته الوجود والعدم لا انه يجوز له الوجود تارة والعدم
اخرى بل نقول ان ذلك كان زمان بعد زمان على ما فسر فلم يلزم منه ما ذكر من وقوعه تارة
وعدمه اخرى محال لاستلزام وجوده مع العلة تارة ان يجب بها المحال واجب ولا
بانا نفرض وجوده مع العلة تارة وعدمه معها اخرى فيترجح الا زمنة ولا يكفي
او نفيس العدم بانها الى حد الوجوب في تمام البيان ورد بان الوضع ببا
فما ورد من ان العلة مرجحة للوجود او مرجحة للعدم ونافيا بها فاذا ثبت هذا الحكم

في بعض الممكنات الى تجويز وجود ما ادركه وشاهده في وقت حصوله في البديهة
ما توقف بين ممكن وممكن به في الحكم ورده بان دعوى البداهة غير مسموعة لان تلك المقدمة
حق ادعائها المجيب ليست بينة ولا مبينة الثاني ان هذا الدليل بانه لا يجري في الاعدام لانه
(في المحقق)
وان ما يلزم من عدم الاشتهاء الى الوجوب ان يكون احد الطرفين راجحا على وقوعه
ووقوعه في بعض الاوقات الراجح فقدان المرجح فوجب ان يكون وقوعه في بعض دون البعض
فقط الى مرجح ثالث وهكذا وهو البين انه لا يجمع تلك المقادير بالاسر ما لو وقع في
يلزم جميع المرجحات الغير المتناهية الواقع اجيب بانه انما يحتاج الى المرجح ليس
فرضه وقوعه في بعض الاوقات المرجح دون بعض حتى لو فرض وقوعه في بعض
ووقوعه في بعض فرضا دون بعض يحتاج الى المرجح ولو فرض وقوعه في جميعها المرجح
الى مرجح بل يحتاج الترجيح الثاني هو وقوعه مع المرجح الاول مع امكان عدم وقوعه
معه وهكذا الحكم في سائر المرجحات فاستلزم وقوعه في جميعها وعلى انه يمكن توجيه الدليل
بحيث لا يرد شيء مما ذكر من الامور المذكورة وتقريره انه لو جاز وجود ممكن بعد تحقق

يلزم وجوبه ضرورة فيما يمكن مع هذه العلة بدون انضمام امر خارج عنه الى العلة
(الوجود)
العدم مع بقاء علة الوجود بتمامها ولا وجه لما ذكر من انه يلزم الوجوب فيه ويجوز ان
يجب مع الاول توقف وقوع عدمه بعد وجوده على جزء ان تتغير علة الوجود فيه حالة
فعدمه اما ان يقع مرجوحا اي مع بقاء رجحان الوجود ويلزم وقوع المرجوح حال كونه
مرجوحا وهو فطري البطلان لكل ان لا يجوزه وقوع ما ينافي وجوده وعدمه حال انتفاء
(في المحقق)
في الخلاف مثلا من طريق فرض ان لا يجوزه وقوع المرجوح حال كونه مرجوحا لان علة الوقوع يعيد
يحكم بالوقوع ويحقق ان ما هو في اقتضاء الوجوب بالضرورة بان يمنع ذلك على الوجود
(بالنفس)
فيجوز ان ما ينبغي حتى الوجود بها لما حقق فيما ذكرتم فانتم لو كانت علة الوجود في
بقائها موجبة مرجحا انه لو ترجح بها الرجحان فلا يجوز ان يزول الرجحان الا بتحقق عدمه (مع)
الممكن فلا يلزم ترجيح المرجوح حال كونه مرجوحا بل كل ممتنع في حال بقاء علة الوجود بتمامها
فهذه العلة مقتضية رجحان وجوده معلولها وخلاف ما هو في ادعاء الوجوب بالغير
فلا يصدق ان يقول في حال بقاء الرجحان ومال بقاء العلة بتمامها ان يجب وجوده

الممكن يستمر مع بقاء الرجحان ثم

تبنيك لعل المقدرة لا يرجح بنا ولا فان وجب حصول المعلول لم يكن جهة مرجح ثانيا
ارجح ان يجاوز و هذا لا مرا خفيه فيه واعلم ان بعض اعيان السادة من الفضلاء قد تصدى
لدفع الاعتراض الاول فقال اقول هذا ايراد ما تصدى احد منا لتقرير لدفعه وحسبوا انه
لا يندفع له واما ارى انه مدفوع وبيان ذلك يتوقف على تمهيد مقدمة هي بعض منها
الا كونه في انه قد يوضع موضع ويفرض له حال تمكن الثبوت له بما هو موضوع
مع قطع النظر عن خصوصيات خارجة عن نفس الموضوع بما هو موضوع وان لم يكن
ممكن الثبوت له بحسب بعض خصوصيات خارجة عن نفس الموضوع بما هو موضوع لتقييد
على هذه ولا ريب في ان عدم امكان ثبوته باعتبار بعض خصوصيات التي رجع الى نفس
الموضوع المغايرة لها لا يندرج في امكان ثبوته للموضوع بما هو موضوع ولعل المراد
بالحال العرض والمفروض هنا هذا المحال اذا كان هذا المحال ممكن الثبوت لنفس مفهوم
الموضوع بما هو موضوع لا يبعد ان يكون فرض ثبوت المحال لنفس الموضوع من حيث
هو مستلزم المحال لان الممكن من حيث هو ممكن لا يستلزم المحال فاذا لزم من فرض

ذلك

ذلك المحال في وضع اخر و اقوى محال المجيب ان يكون المحال ما نشا من فرض ثبوته بل
من وضع مستقر و هذا اقوى في ذلك الموضوع الذي فرض ذلك المحال ودون ذلك فما
هو هذا المقام اذا عرفت هذه المقدمة فاقول الموضوع في هذا الاستدلال الممكن من حيث
انه ممكن ولا ريب في ان وقوع الوجود في وقت والعدم في وقت اخر حال الممكن الثبوت
للممكن بما هو ممكن الا ترى ان بعض الممكنات يوجد في وقت وينعدم في وقت
اخر وعدم امكان ثبوته للممكن باعتبار بعض الخصوصيات الخارجة عن نفس طبيعة الممكن
بما هو ممكن كالخصوصية الزمانية غير معتبرة في الاستدلال و بهذا يندفع المنع والنقض جميعا
كما لا يخفى على المتدبر فقد ثبت توقف النقض كما مر وبهذا يجاب ان ما ذكره حقاني فيه لكن
ينبغي في هذا المقام ان يعرض لتحقيق معرض سوال هو ان الدليل بعينه جار في جميع خصوصيات
الممكنات لانه يجري في بعض خصوصيات كالزمان لانه لا يجري في الزمان اذ قد
من حيث انه ممكن لانه اذا اخذ الزمان من حيث انه ممكن يخرج عن خصوصيات زمانه
فيخرج عن محل النزاع لان النزاع انما هو في الزمان من حيث خصوصية ما صدقها

[illegible]

بنوع النقص وكلام الشيخ مع الشيخ لان المراد من تمايز الشيخ بهوانه لا يتميز ممكن ما دام بجوده

الوجود والعدم باعتبار ذاته لا بمجرد العدم تارة والوجود اخرى حتى يجري ذلك

في جميع خصوصيات الممكنات انتهى اقول قدس سره الفصل الثاني في صفاته تعالى و | الفصل الثاني في صفاته تعالى

ثبات من الصفات الحقيقية للمتكلمين بمعنى ان ثبت صفة له لكن بنسبة [illegible]

لا سيما الا [illegible] فكان ان مطابق حمل [illegible] ومصداق [illegible] ذات [illegible] وجود

بذاته فكذلك مطابق حمل الموجود والعالم وغيرها من الصفات لكن بنية على ذاته

جب هو ذاته بذاته مثلا من العالم باعتبار [illegible] ذاته [illegible] بذاته وذلك

باعتبار [illegible] ذاته [illegible] وكذا في سائر الصفات لكن [illegible] الواجب

جل شانه على [illegible] الثاني وجوده كله وجوب كله علم كله قدرة كله ارادة كله [illegible]

وعلم و[illegible] قدرة ليلزم التركيب في ذاته وان [illegible] علم [illegible] قدرة [illegible]

التكثر في صفاته الحقيقية انتهى ما افاده وبرهان على هذا [illegible] قبل الاعلام بما فهم به العلم

والقادر بالقدرة وكذلك سائر الصفات في اطلاق العالم عليه لا [illegible] بان

[illegible]

قائم مقام

بعد [illegible] العلم على ما فسر [illegible] اسم الفاعل لا يدل على [illegible] المشتق حقيقة اذا قام [illegible]

على شيء فلا استناد [illegible] بالموصوف [illegible] قال المحقق [illegible] تحقيق

من قبيل الاطلاق الوصف [illegible] في الوصف على معنى من المحال [illegible] ما لا يساعده

البرهان بل يحكم بخلافه [illegible] ذلك [illegible] لفظ العالم [illegible] بالعلم [illegible]

[illegible] فاضح [illegible] من قبيل [illegible] ثم البحث المحقق

[illegible] حقيقة [illegible] بصورة [illegible] وربما يكون جوهرا كما في العلم [illegible] ربما

لا يكون [illegible] كما في علم النفس وسائر المجردات [illegible]

يكون عين واجب كعلم الواجب تعالى بذاته ومنه [illegible] بجوهر [illegible] بحيث [illegible]

[illegible] عارضه [illegible] الجوهر كالجوهر [illegible]

الكليات [illegible] من [illegible] الحيوان الحساس والمتحرك بالارادة والتحقيق [illegible]

النسب الاضافات [illegible] جواهر فان جوهر الجوهر لا يكون الا جوهرا كما [illegible]

[illegible] باعتبار [illegible] الاشتقاق [illegible] المشتق على شيء كلية [illegible] التحقيق

مجردة

قائم مقام

فان صدق انه موجود لا من وجود واحد واشياء على من ليس بواجب بل قائم بصدد ان نستنفق
به وهو ظاهر من صدق الظهور والايجاد بل الانتساب الى العين والتمر وصدق [illegible]
وانما هو بسبب كون مجرده موضوع صناعة كما صرح به الشيخ ونحوه وبما ذكرنا ظهر ان
الواجب جل شأنه عالم وقادر ونحوهما من الصفات الكمالية باعتبار ذاته بذاته وفي
الصفات عنه انما هو نفي الصفات الحقيقية الزائدة لا نفي الصفات مطلقا فان الصفات
الكمالية ثابتة له تعالى لكن بطريق العينية فليس له صفة زائدة على ذاته تعالى عما يقول
امام الموحدين وسيد العارفين مولانا ومولى الثقلين امير المؤمنين صلوات الله
وسلامه عليه وعلى اولاده الطاهرين اجمعين اول الدين معرفته وكمال معرفته التصديق به وكمال
التصديق به توحيده وكمال توحيده الاخلاص وكمال الاخلاص له نفي الصفات عنه
بشهادة كل صفة انها غير الموصوف وشهادة كل موصوف انه غير الصفة واعلم ان
صفاته تعالى قد قسمت على ثلاثة اقسام حقيقية واضافية وسلبية اما الحقيقية فكالحياة والقد
رة واما الاضافية فكالخالقية والرازقية واما السلبية فكالقدوسية وكونه تعالى ليس بجوهر ولا عرض

التصديق به توحيده وكمال توحيده

وكمال معرفته

الشامل

وجميع

وجميع تلك الصفات مما يصح القياس الى غيره وجه بسبب ان ذلك الغير الذي يصح
الصفة بالقياس اليه ان كان غير مباين له تعالى بان يكون هو ذاته تعالى وصفة من صفاته
التي يجب ان يكون عين ذاته فتلك الصفة صفة حقيقية كالحياة مثلا فانها تحقق بالنسبة
الى ذاته تعالى كالقدرة والعلم فانهما بالنسبة الى الافعال والادراك هو معلوم والعلم
وان كان خاصة في نفسه لكن نسبة القدرة والارادة وان كان ذلك الغير مباينا
له تعالى فلا يخلو اما ان يكون المقايسة الى ذلك الغير المباين بالايجاب او بالسلب
فان كان بحسب الايجاب فهي اضافية وان كان بحسب السلب فهي من الصفات الاضافية
وان كانت بالسلب فهي من الصفات السلبية [illegible] المحقق قدس سره وجود العالم
بعد عدمه يعني انا نقول ان معنى قولنا وجود العالم بعد عدمه يعني ان وجا
ن وجود العالم بعد ان كان معدوما بعدية زمانية دل على انه لو لم يوجد بعد عدمه لما
لزم على ان عدمه مقدم على وجوده ولا شك ان تقدم العدم على الوجود ليس ذا
تيا لا طبعيا اذ ليس الوجود متوقفا على العدم حتى يكون العدم مقدما ذاتيا على

كلها

او بوجود وجب وجوده لا يتصور من اقسام التقدم هنا سوى الزماني فيكون العالم
حادثا زمانيا واذا كان كذلك لا يكون الواجب موجبا والا لزم قدم اثره اي
العالم لكون الموجد قديما لانه واجب بالذات وهو ظ لانطباق بالعبارة والدليل
ليس على وجوده بعد العدم البعدية الزمانية اجماع المليين والحديث يدل صريحا على
وجوده بعد ان كان معدوما وهو ظ والحديث القدسي قال الله تعالى وتقدس كنت كنزا
مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق لاعرف فيني كما مر وقد يحث بان ظاهر كان
الله ولم يكن معه شيء امكان الواجب جل ذكره ولم يكن معه شيء من الاشياء الا ان
في المكر وشيخ في [illegible] هو بعيد العموم وكون الواجب زمانيا محال
عند ارباب البصيرة على التفرقة فهو منفي بحديث الشريعة انه قد تحقق الوجوب
في شانه ان الواقع وهي ان لم يكن شيء من الاشياء سوى ذاته المقدس موجودا
ما سوى الله تعالى كان معدوما بالعدم الصريح الخالص وليس [illegible] سابق ثم
نقول يلزم بطلان زمانه الذي جعل ظرف عدم الاشياء بكون قديما لان الظ

الذي

الذي يكون ممكنات غير موجودا قديما فيلزم قدم ذلك الزمان ايضا ان زمانه المقدر
ايضا ما يكون موجودا وهو هو ما فات كان موجودا كان ممكنا ممكنات فيلزم
ان يكون داخلا ما سوى الله تعالى فيكون وجوده ايضا مسبوقا بالعدم بحكم الاجماع
والحديث النبوي ومحال لانه قد ذكر ان الزمان اذا كان طرفا للعدم الازلي يجب
ان يكون قديما لا حادثا فيلزم ان تحقق بقاؤه اذا كان الزمان موجودا كان عالما
ذاته الا مساوات فيلزم ان يكون كما ذكر فلا بد من [illegible] ومجردا يكون لا
ماديا فيلزم قدم ذلك المادي وهو خلاف الاجماع والحديث النبوي وان كان موهوما
[illegible] ان يكون موهوما صرفا اختراعيا كانيات الاغوال [illegible] لا يكون ظرفا
للعالم في وجوده في طرف يكون بعد الزمان بل يكون عدمه عدما لا زمانيا ولا
[illegible] بالعدم الصريح الخالص الا بعد ان كان [illegible] [illegible] الا [illegible] فنقول
اليه اما واجب او ممكن لا جائز ان يكون واجب الوجود فبقي ان يكون ممكن
الوجود فذلك ممتنع [illegible] ما الحيثية فبقي ان يكون قديما او حادثا فان

بقلم عیب [illegible] چه [illegible]
[illegible] بابوهم بابای [illegible]
[illegible] [illegible] ازاد بهتر
[illegible]

كان قديما يلزم خلاف الاجماع وحدوثه بمعنى ان يكون حادثا لان يكون زمان عدمه مسبوقا

بعد زمان ما زمنا اخر منقطعا بعدمه وانما قلنا هذا لانه يلزم ان يكون مسبوقا بعد

ما يكون ذلك العدم في زمان ولا مكان ثم من قال بان وجود العالم يكون بعد عدمه

بعدية زمانية او كان في حدوثه زمنية مما يعلم ببطلانه بما سبق ذكره

والحق ان ما هو المراد فيما ذكره ان كان ذات الحق على الواجب جل ذكره ليس

المراد من زمان ولم يعلم بذلك جميع المتقدمين ارباب الحق والتحقيق الاتفاق القول

بان العالم قبل وجوده كان في زمان انطوى ان يجوز على ولى لمنا واذا وقت عدم

سمى كلام لما قدس سره وجود العالم بعد تقدم العدم عليه والبعض مسلم بمعنى الايجاب

وتقدم العدم على الوجود يكون شبيها بالتقدم بالذات بمعنى ان العدم يكون في مرتبة

المتقدم بالذات فالعدم يكون من باب المتقدم بالذات وبعد الاعتبار المطلق عنه لعلمه

وذكر بعض الفضلاء الاذكياء في مقام ما يجوز ان يكون العدم الا على ما هو

بالذات على وجوده فيكون عدمه الازلي مما يتوقف عليه وجوده فلا بد ان يكون موجبا

العالم

نسبته

الا وجود العالم بعد العدم

يعنى ان امتناع انفكاك العالم عن وجود الواجب جل شانه كما ذهب اليه القايلون بقدم العالم

حدوثه بما يمكن تجويز كون عدمه كما يتوقف عليه وجوده بعد ان الوجود لا يعدم

لازم واحد بمعنى تقدمه العدم ومنقطعة وغاية ما يلزم ان في حينه ما يجوز ان ولا الحق

حين ومن محل ان يكون مراده قدس سره ان حدوث العالم بوجوبه يكون موجبا

ذاته جل ذكره تعالى بذاته ومعلولا غير متكرر وجوده فامتنع فيكون قادرا غير موجب

اذ لا معنى لكونه غير موجب الا ان ما هو كالامر ومنه بحث لان غاية ما يلزم من وجود العالم بعد

عدمه ونحو ذلك لا يرد عليه الموجب بان يجوز تخلف معلوله عنه فيكون وجود العالم بعد عدمه

بل يبقى المذكور

ما يثبت الا معنى الايجاب ان اثبات لموجد العالم وجه لذاته تعالى بذاته وبمعلوله غير

متكرر بعده ونحو ذلك فلا بد من ضم مقدمات اخرى كالمقدمات المذكورة واثبات الواجب

كما هو واثبات لمو به علم على ما هي كما ذهب المتكلمون فاعلمه لان ما ذكره الواجب تعالى

في امر القدرة والاختيار حقيقي على ما هو واعلم ان النظام كلام المشهور معنى القدرة

ونحوه لا فاعل موجب بمعنى الاثر يحتاج الى جعل فاعله مقارنا لعلمه

بحسب الجارية وفي القدرة على ما هو مراد المتكلمين والمشهور بين الحكماء انهم يعرفون

ما المعنى الذي ذكره

قال منه

القدرة كونه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل ويجعلون مقدم الشرطية الاولى دائما
وتاليها واجبا ومقدم الشرطية الثانية غير واقع بل ممتنعا فكان من نظر الى التعريفين
ظن ان منشأ الخلاف بين المتكلمين والحكماء هو التفسيران المنقولان عنهما للقدرة
ولا يجوز للفلاسفة تفسير القدرة بصحة الفعل والترك والا لم يتصور النزاع بينهما
في قدم العالم وحدوثه وهو مما يحقق بعض من ظن ان منشأ الخلاف ليس تفسير القدرة
بالتعريفين لانه يتصور النزاع بينهما في قدم العالم وحدوثه بعد اتفاقهما على تفسير
واحد كما نقل المحقق الدواني ان بعض الحكماء فسر القدرة بصحة الفعل والترك و
مع ذلك يكون قائلا بقدم العالم وبيان ذلك ان المحققين من المتكلمين كا
لعلم قدس سره وغيره يقولون بان الشيء ما لم يجب من علته لم يوجد فلا اختيار
بمحل من الواقع بالاتفاق فالواجب تعالى اذا اراد شيئا وجب وجود ذلك
الشيء مع ملاحظة الارادة ومع ذلك لا خلاف في صحة الترك صحة الفعل والترك
انما تتحقق بالنظر الى ذات الفاعل فقط لا الى ذات الفاعل فقط لا من ذات

بالنظر الى

صح الفعل

الحكماء

الفعل مع الارادة ولا شك في صحة الترك اذا وقف على قول الحكماء انهم يقولون
بجواز الفعل والترك بالنظر الى ذات الفاعل فقط لا بالنظر الى ذات الفاعل مع الارا
دة فلا حاجة الى التوفيق من ان المراد بجواز الفعل والترك الامكان الوقوعي لا الذاتي
فقط كما هو عند بعض المتفلسفة لا شك ان ارادة الفعل والترك ممكن بالامكان الوقوعي
بالنظر الى ذات الفاعل فقط بدون اعتبار الارادة فهو حق عند الفلاسفة ايضا لان
ارادة الفعل والترك ممكن بالامكان الوقوعي بالنظر الى ذات الفاعل مع الارادة
هو بعينه متغيرة والفلاسفة قائلون بانها قائمة الى ان عدم ارادة وجود العالم
ممتنع عند بعض الفلاسفة وجائز عند المتكلمين فليس النزاع بينهما الا في قدم العالم و
حدوثه على ما قال المحشي العلامة فالنزاع بين الحكماء والمعتزلة ليس الا في قدم العالم
او حدوثه مع اتفاقهما في ارادة العالم وعدم ارادته ممكن بالنسبة الى الذات
بدون اعتبار الارادة وواجب مع اعتبارها لا الارادة التي هي عين الذات فان
قيل اذا كان الفعل والترك صحيحا بالنظر الى ذات الفاعل عند الحكماء فلا يجوز جعل

مقدم الشرطية الاولى واجبا ومقدم الشرطية الثانية مستحيلا فاذا كان المراد بالغير ممكنا
ان الذي هو منشأ الحقيقة من المقدمتين ان العالم ممكن لا ينفك عنه وجوده وعدمه
وان اريد به سلب الامتناع الذاتي فالغير معه فلا ينفك عنه امتناعه فان العالم موجود
فيكون واجبا بالغير فلا يجامع سلب الامتناع المطلق من عدمه فلا يظهر وجه الجلا في
وجوب مقدم الشرطية الاولى بامتناع مقدمة الشرطية الثانية قلنا ان عدم العالم
ممكن بالنظر الى ذاته لامتناع زوال الامكان الذاتي عنه لكن عدم مشيته تعالى ممتنع
بالذات فقد انفك بعض العدم ولا منافاة بين الامكان الذاتي والامتناع
بالنظر الى الغير الذي هو عدم مشيته فعدم مشيته غير واقع ممتنع فعدم
العالم غير واقع معه لامتناع عدم العالم. فما هو بهذا الاعتبار مطلق فكما ان
وجود العالم ممكن بالنظر الى ذاته وواجب بالنظر الى المشية كذلك عدم العالم
ممكن بالنظر الى ذاته لكن بالنظر الى عدم المشية ممتنع لان عدمه مستند الى وقوع
عدم المشية وهو ممتنع عنده فيمتنع بهذا الاعتبار ان عدم العالم ممتنع وايضا

والا يلزم الانقلاب

المقدمين

المقدمين ما المشية وعدم المشية لا وجود العالم وعدمه واعلم ان بعض المحققين قدس سره
قال في بعض تصانيفه لا شك ان الحيوان قد يصدر عنه افعال لا شعور له بها اصلا
في القدرة عليها والارادة لها وذلك كالنمو وهضم الغذاء وقد يصدر عنه افعال يشعر بها
ويصدر عنه بحسب قصده اي ذلك ويصح صدوره عنه بغير قصده اليها فاني يصح صدوره
منه عنه وما يقصد صدوره بقصده لا يرجح صدوره فيصح الصدور واللاصدور وهو
يسمى بالقدرة وهي لا تكفي في الصدور الا ان يترجح احد الجانبين على الآخر والترجيح فما
المسمى كذلك
يكون بالقصد الذي يسمى بالارادة والداعي فان قلت لم حكم بانحصار مرجح احد طرفي
المقدور على الآخر في القصد وهم لا يترجح شيء على آخر الا بعلة لان يكون المرجح بالقصد معتبر
في القدرة ليس بتنقص بالترجيح فانه وان صح صدوره واللاصدور بمعنى الترجيح وهو
ثابت فيها لكنه ليس قادرا عليها لان ترجيح صدوره ليس بالقصد فالقدرة هي صحة صدور
الفعل واللاصدور عنه وبعد صدوره عنه اذا كان مترجحا بالقصد والفرق ان
معنى القدرة هنا ليس الامكان بالنظر الى ذات الفاعل من حيث هو فاعل كذا

تعرض م

من جهة هو فاعل له

في جميع النسخ التي وصلت الينا والصواب ان يقال ليس الا الامكان بالنظر الى ذات
الفاعل فكما يرشد اليه قوله واريد واجيبا امكان صدوره والا لا صدور بالنسبة
الى الفاعل من حيث هو فاعل له فورمع اتفاقهما في ان اي داعيه لم وكان كلمة
لا سقطت من قلم قدس فالنزاع بين الحكماء والمعتزلة ليس الا في قدم العالم
وحدوثه فعلى قوله ولان النزاع بين الحكماء والمعتزلة لا في قدم العالم على
انه واجب ايضا وما قرانه برع القدرة يصح والمعتزلة يقولون بكونه اشاء
قوله مذهب يقولون قاطبة مع والحكماء ينكرون ذلك في الايجاب موافق لاختيار
بالمعنى المذكور فالنزاع وقع بين الحكماء والمتكلمين ومنهم المعتزلة نعم ما كانت
الصفات عين الذات لم يبق لهذا النزاع بين الحكماء والمعتزلة وجه وهذا انما
يشير اليه قوله التغير الذي ذكره انه واف بالمقصود وثانيا ان تغير بعض
كما لا يخفى
علما مبنى بل المناسب ان تغير الايجاب بامتناع الانفكاك بحال العالم عن
الذات ازلا وثالثا ان في النطويل اشارة الى دليل اورده الحكماء لاثبات

قدم حادث حيث قالوا ان العالم قديم اذ لو كان حادثا لتوقف على شرط غير لازم النسب
في الشروط ولما اورد عليهم بالحوادث اليومية المتسلسلة من جانب الماضي واثبتوا
النقض به
بعدم الاجتماع واسلاسل السابقة فبطلان الشروط المجتمعة فاشار الشارح الى توجيه النقض
عليهم بقوله ويلزم البتة لان الشروط متعاقبة او مجتمعة وكل منهما محال الا ان يتشبث
في جواب النقض بعدم الاجتماع فيرد عليه فالمعقول ليس لاحتياج الى انعدام بيان
طريق قوله وجه عبارة مع كانه مدعى ان الوجه الذي ذكره هو الصواب حتى كانه
هو عبورة ويجوز لا وجه خلاف مع اوساده بما يعبده المذكورة انتهى كلامه وفيه
بحث ما ولا فلان قوله بل الايجاب الواجب فيها مشهور فيدل ان الايجاب بمعنى
الذي يخص بالطباع منتفي عن الواجب عند الحكماء والمتكلمين في الايجاب بالمعنى الثاني
للواجب عند الحكماء والمعتزلة اتفاقا فلا نزاع بجهات في الايجاب فالنزاع لا يكون
الا في ان الصفة هل هي لازمة لذات الواجب حتى يلزم قدم العالم ام لا حتى يلزم
حدوثه فالنزاع لا يكون الا في القدم والحدوث فقال العلم في شرح الاشارات

ما حصر ان الفعل مستقر لم يبد جواز ان التقدير يمتنع ان يكون فعل الفاعل مختارا ولا ان

بيده الاول ليس بقادر مختار بل ان قدرته واختياره لا يوجبان كثرة في ذاته

ان في عليه ثبت كما عليه ليثبت المجوز من هذا جميع الجماعة وانه يلزم في القادرية

وان العالم انما يستند اليه وهو صريح في ان الفعل مستقر فلا نزاع بين المتكلمين في ثبوت

القدرة والاختيار للواجب واما ثانيا فلان قوله ثانيا ان التغير ليس على ما ينبغي

فان اراد ان ذلك التغير قبيح ويجب المنع فليس الامر كذلك وان اراد انه

التغير ليس موافقا لتغير مشهور فهو مسلم لكن لا يجب موافقته للمشهور ولا يجوز اذا

كان المقصود واضحا فلا خفاء [illegible] واما ثالثا فلان في التطويل اشارة

الى رد دليل ولا يكون موافقا لما ذكره المحشي من ان نفي الايجاب المذكور لا يحتاج

الى التطويل الذي ذكره الشارح في الاستدلال لانه يمكن اثبات ذلك بطريق

آخر [illegible] لم يبين المحشي [illegible] فلا يكون في التطويل فائدة اصلا فالمورد مسلم

ان الشارح عدل عن الدليل المناسب لامر المطلب وعدل الى دليل آخر بوجه ذكره

فلان قوله ثانيا

المورد

المورد ان المورد في التطويل ليس لاحتياج مقام الرد وهذا صريح في تسليم ما ورد المحشي

على الشارح فما ذكره المورد لا يدفع ما ذكره المحشي بل يقوي ما ذكره المحشي فكيف يكون جوابا

عما اورد عليه فان قيل [illegible] المحشي فالنزاع بين الحكماء والمعتزلة وهم يفرقون بين الحكماء والمتكلمين

كما يعتبر المقام قلت [illegible] المتكلمين بالقول بالايجاب مجال فرق بين

الحكماء والمتكلمين حيث يزعم انه لا يصح قوله واجب مع اعتبار الارادة لقائلين ان يعارض

بعبارة [illegible] ان يقول ان القدرة

عدم كون تأثيره تعالى في العالم بالايجاب لا الاختيار ولزوم الترجيح بلا مرجح مطلقا

او وجود مرجح وهو [illegible] الترجيح [illegible] في العالم [illegible] فتوقف ايجاد

على هذا التقرير [illegible] كما ذكره [illegible] وتحقيق [illegible]

اصل الدليل اذ حاصله ان تأثير الواجب في ايجاد العالم ان كان بالايجاب لزم

قدم العالم وكان العالم حادثا متوقفا [illegible] بلا شبهة كما هو محقق [illegible]

ولكان [illegible] ان منع التوقف على تقدير كون الفاعل مختارا [illegible]

[illegible]

واما على تقدير كون الفاعل موجبا والاثر حادثا فلان وجود علة العلم وتحكمه وكذلك

ما وجد الثاني ان قوله بل لان يقول ان العالم قديم اذ لو كان حادثا لتوقف له

ثم واستلزام توقف ومنه ظهر ان [illegible] فقولنا ان الشيء لو كان حادثا لتوقف

على شرط حادث آه على اطلاقه بل انما يصح على تقدير كون الفاعل مختارا لا موجبا ان

[illegible] ما ذكر في جانب الاشتراط غير تام اذ ثم يجوزون تخلف المعلول

عن العلة التامة [illegible] في الدليل [illegible] جانبهم [illegible]

[illegible] في جانب الاشتراط [illegible] بقول [illegible] جانب العلم [illegible]

ثم كلام [illegible] وبيان حاصل الكلام [illegible] حيث اسقط التخلف [illegible]

على الالزام ثم لا يخفى [illegible] ذكره [illegible] من هذا الاستدلال

المذكور في الشرح انما يناسب [illegible] الاشتراط [illegible] بان المحشي [illegible]

[illegible] تثبت [illegible] بالنوعي الايجاب المذكور على

نقل صدر المحققين [illegible] ان التوقف على الشرط الحادث والتزم [illegible] في شرط

بمعنى ان كون الحادث
متوقفا على شرط حادث
لا يكون لازما للنوعي الايجاب
المذكور م

بقوله [illegible] من الغايبين بالعدم قال صدر [illegible] في رسالة اثبات الواجب

[illegible] التسلسل [illegible] فانه [illegible]

المحققين [illegible] ان ذكره [illegible] من تصنيع [illegible]

من التحقيق المتفلسفين [illegible] الاعتماد على [illegible] وانكرون [illegible]

[illegible] على كيفية حدوث الحادث [illegible]

[illegible] الحادث لا يكون لازما للنوعي

الايجاب المذكور ومبنى المعارضة المذكورة انما هو كون التوقف على الشرط المذكورة

لازما للنوعي الايجاب المذكور ومبنى المعارضة المذكورة انما هو كون التوقف

على الشرط المذكور لازما للنوعي الايجاب المذكور [illegible] لم يكن التخصيص حجة

التوقف على شرط حادث [illegible] فيكون التوقف على شرط حادث [illegible] ان

يكون [illegible] على الاطلاق فيتوجه المعارضة [illegible] ان يكون [illegible]

الاطلاق [illegible] في الدليل [illegible]

[illegible] ذلك [illegible]
وتفصيل ذلك مذكور [illegible]
ان التوقف على الشرط الحادث م

من ابى ثابت كما لا يخفى وتوضيح ان المقام وبيان حاصل الكلام فيه انهم حيث اسقطوا
التخلف بناء على الالزام منظور فيه لان ما ذكره المحشي بقوله في صورة ما صح هو حاصل ما يق
بقوله فلو ان كان ما نزره تقع حجة وليس فيه ان حاصل الدليل باسقاط التخلف بقوله
كونه لازما وجز [illegible] بقيد قوله وذي حاصل حيث قرر لعدم [illegible] التخلف
للاشارة الا ان العمدة في المعارضة هي اشتمال المقدمة المذكورة في الدليل على التو
قف على الشرط لا التخلف ثم لا يخفى منافاة ما ذكره [illegible]
من هذا الاستدلال اي المذكور في الشرح انما يناسب تابعي الاشعري منظور فيه لانه
ان كان المراد [illegible] فان المحشي لما اسقط التخلف ما خوذ في الدليل المذكور في الشرح
لا يجري في المقدمات من جانب الاشعري فيلزم ان لا يكون الدليل المذكور في الشرح مما
بالاشعري لان [illegible] بان [illegible] حاصل ما نقول فلو ان
كان ما نزره [illegible] كذلك [illegible] على ما يجري [illegible]
[illegible] فوقعت هذا مدفوع عن المحشي لان المحشي نقل الدليل الذي ذكره [illegible]

باسقط

باشتمال المقدمة المأخوذة في الدليل المذكور في الشرح وهي التوقف على الشرط [illegible] بعد ذلك
[illegible] فلو ان كان ما نزره [illegible] لان المحشي اجرى الدليل من جانبهم واسقط التخلف [illegible]
قوله [illegible] من جانبهم واسقاط التخلف لا يلزم انه فائدة [illegible] فائدة اما
اسقاطه [illegible] على المناسبة [illegible] هو اشتمال المقدمة المذكورة في الدليل
اعني التوقف على الشرط [illegible] وان كان المراد [illegible] منافاة [illegible]
في [illegible] وفساده ويمكن ان [illegible] المراد [illegible] المنافاة هو ان الدليل الذي نقله المحشي بقوله
فلو ان كان ما نزره [illegible] الاشعرية [illegible] يلزم [illegible] كون
التي [illegible] على الشرط [illegible] يكون [illegible]
وغيره [illegible] اثبات [illegible] الدليل المذكور في الشرح
بانه [illegible] الاشعري [illegible] لان الدليل الذي ذكره [illegible] الذي نقله المحشي من جانب الاشعري
يرجع حاصله الى قياس [illegible] كان [illegible] ما نزره [illegible]
[illegible] ولا يلزم [illegible] الذي يكون غير

وعدم المنافاة

لم يعلم [illegible] قد علم بان الدليل [illegible]

فان كان قديما يلزم قدم الحادث وان كان حادثا

ارادة الواجب جل شانه لا تخلو اما ان يكون قديما او حادثا فان كانت قديمة فيلزم ... موقوف

على امر سوى ارادته تعالى ... منه ... بعد ثبت ... ويبطل الوجه ...

متعال التوقف على شرط ... مطلوب ... متقدمة ...

هو غرض المحشي **قوله** فالحق في الاستدلال ما قرب بقاؤه هو قول المحقق ان ...

انه تعالى ... العالم ليس بالايجاب بالمعنى المذكور لا لازم قدم ...

قوله ... في هذا المقام ... ان في ...

نلث

... مطلقا بالارادة وهو مذهب ... لا ... هو ...

الارادة ... الترجيح بلا مرجح ... الذي نفس ذات الواجب

جل شانه وهو مذهب الحكيم ... اول ... بالاولوية او الوجوب

... اربعة ... خامسها ... العالم وسادسها ...

وهو مذهب المحقق قدس سره **قوله** اي قدم بعض ... قال ...

القائلين بالايجاب ... القائلون بقدم العالم ... بقدم ... جميع اجزائه

والتمام

... يكون ... جل شانه ... جميع اجزاء العالم ... يكون

لا يجب ... جميع اجزاء العالم ... يكون الا بالايجاب ... اجزائه ...

... بالحوادث ... فلا لازم ... قدم ... المحقق في

... الممكنات ... بالايجاب ... جميع اجزاء العالم

... تخصيص ... تخصيص ... ان يكون الايجاب ...

... بعض اجزاء العالم دون بعض ... مذهب القائلين بالقدم ... قدم الفيض

المطلق الذي هو ... لازم ... بالايجاب ... جميع اجزاء العالم

او بعضها بخلاف قدم جميع اجزاء العالم فانه لا يلزم مطلقا ... المقاد ...

... التخصيص ... قدم كل

... الاعراض ... وبالجملة ... سوى الافعال الصادرة ...

بالاختيار باتفاق اهل الاسلام وقدم الكل ... القائلين بان

... الوجود ... الدين ... مما لا ... لا يخفى

ما قيل بالخاطر وجد الانتفاع فلا مرية ذكرنا **قوله** حيث قال لا شارة اليه قول يعني ان
يقع اثباته ان تأثيره تعالى في وجود العالم ليس بالايجاب بالمعنى المذكور والا لزم قدم
مرة ضرورة ان ... هو خبر نقول كون لزمه وقوع المحالية هذا الحدوث مستند ممنوع وقوله
والامكان استلزام ان عطف على قوله محالية هذا الحدوث وقوله مستلزم لتقدم الشيء على
نفسه خبر نقول وذلك لتوقف ... بان نظم العبارة وارتباطها وبيان المقصود وهو ان
في قوله مستدلا اذ لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث ... احد ... التوقف
على شرط حادث ... ولكن ... ولا يكون ... الايجاب المذكور على
... واستدل ... بان التوقف على شرط حادث ... بان يكون ... ان
يكون حدوث النفس المطلق ... على تقدير كون تأثيره تعالى فيه بالايجاب بالمعنى المذكور
ويكون ذلك مستلزما للمحال ... هو التوقف على شرط حادث ... [illegible]
... الدليل ... الدليل ... مستدل ... [illegible]
... [illegible] ... الدليل ... [illegible]

فلا يكون التوقف على الشرط حادث

حدوث

حدوث النفس المطلق ... مستدل ... ثابت ... حدوث
النفس المطلق ... حدوث العالم
على ... بالايجاب بالمعنى المذكور ... تسليم ... المستدل ... فيكون هذا
بحث خارجا ... تسليم ... المستدل
لا يثبت مطلوبه ... البرهان المذكور ... بناء على الاحتمال المذكور
وابطاله ... المستند الاخص ... التوقف المذكور مستلزم لتقدم الشيء على
نفسه ... ان تأثيره تعالى اذا كان في العالم بالايجاب يلزم قدم النفس
المطلق ... يلزم حدوث النفس المطلق ... تأثيره تعالى في
العالم بالايجاب ويكون النفس المطلق حادثا ويكون تأثيره تعالى في النفس المطلق
الحادث موقوفا على شرط حادث يلزم تقدم الشيء على نفسه لان الشرط الحادث
الذي يكون موقوفا عليه لنفس مطلق يكون ... ذلك النفس المطلق فيكون النفس
المطلق متحققا قبل ... يلزم تحقق ... يلزم تقدم الشيء

تحقق

قبل تحقق الطبيعة

على تقدير هو نفسه فاذا كان الفعل المطلق حادثا فلا معنى لكونه اثره تعالى فيرد منه فقلنا شرط

حادث فان قيل هذا لا يفيد السائل لان غرضه اثبات المقدمة فهذا الذي ذكرتم مقدمة اخرى

فيكون المقدمة اشد فقلنا غرض المحشي ان مقدمة ما خوذة في الدليل وهي التوقف على

امر حادث جزم تم مقدمة في بعض مقدماته بالوجه الذي ذكرنا فكيف يكون للسائل

ستمال ذلك المقدمة باطلة في الدليل وبابطال اثبات مقدمة اخرى الا ان يقيد السند

على تقدير كون مقدمات الدليل صادقة ولم يكن امر محالا لكن اذا كانت مقدمة

من مقدمات الدليل محالا ويكون ذلك مع فرض قلنا نعم ان يقول ان ذلك المشار

من المحشي الذي اختلق الدليل وهو التوقف على الشرط الحادث فيكون الدليل مقدوحا

وهذا هو غرض المحشي وبالجملة اذا وضح مراده اندفع ما قيل ولا يخفى ما فيه وقد عرفت

ان الغرض انه لو كان فرد من العالم حادثا لتوقف على امر حادث وهذا لا ينتهي فيه

وجه تقدير كون المراد حدوث الفعل المطلق لزوم التوقف على الشرط ما لا يتم

الا ولا بد ما لزم من هذا انه يلزم كون فرد من العالم متقدما على اول نقدم النفي

مستلزم للحال القدم ?

على نفسه مع ان في الكلام فيه وجها من قانون المناظرة فانه انتهى ما قيل فتأمل ووجه انه

لا يصح بعد هو وقف ببطلان ما ذكرنا من رافع ظاهر وقوله مع ان في الكلام فيه وجها اشارة الى

البحث الذي ذكرنا بقولنا فان قيل هذا البحث الخ وقد عرفت توجيهه ايضا **قوله**

لا حاجة الى هذا التقييد الخ اعلم ان الموجب بصيغة المفعول يكون معناه ما يثبت له

الايجاب فالفاعل الموجب بصيغة المفعول لا يكون الا تاما ولا يصدق هذا الا على الفاعل

الذي كان مريدا او بالنسبة الى مقتضى طبيعته والفاعل الموجب بهذا المعنى يكون مقابلا

للفاعل المختار والموجب بصيغة الفاعل هو ما يقتضي الوجوب بالنسبة الى ما اثره

والموجب بهذا المعنى قد يكون تاما وقد لا يكون تاما مثلا اذا كان الفاعل المختار يكفيها

بذاته فيكون موجبا تاما واذا لم يكن مستجمعا بشرائطه فانه لم يكن موجبا تاما فهو

اذا وقع في كلام الشارح يكون بصيغة الفاعل وقوله التام قيد احترازي وكان المحشي

قرأه بصيغة المفعول والموجب بصيغة المفعول لا يكون الا تاما ولهذا اعترض

عليه بان ذكر قيد التام مستدرك فالحق ان هذا الاعتراض لا وجه له لما لو حملنا

ان الموجب بفتح الفاعل لا يكون الا تاما ومع ذلك ذكر الموجب مع التام يلزم
مرض ولان كثيرا ما يذكر في العبارة شي معتبر في شي مع ذكره ذلك الشي ... قال
الموجب التام مشترك بين موجبين بها لا ينافي كونه مشتركا لان عرفي المجيب هو ان
هذا القيد ليس احترازيا بل يكون بيانا وكونه مشتركا بين الموجبين لا ينافي كونه بيانا
بيانا لان ... يرجع الى ان الموجب التام مختلف في موجبين ومشترك بينهما وكان
المحشي جعل معنى التوضيح التعيين وعدم الاشتراك فيه اجاب بانه لا توضيح فيه لانه
مشترك وليس كذلك بل المراد من التوضيح هو ان هذا القيد ليس احترازيا بل يكون
بيانيا والنكتة التخلف عن الموجب التام هذا اشارة الى بحث قوي وهو انه يجوز
ان يكون التخلف عن الموجب التام امرا محالا ومستلزما للمحال وهو اجتماع المتنافيين
فيين الذين عن الموجب التام بالمعنى المذكور وحدوث اثره فيلزم قدم المعلول
في الدليل على ما عرفت سابقا فلا تطول بذكره ههنا وايضا ذلك التخلف لازم
لحدوث اثره هذا اشارة الى بحث آخر وحاصله انه اذا كان الفاعل موجبا تاما واثره

حادثا يلزم التخلف البتة سواء كان موقوفا على شرط حادث ام لا لان ذلك لا انفكاك
كان حادثا يجب ان يكون في الازل والموجب التام يكون في الازل فيلزم التخلف سواء
كان موقوفا على شرط حادث ام لا فاعتبار التوقف على الشرط الحادث يكون مستدركا
واقول ان هذا البحث وهو قوي وايضا ذلك التخلف لازم لحدوث مطلق اثره ولو
الموجب مع ... لا ان وهو قوله في ... لتقدير يلزم قدم العقل المطلق ويمكن
ان يقال ان كل واحد من المحشين ... بعد ما ... الا ان ... ذكره لتسبيد
... شيئا في ... حكمه العين ... هذا المقام وبالجملة ان ... ثم
... مقام المنع وبالجملة اقول على هذا التقدير يلزم قدم العقل المطلق ... يلزم من
... حدوث العقل المطلق قدم ... الاثر ... متعاقبة ومتناهية
طبيعة العقل المطلق بحوادث متعاقبة متناهية ... فتعاقب وتناهي
افراد الطبيعة العقل مطلق فيكون طبيعة العقل المطلق قديما وما حادثة وبها
ليس ... التخلف لان ... بالقول ... ما ...

وثانيها الازلية بحسب الزمان

من تخصيص ابن سينا الحدوث والقدم والازلية بقسمين احدهما القدم الزماني والازلية بحسب الزمان والقدم بحسب الزماني فالشئ الذي يكون ازليا بهذا المعنى يكون باعتبار انه ليس جزء من اجزاء الزمان الا وجانب الماضي منه الا ويكون ذلك الشئ موجودا فيه والحادث الزماني بخلافه والشئ الذي يكون قديما بحسب الزمان انما يكون باعتبار ان لا يكون وجوده مسبوقا بالعدم في الخارج اصلا والحادث بخلافه فظهر من هذا ان معنى حدوث الطبيعة في وقت هذا المعقول يجوز ان يكون الطبيعة قديمة بحسب الزمان وافرادها حادثة ولا يجوز ان يكون الطبيعة قديمة بحسب القدم الزماني وهو القدم الواقعي مع كون جميع افرادها حادثة حدوثا واقعيا اما الاول فلان الزمان لما كان قابلا للتقسيم الى غير نهاية يجوز ان يكون جزء من اجزائه ووجد فيه الطبيعة ويكون في جزء اخر فرد اخر من تلك الطبيعة وهكذا ولا يكون فرد منها في جزء من الزمان بل كل فرد في جزء منه فقط فصدق ان الطبيعة موجودة في جميع اجزاء الزمان دون فرد منها فيكون الطبيعة قديمة بالزمان وهذا مثل ما يقال ان الورد كان شهرا او شهرين

اقال

دون فرد منه يكون شهرا وشهرين فالمقصود من الشهر والشهرين الساعة والسنين ونحو ذلك السنة والسنين كل الزمان فانه لا يتفاوت الحكم في ذلك بحسب الطول والقصر لا يختلف الحكم وهو ظاهر لا يخفى على من له ادنى تامل واما الثاني فلان القديم الواقعي هو ما لا يكون وجوده مسبوقا بالعدم في الخارج اصلا والحادث الواقعي ما يكون وجوده مسبوقا بالعدم في الخارج واذا كان جميع افراد الطبيعة واحدة مسبوقا بالعدم في الخارج يلزم ان يكون الطبيعة ايضا مسبوقة بالعدم والا يلزم تحقق الطبيعة مجردة عن الوجود في الخارج وهو ممتنع لا وجود بدونها فالواقع في موضعه ومن هنا ظهر ان تلك الشروط الغير المتناهية لما كانت حادثة حدوثا واقعيا يلزم ان يكون الطبيعة المتحققة في ضمن تلك الشروط حادثة حدوثا واقعيا والا يلزم تحقق الطبيعة مجردة عن الوجود وهذا وقد وقت في ذلك الحكم بين كون تلك الشروط متعاقبة ومجتمعة وبالجملة اذا كانت الطبيعة من الطبائع قديمة بحسب القدم الزماني فلا يتصور ذلك الا بان يكون فرد جزئي من جزئياتها حقيقة قديما فوضع ما يحكى عليك ان صح هذا التقرير يلزم خلاف ما هو المعلوم من الموجب التام من بيان من ان تلك الشروط

تفسير

وهو بطلان الطبيعة المجردة

لما كانت حادثة فلا يتصور اجتماعها في الازل بل بمعنى ان يكون اجتماعها في لا يزال فيكون
المشروط مع شرائطه في لا يزال والموجب في الازل فيلزم التخلف وهو ظاهر وهذا البحث قد علم
فيما سبق فلا حاجة الى ذكره مرة اخرى قيل قال بعض الاعلام بعد نقله عليك ان تجزم عليه
التقدير يختلف العنوان بين الموجب التام واقول مراده انه لا اجتماع في لا يزال للاجتماع احتمال
يتوجه عليه فتدبر انتهى كلامه وفيه نظر لانك قد عرفت ان لزوم التخلف ليس الا بحسب ان الشرط
والمجموع في الازل والمشروط في لا يزال فيلزم التخلف بل مراد المحشي انه لما كانت الشروط حادثة
فلا يتصور اجتماعها الا في لا يزال فيكون المشروط مع شرائطه حادثة في لا يزال والموجب
تام في الازل فيلزم التخلف وما قيل ولا اجتماع احتمال في يتوجه عليه فلا يعلم ما معنى
التغاير بين عنوان قول الشارح متعاقبة وقول المحشي في وجه وشبهه لا يحدث شرط عقيب
شرط سواء بقي الاول الى الثاني والمعدوم على الثاني يكون في اطلاق شرط وجود ما ذكره
يظهر معنى الاجتماع انتهى كلامه فانظر كلامه هل يتفق مع ما في الاوافق هذا مقاله المحشي وتكلم
ان لما كان مراده بيان مراده ان شروط المجموع حادثة في لا يزال لما كانت غير متناهية

يكون

يكون الطبيعة متحققة في ضمن تلك الشروط غير متناهية فيكون الطبيعة قديمة والافراد
حادثة فلم يلزم التخلف الطبيعة من موجبها التام وفيه بحث لان ما توهم كون الطبيعة
قديمة والافراد حادثة انما هو في صورة تعاقب الافراد لا الاجتماع ولهذا ذكر المحشي في تلك
الاحتمال في صورة تعاقب الافراد كما صرح به ما هو محقق بالتعدد بيان
عدم الطبيعة في صورة الاجتماع المذكور ليس معقول بناء على جواز تحقق الامور الغير المتناهية
ويتوجه ان التفاوت بين الطبيعة والافراد في الوجود ومعنى اجتماع شروطها هو يفهم ما به
على عنوان لا يحدث شرط عقيب شرط بل يكون حدوث جميعها معا نعم التفاوت
بين الطبيعة والافراد فلان وجودها على هذا الوجه يكون معا قوله لا يخفى عليك آه
واعلم ان عنوان هذه الحاشية متقدم على عنوان حاشية الا انه عليها وايضا
هذا البحث قد علم مما سبق في قوله وبعد ذلك التخلف لازم لحدوث مطلق الشرط
الموجب للمعنى المذكور آه وكان اعادة هذا البحث لذكر قوله فان قيل مراد الشارح
انه لا يمكن هذا التوجيه من جانب الشارح ولا لم يذكره فيما سبق اراده ذكره

واما وحاصل هذا التوجيه هو ان مراد الشارح من قوله يلزم قدمه تقدمه بالتحقق والقدم

لجميع الافراد والا يلزم محدوث بالتخصيص ومحدوث بالتخصيص الى ان يتم بشروط حادثة فلا بد من

قوله ذلك كان حادثا ولا يكون مستندا وحاصل ذلك التوجيه هو ان الاستناد

كونه تعالى لا يتم المقدمة بدونه بان يقول في بيان المنافاة ان تاثيره تعالى في وجود

العالم ان كان بالايجاب يلزم قدمه بالتحقق والتقدم لجميع الاجزاء ولكن بعد لا يتناهى

فلو كان حادثا لا مستندا الى ان كان قبل ان يكون هذا بيانا وما ذكره

الشارح بيانا وقعت هذا ... ما ذكره الى قوله والا لما وجد فيه ... الم قدس

سره والواسطة غير معقول معنى كلامه قدس سره موافقا لما ذكره في نقد المحصل ويدل

بان ينقل عبارته قال فيه بعد ما نقل فيها اعتراض بالذي ذكره الشارح على الامام الرازي
انتهى

والمعتزلة في ابطاله ان قال الواسطة يمتنع ان يكون واجبا لوجود الامتناع ان يكون الواجب

اكثر من واحد فاذن هي ممكنة وهي من جملة العالم ما سوى المبدا الاول فاذا وقع الواسطة

بين الواجب الوجود لذاته وبين العالم محال انتهى كلامه فكذا توجيه كلامه وهو توجيه
بكلامه

ان الواسطة

لان المراد بين العالم ...

والواسطة غير معقول من بعد نفي الايجاب ... لانه يلزم ... الاختيار ...

الذي يصفنا في الطبايع مشتق من انا والواجب جل شانه لكن متوجه ان يقول ان ما فيه الذي

فقط وهو بعض الموجودات كالانسان مثلا ليس في الواجب بقاء الان اختيار الواجب

ليس من قبيل اختيارنا لان اختياره واجب واختيارنا ممكن فيلزم ثبوت الواسطة بين الذي

الذي في الطبايع وبين الاختيار الذي فينا فاشار قدس سره الى دفع هذا بقوله والواسطة

غير معقول وحاصله انا سلمنا ان اختيار الواجب جل ذكره ليس من قبيل اختيارنا بمعنى انه ليس
تعالى

ممكنا واختيارنا ممكنا وانه ليس زائدا على ذاته واختيارنا زائد الا انه لا يخرج عن كونه اختيارا بل الا بد

ان يكون اختياره مثل ما ذكره الامدي والقوم في اختيارنا ويكون اختياره فرد الكامل من الاختيار

ومثل ذلك ان الوجود في وصفه تعالى بانه فرد الا انه فرد كامل وكونه وجودا بل يكون

فردا تاما من الوجودات كما بين في موضعه فانه لو جاز قيامه بنفسه بدون الموضوع لكان بنا

تاما على نفسه فعلى هذا ذلك علمه تعالى وقدرته وحياته وسائر الصفات الكمالية وعلى هذا

التوجيه يكون ما عرض في شرح الشارح على المصنف قدس سره انه لم ينسب الى الشارح سوى فهم مراده
الكلام

لكن

قدس سره ووجه بطلان التسلسل كما هو المعلوم حيث يكون الحوادث لا يتناهى مقابل بتعدد

حاصله ان الموجد حتى لا يلزم ان يكون موجدا ما يكون ان يتخلف عنه معلوله ولو كان

اراده لكان موجبا وان كان انما كان مختارا فلو لم يكن لما يدعى مع ذلك قادرا

فمع امكان موجبا فلا واسطة بين كون موجد العالم قادرا وبين كونه موجبا

بل يجوز ان موجد العالم لا يكون قادرا ولا موجبا بل يكون متوسطا بين الاختيار و

يجاب بغير معقول الى هذا ان العلم بجوازه واسطة غير معقول والواجبات مختار متعارف

قيل قول لا يبعد ان يكون قوله قدس سره اشارة الى رد قول لا تناقض فيه

الى ان القدرة ممكنة ولا يجوز ان يكون علتها ذات الواجب لانه لا يحتاج الواجب

الصفة الحقيقية الى غيره لكونه نقصا يجب تنزيهه تعالى عنه اتفاقا ولان تجلي الذات

مستند الى الذات فيكون الذات موجبا فلا يكون قادرا لا ينفي لذاته فلا يجوز

ان يكون الذات فاعلا بالاختيار للقدرة بهذا الاخير بعينه فيلزم كون الذات موجبا

في البعض فلا يكون قادرا مطلقا وليس بها موجبا في الكل وهو الواسطة بين القادر

والموجب

وابدية مع الذات وتوجيه انه لا امتناع تعدد الواجب يكون القدرة

والموجب فيه نحو رد الواسطة غير معقول يعني بان عدم المعقولية في كتب علم

...وجه ما سنذكره الشارح المحقق بانه لا يمكن ان يناقش به الا من يحسن به

جهة ما يرد عليه ان ما عد وجها انها مستند الى علم يحيى وهو يجب ان يكون

نوع الاشارة الى رد مذهبهم هنا لا نه قدس سره يحيل به بحثا متعلقا بما سيأتي

ويمكن ان يقال قول قدس سره اشارة الى جواب الاعتراض الذي اورده

بتقريره ان الحق انه لا واسطة بين الموجب المختار كما ذكره فيثبت التحقيق

على ان الخلق مخلوق وهذا بديهي فان كان كذلك لم يجز ان يكون مخلوق قادر

وخالقه غير قادر فيجوز ان يكون الواجب غير قادر وهو غير معقول لانه يستلزم ان يكون

المخلوق اشرف من خالقه ولكن منه ويمكن ان يقال ان قوله واسطة غير معقول

اشارة الى دفعه ورد الشارح وتقريره ان موجد العالم القادر لا بد ان يكون

قادرا كان موجد العالم يجب ان يكون عالما بما يحيث اثبات علم الواجب

من حيث يجوز كون الواسطة قادرا مختارا دون موجده وخالقه غير معقول والواجبات

فتحرر ان لكن الفرق بينهما بين ما اعلم ان جميع ما ذكرنا من انه موجب بدون العلم

والواسطة غير معقولة انما هو على سبيل الاشارة وعدم بيان ان الايجاب الذي هو محل

النزاع بين الحكماء والمتكلمين هو ما عرفت فيما سبق ان الايجاب المختلف فيه ان احدهما

الايجاب الذي يكون بالطبع كالنار ونحوها وهو منفي عن الواجب جل شأنه باجماع العقلاء

وثانيهما الايجاب الخاص وهو الوجوب بالنظر الى الارادة وهذا الوجوب ثابت له

تعالى باجماع الحكماء والمعتزلة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين في اثبات القدرة والاختيار

هو ما نقلنا عن المحقق في شرح الاشارات وثالثها امتناع انفكاك وجود العالم عن وجود

الواجب تعالى شأنه وهذا المعنى ثابت له تعالى عند الحكماء القائلين بقدم العالم ومنفي عنه

جل شأنه باجماع المتكلمين بل باجماع الملّيين فالنزاع بين الحكماء والمتكلمين ليس الا في المعنى

الاخير وهذا النزاع يرجع الى النزاع في قدم العالم وحدوثه فالنزاع بين الحكماء والمتكلمين

ليس الا في قدم العالم وحدوثه اذا عرفت هذا التحقيق فيمكن لك توجيه كلام المص على

وجه يكون مبنيا على هذا التحقيق كان يقال ان هذا جواب عن سؤال مقدر اورده مورد

بوجه

بوجه يبقى احتمال الغير وهو انه يجوز ان لا يكون الواجب جل شأنه موجبا بالايجاب الذي

للطبايع ولا موجبا بالايجاب الذي بالنظر الى الارادة والاختيار فلا يكون موجبا

ولا مختارا بل يكون واسطة بينهما لا يكون موجبا بالايجاب الغير بينهما فاجاب بان الواسطة

غير معقولة ووجه عدم المعقولية هو انه ان لم يكن له شعور وارادة واختيار فهو يكون

كالطبايع وان كان له شعور وارادة واختيار فهو يكون مختارا وايضا يجري البرهان على

اثبات القدرة والاختيار له جل شأنه فلا معنى للواسطة اصلا ويمكن حمل كلام المص على

وجه اخر وهو ان هذا رد للقول بان النزاع بين الحكماء والمتكلمين ظاهر بين واحد منهما

في الايجاب والاختيار وثانيهما في القدم والحدوث وحاصل الرد ان الايجاب الذي

للطبايع منفي عنه جل شأنه باجماع العقلاء واثبات القدرة والاختيار والايجاب

بسبب الارادة والاختيار مشترك بين الحكماء واكثر المتكلمين والواسطة بين الايجاب

الذي للطبايع وبين الايجاب الذي بالارادة والاختيار غير معقولة فلا يتصور النزاع

في الايجاب فبقي ان يكون النزاع منحصرا في قدم العالم وحدوثه فالنزاع بين

حكما والمتكلمين ليس الا في قدم عالم وحدوثه لان الواسطة غير معقولة وهذا توجيه وجيه
موافق لما ذكره العلم قدس سره في شرح الاشارات من انه لا نزاع بين الحكماء والمتكلمين في
ثبوت القدرة والاختيار للواجب جل شانه بل النزاع بينهما في قدم العالم وحدوثه
الثالث ان ترتيب ما سبق الى آخره هذا الاعتراض مما تفرد به [illegible] العلم قدس
لانه قدس سره لم ينقل وجود العالم بعد عدمه عما سبق يعني بالايجاب حتى يرد عليه انهم
يثبتون بما سبق ما ذكره الشارح [illegible] كلام [illegible] اشارة الى تعليل هذا المطلب
بني الى [illegible] فكيف يصح الجزم بان تعليله يكون لما سبق ثم ما اعترض عليه يحتمل ان يكون
تعليل هذا المطلب بالاجماع والحديث النبوي المشهور الدال صريحا على هذا وان كان
المشهور ان دليل وجود العالم بعد عدمه هو الاجماع والحديث النبوي والمشهور
الآثار صريحا على هذا لم يصرح العلم قدس سره به لان اشتهاره كفى مؤونة
ذكره وقد عرفت سابقا توجيهات اخر للكلام المعترض حيث يندفع بها الاعتراض الثالث
والاول بعده في اثبات حدوث العالم الاجماع المتقين والحديث الصحيح قبل اثبات

حدوث

يتوقف
حدوث العالم بالاجماع والحديث مستلزم للدور لان حجية الاجماع والحديث موقوفة
على اثبات النبوة واثبات النبوة واثبات المعجزة موقوف على كون الواجب تعالى
قادرا لا موجبا لانه لو كان موجبا لكان لقائل ان يقول يجوز ان لا يقدر على عدم
اظهار المعجزة في يد الكاذب فاثبات حدوث العالم متأخر عما هو متأخر عن ثبوت
القدرة فضلا عن تقدمه واجيب بان اثبات النبوة لا يتوقف على القدرة بمعنى صحة
الفعل والترك بل على القدرة بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل بانه على تقدير
الايجاب الذي ذكره الحكماء يكون فعله تعالى مشتملا على حكم ومصالح فلا يجوز عليه تعالى
اظهار المعجزة في يد الكاذب لانه قبيح يجب تنزيهه تعالى عنه ونقل عن استاذ المحقق
اعلى الله [illegible] دليل [illegible] شهود [illegible] يحصل بيقين بصدق صاحب
المعجزة [illegible] خصص العلم بكل ما اجزة حتى بوجود الواجب تعالى وكذلك سائر
صفاته تعالى وكذلك حدوث العالم وامثاله ولهذا اثبات النبوة لا يتوقف
على القدرة والاختيار مقابل على وجود الواجب تعالى ايضا لان اثبات النبوة

لا يكون الا باظهار المعجزة ولا يخفى ان اثبات النبوة موقوف على وجود القدرة والاختيار
لا على عدم الوجود القدرة والاختيار لا ما نعم من جهة ان اظهار المعجزة على يد الكاذب قبيح
عقلا يجب تنزيهه تعالى عنه وهذا القدر كاف في اثبات النبوة وبعد اثبات النبوة ثبت
صدق النبي واذا ثبت صدقه في كل ما اخبر ومن جملته حدوث العالم فيجوز ان يكون ما فثبت صدقه مد
النبوة موقوفا على اصل القدرة والاختيار والعلم بالقدرة والاختيار يكون موقوفا
على اثبات القدرة فقد حصل الخلف فتحقق لزوم الدور كان بعدم ذكره في
افادة الوجود فهذا برهان وتوضيحه على وجه ان كل ممكن بما هو ممكن وباعتبار ذاته
خارجي مد
بذاته لا يكون الا بالقوة معرفة وليس له بهذا الاعتبار استشمام رائحة من الفعل فلا بد اعلاه وهو ط حلبي مد
ان يكون لكل ممكن مخرج من القوة الى الفعل ولا بد ان يكون ذلك المخرج ما هو خارج
من القوة الى الفعل بالفعل من كل الوجوه ولا يلزم ان يكون بالقوة داخل في المخرج التي
من القوة الى الفعل فهو مبطل بالبديهة فيلزم ان يكون المخرج المذكور بالفعل
الفعل مدد
الفعلية من كل الوجوه اتى صفة الاول جل شانه فثبت منه بذاته ان يفيض الطبيعة من كل الوجوه والفعلية مد

والوجود

ع

والوجود وليس الا الواجب جل سلطانه فثبت انه قبل لا يجوز ان يكون الممكن بعد اكتساب
الوجود من الواجب جل شانه وبعد وجوده بالقوة الى الفعل فيفيض الوجود على ممكن آخر فقلت
سلك تحصيل مثل هذا الا في بيان ذلك ان الفعل محض لكن الممكن الموجود لي بالقوة
وليس هو بالفعل ثم نقول ان ما بالقوة لا فرض له في ان يخرج شيئا من القوة الى الفعل صرف
فانه لم يخرج ما بالفعل فلو كان مشتملا بالقوة فيحتاج ايضا وهكذا الى ان ينتهي الى ما بالفعل
المحض وليس هذا الا الواجب بالذات جل ذكره فتحقق ان هذا مما وقع في الكتاب الكريم
الا الى الا خالق كل شيء ولا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهل من خالق غير الله وصحة
ما جاء مد قولهم فان قال ان الامكان [illegible] الاحتياج الى العلة ما في بادي الراي واول النظر والتحقيق
والتحقيق في النظر يكشف ان الامكان علة الاحتياج الى علة واجب الوجود بالذات
فان قيل اذا كان هو موجد جميع الاشياء هو الواجب جل ذكره فيلزم من بيان التكاليف
الى هذه والثواب والعقاب في غير ما قلت لا منافاة بين ما حكم عليه البرهان واقتضى
ذلك وبين ما حكم كونا معينا على تجارة مدى هو مناط التكاليف

الرضيه والثواب والعقاب لان الذي دل عليه البرهان هو ان مفيض نفس الوجود
لا يكون الا الواجب جل شأنه لا انه ما يكون ممكن هو في ماهيته بنفسه ممكن فهو لا يكو
ن ممكن حرا ممكن وهذه مما لا ينفيه البرهان فنقول ان العبد فاعل لما هو فعل له
مباشر بنفسه ويكون هو باعتبار قدرته وارادته حرا ثم من حق تعالى قدرته
العبد وارادته بما دخل فيه فما رووه من القول كاف في صحة التكليف والعقاب والثواب
بذلك ما روي عن جعفر بن محمد الصادق صلوات الله عليهم اجمعين لا جبر ولا تفويض بل
الفعل الاختيارية بل امر بين امرين ويجيء تفصيل ذلك في مبحث افعال العباد فان
قيل هل تفاوت بين مذهب الاشعري والمعتزلة لان الاشعري يقولون ايضا
انه لا مؤثر في الوجود الا الله قلت فرق بينهما لان اتباع الاشعري وان كانوا قائلين
بانه لا مؤثر في الوجود الا الله لكن ما يكون ابعد بانه ليس ربط عقلي بين ممكنين
الا هي عادة الله جارية بان يخلق العبد فعلا عقيب ارادة العبد وليست ارادته
موثرة فيه ولهذا الاشعري يقولون انه ليس ربط عقلي بين ممكنين حتى قالوا
عليها مدار

ان النتيجة نفسه ... ترتيب عقلي بين المقدمات والنتيجة بل بطريق جري
العادة ... النتيجة عقيب ترتيب المقدمات بخلاف المعتزلي فانهم يقولون
بارتباط عقلي بين ممكنين ولهذا قالوا بالوجوب حتى انهم خلاف الاشعري فانهم
لم يقولوا الا بالوجوب الشرعي واذا عرفت ان ان مفيض الوجود لا يكون الا الوا
جب سلطانه وان الامكان ... عند احتياج الى الواجب لذاته
ما ... في سلسلة الممكنات المترتبة اذا لوحظت باعتبار ان كل واحد واحد
منها يحتاج ... الى الواجب بالذات ... يكون بهذا الاعتبار سلسلة
عرضية وجميع آحاد تلك السلسلة متساوية في الفاقة والاستناد اليه جل شأنه ابتداء
بلا واسطة واذا لوحظت تلك السلسلة باعتبار ان بعضها مربوط ببعض وهو موقوف
عليه من حيث الشرطية والمشروطية والسببية والمسببية بناء على ان بعضها ... لا ... ثا
قصد في حد ذاته بحيث يمتنع استناده اليه جل شأنه بدون الشروط والاسباب
فيحتاج الى الشروط والاسباب ... لا استناده اليه جل شأنه تكون سلسلة طو

منه تعالى بالضرورة اقرب نسبة فالممكنات باعتبار السلسلة الطولية تختلف مراتب
احتياجها الى الواجب جل سلطانه فكلما كان ابعد عن جنابه تعالى كان يكون احتياجه
بوجه اشد لكونه محتاجا بتوسط في اقتضاء وجوده في نفسه وجود شرائط و
اسباب بعضها بعد ان يستند اليه جل شانه بدون تلك الشرائط والاسباب في ما كان
ادون يكون احتياجه اقوى ولهذا قال بعض الاكابر من المحققين كلما كان ابعد كان اضعف
واحوج واكثر وكلما كانت المعلول ادون كان اضعف واحوج فلو في العقل الاول واستعلم يحيى
يستند الى الواجب جل سلطانه بلا واسطة فلا تجوز سلسلة طولية بالقياس الى
البعض
بالقياس اليه بما هو سلسلة الوضعية وبالقياس الى ما عداها تجوز سلسلة الطولية و
الوضعية جميعا ومن قال بهذه التحقيقات كالمحققين من الحكماء والمتكلمين لو قال ان
بعض الممكن علة لبعض فليس مراده ان التوقف والسببية لا يجوز ان يكون الممكن علة
فاعلية بالقياس الى الممكن فلا يرد ما يرد عليه بما اعترض ابو البركات البغدادي ونقله ١٧
المحقق قدس سره في شرح الاشارات حاصل اعتراضه ان الحكماء يقولون تارة لا مؤثر في
البعيد
الوجود الا الله وتارة يقولون العقل الاول علة العقل الثاني فبين كلاميهم تدافع واجاب عنه انه
قدس سره هنالك حاصله ان مرادهم بكون العقل الاول علة العقل الثاني ليس الا السببية
والسببية والشرطية والشرطية لان العقل الاول علة مصححة لوجود العقل الثاني والعقل
الثاني يكتسب الوجود منه وجميع ما ذكرنا هو عين التحقيق بدون الاستحقاق ولا يتطرق اليه الوهم في
برهان وذو عقول نبي يخرج الناس من يكنه ان تتعدد بوساوس الاوهام ومن وجوده
فارجعها براهين تقويم الايمان وداوم ملازمة اهل الكلام والوفاق واجتنب عن
مخالطة النفوس التي قصرها المعاندة من ابناء الزمان فانه مرض النقصان والبطلان
من الامراض المسرية في نفوس من يبتلى بالاختيار على ما فانه يعطى فوت النعيم العظيم فلا من
الاثني فان النفوس وبالكل الابدان ومن قال بان بعض الممكنات يفيض وجود
بعض او يعطي بناء على المشهور ومذهب مشهور الا انه لان الواجب جل شانه واجد العقل
الاول ثم العقل الاول واجد العقل الثاني وهكذا الى العقل الفعال ثم العقل الفعال
يستند اليه جميع ما بعده فان السلسلة الطولية والوضعية ايضا وهولاء الا قوام

يقولون بان الامكان علة الاحتياج الى الواجب بالذات ابتداء بل هم يقولون ان الامكان علة
الاحتياج الى الواجب بالذات مطلقا في كل ممكن فعندهم هو ان يشير الى الواجب بالذات
فلما در
وجهة الكثرة من حيث ان كل واحد منها ممكن يكون مفتقرا الى علة الاستناد الى الواجب
بالذات يكون سلسلة مرتبة واذا وجهت من حيث ان بعضها مستند الى بعض الى ان ينتهي
ان بعضها مستند في الوجود من بعض الى ان ينتهي الى الواجب جل شانه فيتحقق علة بعيدة لكن الاحتياج
فالواجب جل شانه
الاول ان علة احتياج كل ممكن هو الاستناد الى الواجب جل ذكره يكون سلسلة بعد الاعتبار
جل ذكره
... ان كل معلول في السلسلة الطولية بعد الاعتبار احتياجان حقيقيان احدهما
احتياج الى علة قريبة وثانيهما الاحتياج الى الواجب جل شانه بناء على ان هذا لا
... الواجب بالذات علة كل ممكن واما احتياجه الى علة بعيدة غير الواجب بالذات فلا
يكون الا بالعرض لان العلل البعيدة غير الواجب بالذات في تلك السلسلة يكون غيرها
... الاثر لان البعيدة ... علة بعيدة غير ... الاثر كما في لوازم الماهية فان لا
مقدم
لازم الماهية ... الى جاعل الماهية بالعرض لا بالذات لان لازم الماهية ليس احتياجه الى جاعل

الماهية

الماهية باعتبار نفسه بانه ... ان ... وجوده ... لكان لازم ماهيته
لازما ... علة بعيدة و ... ان ... الواجب جل شانه ... ثبت بالبرهان
ان كل ممكن باعتبار امكانه يحتاج ... الى الواجب ... فالاستناد الى الواجب
بالذات علة لكل ممكن ليس شيء ... ممكن ... عن الواجب ... ممكن
بعلة ... عن الواجب بالذات ... علة بعيدة بحكم البرهان بخلاف ...
... في السلسلة الطولية التي ذكرناها ... يوجد هناك معلول يكون له احتياجات
... كما ذكرناها ... بعلة الحال ... والا
المفارقة ... ان برهان ... على ...
على ان ... موجود ... موجود ... مفارقا
... ممكن ... الممكنات ... الوجود على ممكن
... ان يكون ممكن ... الى ممكن ...
كانت ... البرهان ... القواعد العقلية

مقدمه

وبعد الاستدلال المذكور يتبع لما عرف مجملاً
سابقاً من قوله فلما حفظ المذكورة يحكم كل
عاقل بانه لا بد لجميع الممكنات من علة يكون علة
لها بذاته على الاطلاق والعلة بهذه الصفة
علة لجميع اجزائه وكذلك قوله لا اني بحوا قيل
من انه لا يمكن ان يكون مجموع من الممكنات
مستلزماً لوجوب الممكنات يرجع لذلك الاستثناء
فتأمل

ويوصف فيه ونحوه من انفعال من ان يخص بحث هذا ان يراد بالحق في قوله ما فيه معنى ما بالقوة
الصفة المتحققة في الواقع يستلزم عدم ... لكن لا يتم ان يكون ... تقرر عندهم من
انه ليس له حالة منتظرة وان اراد به ما هو اعم من ذلك حتى يشمل الامكان الذاتي الذي
يترتب على العقل بمجرد ملاحظة ذاته لكن صفة اللازمة مستندا بانه ليس للعدم اثر في
ثبوت العقل ذات ممكن له وان وجود في ملاحظة تحقيق في نفس الامر حتى يكون اثر
في افادة الوجود وكان ما بالقوة المحضة مشتركة في الاحتياج الى من يخرجه الى الفعل وهو
المستحيل فعلى هذا التقرير يلزم في نقل ... الى الاستدلال ببرهان العقل وان اريد ببرهان
العقل غير هذا فليبين حتى ننظر ... ولم يطلع عليه احد منا حتى نحكم بصحته او فساده في
الفاظه وفيه بحث لانه فرق بين معنى ما بالقوة وبين معنى ما بالقوة لان معنى الاول
هو ان يكون الذات بالفعل ويكون معنى ... الصفات لم يحصل
لها بالفعل بعد وهذا ما يتصور الا في الذات ... المجردات جميع صفاتها حاصلة
لها بالفعل عندهم ومعنى الثاني هو ان يكون الذات مخفية ...

ما بالقوة

ما بالقوة وهذا المعنى شامل لجميع الممكنات سواء كانت مجردات او ماديات لانك قد
عرفت ان كل ممكن ما هو ممكن هو باعتبار ذاته لا يكون الا بالقوة اعني وليس له شيئية
بالفعل اصلا فاذا كان جميع الممكنات باعتبار ذاتها بالقوة فلا بد لها من مخرج يخرجها
من القوة الى الفعل ... وقت ... هذا عرفت وجه اندفاع ما ذكره لان
المراد من قوله معنى ما بالقوة ليس الصفة المتحققة في الواقع ولا الاعم منها حتى يشمل الا
مكان الذاتي الذي هو ليس من الصفات المتحققة في الواقع بل هو من الصفات
الاعتبارية لان ... احتمالين انما يعقلان اذا كان المراد ... معنى ما بالقوة
لا معنى ما بالقوة ... اراد على ما قررنا وبينا سابقاً هو معنى ما بالقوة لان جميع
الممكنات باعتبار ذواتها ... مفهوم ما بالقوة كما قرر ... قدس سره
يمكن ... الوجوب والامكان باعتبارين يعني ... الوجوب والامكان ...
باعتبارين ... وجه يكون كلام ... قدس سره ...
هو ان القدرة ... الاختيار على الفعل ... امكان ذلك

اللازمة

الاثر والامكان وذلك لان الاثر حال لان الاثر اما واجب الوجود او ممتنع الوجود لان
الفاعل اما مستجمع لجميع شرائط التأثير اولا فان كان مستجمعا لها فالاثر واجب الو
جود وان لم يكن مستجمعا لها كان الاثر ممتنع الوجود فلم يتحقق الامكان والفرق بين القد
رة والجبر وتوجيه الجواب ان الاثر ممكن بالنظر الى ذاته وواجب بالنظر الى استجماع
شرائط الفاعل وممتنع بالنظر الى عدم استجماع شرائط الفاعل وممتنع بالنظر الى عدم
استجماع الشرائط والامكان الذاتي لا ينافي الوجوب بالغير والامتناع بالغير و
التنافي انما يكون بين الامكان الذاتي والوجوب الذاتي والامتناع الذاتي وعلى
ما قررنا لا وجه لقول الشارح وهذا مبني ان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار لان الاختيار
في القدرة انما يكون في المبدأ بالنظر الى جانب المعلول فقول الشارح وهذا مبني ان
الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار لا يناسب الجواب الذي نقل وايضا
الامكان في عبارة المصنف منسوب الى الاثر نفسه لا الى صدور الاثر كما ذكره الشارح فتوجيه
الشارح ليس بوجه . قال الشارح فانه يتمكن من الترك اعلم ان هذا الدليل باعتبار حال

كـ در

على

حال العدم يمكن ان الاول باعتبار الاخذ حال المعلول وحاصل هذا الدليل ان القدرة بمعنى
التمكن من الفعل والترك انما يتصور ثبوتها للفاعل والعدم لان القدرة بهذا المعنى لا يخلو اما
ان يكون ثابتة حال وجود الاثر وهو باطل لان الفاعل حينئذ لا يتمكن من الترك بل يجب الفعل
واما ان يكون ثابتة حال عدم الاثر وهو باطل ايضا لانه حين عدم الاثر يجب العدم و
يمتنع الفعل فلا يثبت للفاعل التمكن من الفعل والترك بل وجوب احدهما فلا يكون قادرا
مستقرا فيه بوجوب ما والاولى في الجواب ما يستدل به وان بني ذلك بوجوب باختيار كل
واحد من شقي الترديد اما الاول فيجاب ان التمكن من الفعل والترك حال وجود الاثر
بمعنى ان الفاعل اذا اخذ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الارادة يثبت له التمكن من
الفعل والترك حين وجود الاثر ووجوب الفعل انما هو مع ملاحظة الارادة فيكون الفاعل
يجب له بعد [illegible] وانما هو مع ملاحظة الارادة لا بدون ملاحظة الارادة فهذا
موجب انما هو بسبب الارادة والاختيار والوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار وهذا
مبني ان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه وفي حين وجود ما ترك الفعل

حب در

الفعل ان اراد انه يجب الفعل بالنظر الى ذات الفاعل مع قطع النظر عن الارادة فهو ممنوع وان

اراد انه يجب مع ملاحظة الارادة فهو مسلم ولا يضرنا لانه لا يمنع ان يتمكن من الفعل والترك

بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الارادة بل انما وجب الفعل بعد ملاحظة الارادة وانما يتحقق

ثابت له

ان التمكن من الفعل والترك انما هو بالنظر الى ذات الفاعل مع قطع النظر عن الارادة

حال عدم الارادة يمكن التمكن من الفعل والترك

او عدم ارادة الفعل ~~ومع ملاحظة ارادة الترك وعدم ارادة~~ الفعل ثبت التمكن من

الفعل والترك في تلك الملاحظة   واما حال عدمه فيجب عدمه فلا يتمكن من الفعل

والا انه يجب عدمه بالنظر الى ذات الفاعل مع قطع النظر عن ارادة الترك وعدم

ارادة الفعل فهو ممنوع ولا يضرنا لانا لا ندعي ان التمكن من الفعل والترك ثابت بالنظر

وان اراد انه يجب العدم مع ملاحظة ارادة الترك او عدم الفعل فهو مسلم

على جميع الاعتبارات والملاحظات بل ندعي انه ثابت باعتبار الذات بدون ملاحظة

الارادة   فان قيل اذا كانت الارادة والعلم بالاصلح هذه شبهة مشهورة وتوجيهها

ان الصفات الكمالية عين الواجب جل سلطانه عند الحكماء والمعتزلة فهو حقيق بان يتنازع

في قدم العالم وحدوثه لانه على ذلك التقدير يكون الذات مع القدرة والارادة والعلم

بالاصلح

بالاصلح مستلزمة لجميع ما يتوقف عليه وجود العالم قديما لان جميع تلك الصفات عين الذات

ويكون جميعها ازلية فيلزم قدم العالم ويلزم منه ثبوت الايجاب ونفي القدرة بمعنى صحة

والذات م

الفعل والترك عنه وهو مذهب المتكلمين ثم ان هذه الشبهة ترد على القائلين بزيادة

الصفات ايضا لانه اذا كان الواجب جل شانه قديما والقدرة والارادة قديمتين

يلزم قدم المراد وايجاب الموجب واما الجواب بان الارادة قديمة وتعلقها

حادث فليس بشيء لانه يلزم التسلسل في التعلقات او الترجيح بلا مرجح   قلت ما كان

حاصل الجواب عن هذه الشبهة على ما ذهب اليه المحققون يعني ان ما هو الامر الذي يتعلق به

العلم بالاصلح والامر الذي يتعلق به العلم بالاصلح انما هو ايجاد في وقت معين لا الايجاد

الازلي فانه لم يتعلق به العلم بالاصلح حتى يلزم وجوده في الازل فالاصلح ايجاد

العالم هو الوجود المحدود فقط لان تعلق العلم بالاصلح انما هو يتعلق بالوجود المحدود

الوجود الغير محدود فالوجود الغير محدود الذي هو الوجود الازلي لم يصر متعلقا للعلم

بالاصلح حتى يجب تحققه ويمكن ان يقال ايضا ان الوجود الغير محدود الذي هو الوجود الازلي

للعالم يجوز ان يكون ممتنعا فكون الواجب وجميع صفاته الكمالية قديما لا ينافي الايجاد

مان الامر بذاتي ممتنع التحقق بالنسبة متعلق الايجاد كما ان ترتيب ... بغير متعلق الا
ايجاد والمحرى ... متوقف عليه وجود العالم يكون ... لكن ... يكون وجود
العالم في الازل لجواز ان يكون الوجود الازلي للعالم ممتنعا لذاته ... المكان
الوجود الازلي للعالم في الازل فلم يكن العلة التامة لوجود العالم في الازل قلت اما
مكان ... ماخوذ في جانب ... العلة كما هو المقرر المعلوم فان قلت
... يلزم تخلف المعلوم عن العلة التامة ومحال ان البراهين حكم بان مع ... ما يكون مع علة
التامة ويجوز التخلف عنها قلت البرهان انما حكم بالعلية التي لا تأبى عن ذات المعلول
واما العلية التي تأبى عن ذات المعلول فيمتنع تحقق تلك العلة كما ان المعلول يمتنع ان يكون
... العلة التامة لا العقل العلة التامة ولم يكن في تلك ... معلول ...
التخلف ولا فرق بين التخلف في الوجود الذهني والوجود ... كما ان
كل جعل ... يكون ... موجود في تلك المرتبة ... حكم ...
لان ... العلة التامة للزوجية ومحال انه يمكن ... الا ... التصور
الزوجية لان الزوجية ليست في تلك المرتبة ... حيث هي ليست الا هي بل

يكون الزوجية في مرتبة ذاتها قال صدر المحققين في رسالة اثبات الذات والصفات
فان قلت اذا كان فاعلية ... على تقدير وعلمه بذلك نفس ذاته فالفعل
لا يمكن صدور ... عنه ... قادر ... وقد عجز في القدرة ان
يكون تعلق بالطرفين سواء قلت الملازمة ممنوعة وان صدور ذلك الفعل عنه ...
... ذات فاعل مستند
في خصوصية ذلك الفعل حتى وكان مقابله ... الصدور عنه ويكون فاعلية وعلمه بذلك
نفس ذاته   الشارح الوالد ... بجواب في توجيه اذ ان اريد بالفعل في السؤال حيث
قال اذا كان فاعلية فاعل للفعل وعلمه بذلك نفس ذاته لا يمكن صدور مقابل ذلك
الفعل ... هو ... متبادر ... المتقابلين فلا نسلم ان
القدرة اذا تعلقت بفعل تعلقت باحد الطرفين ... وجودا ... قدرته
... وان اريد به الفعل وجودا وعدما ايجادا واعداما ولكن
فالملازمة ممنوعة ... يكون صدور كل فعل ومقابله جائزا كما لا يخفى تمامه

ومؤثر ليس في قدم العالم وحدوثه ويمكن ان يوفق بين كلامي الشيخ بهذا فاشار
الى ان المؤثر بقدرته وهي صفة تقتضي كذلك العلاقة التي تنتهي الى حاصل بحث هو انه يلزم تخلف
المعلول عن علته التامة على المتكلمين لانهم يقولون بحدوث العالم دون الحكماء فانهم يقولون
بقدم العالم لكن بعد محل تامل فتامل فيه وايضا فيه مع كونها غير زائدة مقيد فيه
بعدم الزيادة ليس بشيء لانه على تقدير زيادة الارادة ايضا يلزم الفساد المذكور هو
هو واعلم ان المتكلمين يقولون بان بين الواجب جل شانه وبين وجود العالم كان
زمانا موهوما وكان عدم العالم واقعا فيه وفي كل جزء من اجزاء ذلك الزمان
كان وجود العالم ممكن الوجود فيه لكن الواجب جل شانه اراد وجود العالم ورجح
وجوده في جزء بخصوصه ولا يكون المرجح غير نفس الارادة وعندهم يجوز ترجيح بلا مرجح
الا انه يجوز ترجيح بلا مرجح ولكن هذا ما ذكر هنا لانه محتاج اليه في ما سياتي قبيل
بعد نقل قول المحشي لي قوله فالاولى بهذا المقام وجه قوله ان اضافة فانما هي
على تقدير ان يكون العلم هي الذات باعتبار الارادة فقط وبيت كلكيل

ثم

معلول الا انه مع ذلك موقوف على حدوث تعلقات وكون العلم عين الذات غير مقرر
نعم معقول ان العلم بالاصلح وتخصيص كيفية القدرة وكيفية العلم حيث ورجحه انما هو
فظاهر كلامه وغير بحث من وجهين الاول ان جمع المتكلمين لم يقولوا بالاصلح بل
صلح بل بعضهم يقول به وحينئذ لا يكون الاصلح من لم يقل بالعلم بالاصلح من المتكلمين و
الثاني ان هذا الجواب مذكور في اخر هذه الحاشية كما ذكره بقوله قول قدر الا ان يقال اشارة
الى ما سبق من ان العلم بالاصلح هو المرجح ثم الوجوب بالاختيار والا
رادة على تقدير الحكماء بمعنى ان الارادة بالمعنى الذي عند الحكماء لا ينافي الوجوب بها
لانه لا يلزم التخلف على الحكماء لان الارادة يقتضي الوجوب والارادة عين
الذات فلا يلزم التخلف على الحكماء القائلين بالقدم بخلاف المتكلمين القائلين
بكون الارادة مقيدة للوجوب ويكونها عين الواجب لانهم يقولون مع
ذلك ان الفاعل يجب معه الفعل والحركة ان الاثر حادث لان العالم حادث
عندهم ولا يخفى عليك ان مدار لزوم التخلف انما هو حدوث العالم مع كون

تتمة ما يتوقف عليه وجود الرب و... يدخل في ذلك كون الصفات عينا كانت او زائدة
عليه تعالى ولا دخل لها في تعلق القدرة والاختيار في ذلك ومما يرد على ذلك
ان يقال ان تعلق الارادة في الازل محال حتى اذا تعلقت الارادة في زمان
ولم يتحقق المعلول محال مع امكان ان يكون المعلول متراخيا عن ذلك الزمان على ما
قاله بعض المتكلمين من انهم يقولون بين وجود العالم ووجود الواجب تعالى
زمان ممتد موهوم يكون عدم العالم فيه ويكون كل جزء منه بحيث يمكن وجود
العالم فيه لكن الفاعل المختار رجح بارادته وجود العالم في جزء منه مع كون كل جزء
يصلح لوجوده فيه فلم يلزم عليهم التخلف المحال ... اذا كان وجود العالم ممكنا في كل جزء
منه فاختصاص وجود العالم بجزء منه دون جزء تخصيص بلا مخصص و... نقول لجواز
ترجيح بلا مرجح دون ترجح بلا مرجح ... لانه يلزم منه ... ترجح بلا مرجح او نقول على
... فاذا تخلف المحال يلزم على المتكلم دون الحكماء لان العالم عندهم قديم
... ... على مذهبهم لكن يلزم عليهم التخلف بالنظر الى

الحادثة

... الحوادث اليومية ... حادث في ... حتى ان التخلف محال يلزم
على الحكماء في الحوادث اليومية ... الا ما قدروه عندهم فليس بمقصور هناك
فالتخلف ... الحوادث اليومية فانها لما كانت زمانيات ولم يمكن في الازل وجودها
فلزم التخلف الذي يلزم على المتكلمين في جميع العوالم بان جميع العوالم عندهم حادثة
فالمحال الذي على المتكلمين لزم على الحكماء ايضا او لو كانت معها بالزمان ننقل
الكلام الى علتها فيجب ان ذلك الحادث لو كانت علته معه بالزمان لكانت تلك
العلة حادثة ايضا لان العلة التامة التي يكون مع الحادث بالزمان يجب ان يكون
حادثة والا لكان قديما فاذا كانت العلة التامة للحادث حادثة ننقل الكلام الى علة
تلك العلة الحادثة فلا يخلو اما ان يكون مع معلولها بالزمان او متقدمة عليه فان
كانت متقدمة عليه يلزم التخلف وان كانت معه بالزمان فيكون تلك العلة
حادثة ايضا فننقل الكلام الى علتها وهكذا الى غير النهاية فان كانت جميعها موجودات
فيلزم ترتب امور غير متناهية مجتمعة وهو باطل بالاتفاق او جميعها معدومات فلا

كان جميع تلك العدمات مع الحوادث بالزمان فيكون تلك عدمات حادثة
فلا بد ان يكون قبل الحدوث وجودات فيلزم ترتب امور غير متناهية قبل
الحدوث وهو باطل ايضا وان لم يكن جميعها وجودات ولا جميعها عدمات فيتحقق
احتمال فوق هو متناه بك نقول وصورة ذلك بعضها وجودات وبعضها عد
مات فاذا وصف العدمات او الوجودات فلا يخلو اما ان يكون الوجودات
غير متناهية والعدمات متناهية او بالعكس او كل واحد متناه او كل واحد غير متناه
ولا يجوز ان يكون كل واحد من الوجودات والعدمات متناهية لانا نجعل من
السلسلتين المتناهيتين سلسلة غير متناهية لان ضم المتناهي مع المتناهي لا يفيد الغير
المتناهي وجميع الاحتمالات الباقية يحصل بها المطلوب لو كانت الوجودات غير متناه
ية والعدمات متناهية يلزم وجود امور غير متناهية مترتبة في ان وجود الحادث
ولو كانت العدمات غير متناهية كانت تلك العدمات حادثة ووجودات قبل
ان وجود الحادث فيلزم ترتب وجودات غير متناهية وهو باطل ايضا فيتحقق ان

يكون علة للحادث متقدمة عليه بالزمان واعلم ان هذه الزيادات في صورة كون
العلل مما فيه فلا يندفع ما اشتهر بينهم من ان الحوادث مستندة الى قديم بتعليل حادث غير متنا
متعاقبة
هية غير مجتمعة وسند في امور غير متناهية متعاقبة لا يكون باطلا عندهم ووجه
عدم الدفع هو ان الكلام ليس في العلة المعدة التي يجب عدم اجتماعها مع معلولها بل
الكلام في الفاعل المستجمع لشرائط التاثير الذي يجب ان يجتمع وجود المعلول مع وجوده
في ان الايجاد والحدوث وهو ظ   وبذلك يندفع كلام المحكي على المتكلمين
يعني ان الحكماء شنعوا على المتكلمين في تجويزهم التخلف حيث قالوا ان الواجب جل شا
نه كان في الازل ولم يكن العالم فيه وقد وقع بين الواجب تعالى ووجود العالم
زمان ممتد موهوم مستمر يكون مشغولا بعدم العالم ووقع ايجاد العالم في
بعض من ذلك الامتداد بسبب ترجيح الارادة ذلك البعض دون بعض اخر
قلت تخلف المعلول عن علته بحيث لا يتخلل بينهما صلاحية ان التخلف فيما
بعد محال وهو التخلف الكلي الحقيقي وتخلف ما بينهما جائز وهذا تخلف بجزء الحكم الترجيحي

وهو يلزم على الحكماء وهو ثاني وهو جواب يرد وهو يلزم على المتكلمين وهو اولا وهو محال

فهو مما يستحيل تحصيل من النظر يعني ان المتكلمين قالوا ان وجود العالم

متخلف عن فاعله الذي هو الواجب جل شانه تخلف زمانيا فانهم يقولون بان

الزمان الموهوم متخلف بين وجود العالم ووجود الواجب ويكون في ذلك الز

مان عدم العالم فاوجد العالم في وجد العالم في بعض ذلك زمان دون بعض

[illegible] عليهم بانه لم اوجد في ذلك الجزء من ذلك الزمان الموهوم دون جزء

اوسع ان كل جزء منه يصلح للايجاد فيه على مذهبهم وجواب ذلك الاعتراض بان

الارادة القديمة تخصصه وترجح بلا مرجح جائز عند الاشاعرة لانه يلزم [illegible] الترجح

بلا مرجح او هو مبني على ما عرفت فيلزم عليهم التخلف المحال [illegible] ما ذكرنا مفصل اشار

اليه المحشي بقوله فهو لا يستحيل تحصيل من النظر [illegible] قد بيناه سابقا بعدم معقولية

الزمان الموهوم فتذكر اقول ولعله اشارة الى [illegible] ان [illegible] التخلف الذي

يقول به المتكلم يكون بمنزلة التخلف الذي يقول به الحكيم [illegible] حينئذ [illegible] هذا بيانا

فيندفع منع المتكلمين فانهم بما عرفوا صح الغير القائلين به وهو [illegible] فيما هو

عليهم [illegible] ترد به [illegible] ويمكن توجيه الكلام بوجه اخر وهو ان هذا

ترد به لكون [illegible] على [illegible] وجود مستند الى العدم لكن

[illegible] لكون عدم مستند الى وجود [illegible] تحقيق [illegible] العدم ليس شيئا متحققا في

الواقع لان العدم ليس شيئا متحققا في الواقع بل عدم الشي يرجع الى انه لم يتحقق

علة وجوده لا يناسب الا مذهب من حكم بحدوث ارادة الفعل يعني

ان مفاد عبارة الشارح هو حدوث الارادة لان قول الشارح يجب ان الفعل يعقبه

مع ان الارادة والفعل يكونان معا بحسب الزمان لانه حكم بان وقت الارادة يجب

الفعل والفعل حادث فيكون الارادة ايضا حادثة فلا يناسب مذهب اهل

فيجب الفعل يعني ان لفظ لما كان موهما بخلاف مذهب اهل الحق فالاولى

محذوف بالنظر الى ارادة الذات الاقدس [illegible] فاندفع ما يتوهم ان هذه

العبارة لا يناسب مذهب اهل [illegible] ان مفادها يجب [illegible] هو كون الارادة غير ذات

لان تقدم ... عليه ... لا يجوزون تجدد شيء بغير الفعل ... وعلم

هذا ما ظهر لي انه بعد تسليم ان المشية لازمة لذات الواجب جل شأنه كما يقولون الا انه

يمكن ان تتعلق بين متكاثرين ... في قدم عدم ... وحدوث ... تكون بكون

ارادة وجود العالم في ... لكن ... بان يكون الوجود الازلي فيكون

الوجود الازلي ممتنعا بالنسبة الى العالم فلهذا لم يوجد في الازل ووجد فيما لا

يزال وبحثه جميع ما يتوقف عليه وجود العالم كان متحققا في الازل لكن العالم لم يوجد

في الازل لنقصانه وكون الوجود الازلي ممتنعا بالنسبة اليه ... فتدبر

السؤال على التقديرين اي وجود الفعل وعدمه لان الاتيان محال ان كان حال

وجود الفعل فلا يتمكن من الترك وان كان حال عدم الفعل فلا يتمكن من الوجود وعلى

كلا التقديرين لا قدرة لان القدرة هي صحة الفعل والترك معا قيل وقول ...

السؤال على التقديرين ... اذ قلنا ان نختار وجود الفعل في ثاني الحال فالتمكن من العدم

في الحال ... الوجود في ثاني الحال تحقق القدرة ... وقد ...

فهي في كل وقت لا ينفك عن وجوب ... لزوم هذا لا ينافي الاختيار ولا يحتاج الى

بجواب

بجواب الذي ذكره انتهى كلامه وفيه نظر لان المعتبر في القدرة ان يكون تعلقها بالطرفين

سواء ... ان يكون القدرة ... تعلقها في ان واحد بالطرفين بل الا ... تعلقها بالطرف

الواحد في ان ... وما يلزم عدم التساوي ... قد حقق في رسالة

الذات والصفات في بحث القدرة قال المتكلمون انها من الكيفيات النفسانية

وهي مغايرة للطبيعة والمزاج لمغايرتها الشعور وللمغايرة في التابع وهو الفعل بالمشية

... تعلق بالطرفين ... انتهى كلامه ونقل مثل ذلك المحقق الدواني

نقول هذا منقوض ... الاعتراض ... ان تعلق القدرة بالطرفين

على السواء واختاره ... فاذا كانت القدرة تعلقها بالطرفين على السواء فكيف

يمكن انه ... فالتمكن من العدم في الحال ومن الوجود في ثاني الحال ... اذ كان

في حال العدم فلا يتمكن من الوجود في الحال فلا يكون تعلق نسبة القدرة بالطرفين

على السواء في الحال لان العدم واجب في الحال فكذلك لا يكون نسبة تعلق القدرة

بالطرفين على السواء في ثاني الحال لان الوجود واجب في ثاني الحال ... نسبة القدرة

في الطرفين بنسبة جوازية فلا يحتاج مع النسبة الوجوبية الى جواب ذكره المحشي بل يرتفع

والا يجوز السؤال المذكور فان قلت كلام المعترض مبني على مذهب الاشعري القايلين

بان القدرة لا يكون تعلقها بالطرفين على السوية بل القدرة تعلقها بالطرف الواحد ثم

كلام المعترض قلت كلام المحشي ليس مبنيا على المشاجرة بل كلام مع المصنف قدس سره ويجوز ان

يكون على مختاره لانه من مذهب جمهور القايلين بان تعلق القدرة بالطرفين على

السوية لان المصنف قدس سره قال في مبحث القدرة في الاعراض تعلقها بالطرفين و

استدل عليه بكون تعلق القدرة بالطرفين على السوية ولو لم يكن نسبة القدرة

الى الطرفين على السوية يلزم عدم الاختيار او الارادة ترجيح احد الطرفين على الاخر

ويمكن دفع هذا الايراد بان في التكليف الحاصل الدفع ان شرط القد

رة هو اجتماعها مع الفعل لا اجتماعها مع التكليف ما نجوز عندهم ان يكون

التكليف متقدما على القدرة فالتكليف لا يتعلق الا بالمقدور على تقدير وجوده

وفيه بحث لانه اذا كان التكليف يتعلق بما هو مقدور على تقدير وجوده

يلزم ان يكون

يلزم ان يكون الكافر الذي لم يؤمن ومات على الكفر قادرا على الايمان لان الموقوف

ان القدرة لا يكون الا مع الفعل ولم يصدر منه الايمان فلم يكن قادرا فلا يصح تكليفه

بالايمان ولا يلزم تكليفه بغير المقدور وهي ان الكافر الذي مات على الكفر مكلف

بالايمان بالاتفاق كالمتكلمين ثم ما ذكره المحشي لا يكون له وجه حيث انه من بعد

الكفر الا من صدق عليه انه قادر على الايمان على وجه كون القدرة مجامعة

للفعل ومع جاز ان يبقى التكليف حال القدرة هذا انما يصح في التكاليف

التي يكون للمكلف ثوابها ما التكاليف التي لم يكن للمكلف ثوابها ولا معنى

بعد الجواب فايدة استمراره وتلك الفايدة هي كونه سببا للتحصيل وثوابها

الا قبل وقوع الفعل وتلك الفايدة انما يكون بالنظر الى حدوث التكليف

يعني لا حاجة حدوث التكليف قبل القدرة على الفعل واستمراره الى حين القد

رة فيكون للتكليف اعتباران احدهما حدوثه وثانيهما الاستمرار فبالنظر

الى كل اعتبار يكون له فايدة واعلم ان هذا ايضا انما يكون وجها على تقدير ان

بعد المكلف بوجه المكلفت على ما مر   والحق ان الترك آه هذا التحقيق مما ذ
كره المحققون من المتكلمين بعضا   جعل الفعل هذا اذ لم يكن القدرة مع جميع ا
لا ... ما تيرة لفعل   ومع هذا اذا كانت القدرة مع جميع شرائط التاثير
والى الثالث اى القدرة انما هى التى يعتبر فيها عدم تحقق جميع شرائطها
التاثير بل انما فى المذكور ... حاشيته بقوله ... القدرة ... كوسا
محتاجا اليه آه   فعل القدرة والجعل انما هو فعل العدم وما يلزم من كون
... الفعل متعلق القدرة فعل الانتفاء وفعل العدم بمعنى ... الا انتفاء
ما لم يكن شيئا فلا يصح ان يكون متعلق الجعل والتاثير لان المجعول ... التاثير لا يتعلق
الا بمعنى كون الانتفاء متعلق القدرة هو ان للقادر ان لا يفعل فيستمر
العدم فباعتبار الاستمرار وعدم الاستمرار يصح ان يكون الانتفاء والعدم متعلق
القدرة فهو شئ وهو ان العدم بما هو عدم اذا لم يكن شيئا ولا يصح ان يكون
متعلق القدرة فلا يكون له صفة وجودية وهى الاستمرار ولا استمرار لان لاشى

[illegible]

الحق

... يكون ... وجودية و لا يلزم خلاف الفرض واما العدم اذا اضيف الى الشئ
... وجودى الذى يكون شيئا فيصح تعلق القدرة والاشياء لان ... ان اريد
بالعدم العدم بما هو عدم فهو لا شئ محض لا يصح ان يكون متعلق القدرة فالقد
رة لا يتعلق الا بما هو فعل اذ ليس مشتق مفهوم القدرة الا مقدورية الفعل وليس
... الفعل يصح تعلق القدرة به لان العدم ليس ... انتفاء المحض وان اريد به
العدم المضاف فهو شئ من الاشياء ويصح ان يكون متعلق القدرة فقوله
وانتفاء الفعل ليس فعل الضد يمكن ان يكون معناه ان انتفاء يصح تعلق القد
رة به ويمكن ان يكون معناه ايضا ان الطرفين الذين ها متعلق القدرة هو
الفعل والترك لا الوجود والعدم حتى يتوجه عليه ان العدم لا شئ محض ولا يصح
ان يكون متعلق القدرة فاشار المحشى الى هذا بقوله وانتفاء الفعل ليس فعل
العدم يعنى ان متعلق القدرة هو الفعل والانتفاء اى الترك لا العدم حتى
يلزم فعل العدم الذى هو محض الضلال انتفاء الفعل ليس فعل العدم

قبل القدرة بعد ما يتبع ذلك الا قدرة بعيد ان قدرة الواجب

جل شانه قديمة ليس قبلها شيء اصلا الا ان يقال المراد قبل تعلق القدرة لانه يجوز عند

بعض المتكلمين ان يكون تعلق القدرة القديمة حادثة وايضا يبقى آه

الفرق بين هذا الوجوب والوجوب السابق هو ان الوجوب السابق حاصل من تاثير

[illegible] على قدرة القادر هو استمرار العدم وعدم استمراره لا نفس العدم وحاصل الجواب

[illegible] هو ان ما يترتب على قدرة القادر ونفس العدم لان [illegible] قسمان احد

هما ما يتعلق بالجعل والخلق والعدم لا يكون من هذا القبيل وثانيهما ما يصح شيء

سواء كان بحيث يصح تعلق الجعل والتاثير به او لا يصح كالعدم فان عدم الفعل

المقدور مستتبع عدم مشية القادر لانه يصح ان يقال [illegible] لم يشأ لم يفعل

فعدم الفعل مترتب على عدم المشية لان العدم تعلق به الجعل والتاثير لان الجعل

والتاثير لا يتعلق الا بالشيء والعدم بما هو عدم لا شيء هذا غاية ما يمكن ان يوجه

به كلامه والتحقيق ما عرفت قبل ذلك وفي هذه العبارة اي عبارة المصنف

[illegible]

الشيء اي قدرة الا [illegible] علم مخالف غيره [illegible] الاول

الفلاسفة فانهم يقولون بانه واحد حقيقي لا يصدر عنه بلا واسطة الا واحد [illegible]

وعرفت ان الفلاسفة يقولون بالايجاب الواجب لا بكونه قادرا مختارا فهم يخالفون

اهل القدرة لا بمجرد هو ما اشتق قد عرفت فيما سبق انه لا نزاع بين الحكماء و

المتكلمين الا في قدم العالم وحدوثه وان الحكماء لا ينفون القدرة وان اختيار

[illegible] ما نقله عن [illegible] قدس سره في شرح الاشارات [illegible] بعض مشايخنا

في شرح قول [illegible] وعمومية تعلق [illegible] يستلزم عموم [illegible] وذلك حدوث عالم ينفي

نفي الايجاب عنه تعالى والواجب [illegible] وجب ان يكون [illegible]

[illegible] مباحث [illegible] الواجب [illegible] واثبات القدرة

[illegible] وهو معنى عام شامل لكل جزء من اجزاء العالم وجب ان يكون قدرته شاملة

لكل جزء من اجزاء العالم والا لصدر عنه تعالى بعض منها بالايجاب [illegible]

[illegible] قطعا فيكون صانع العالم قادرا صادرا عنه تعالى بلا واسطة وبما يعنا

[illegible]

العاد وكل جزء من اجزائه الا يكون لقدرته تعالى اختصاص بحادث دون حادث
وبهذا معنى قولهم عموم اعلام ستلزم عموم ما نسبه اي عموم علمه ثبوت قدرته
تعالى التي هي عموم صفة محدوثة لثابته تعالم وايجاد ستلزم عموم صفة
قدرته وكذا بها ما نقله لكل حادث حدث وخرج من القوة الى الفعل وسيجد
ويخرج عنها فيكون كل ممكن موجود وحينئذ يكون اثر الواجب لذاته صادرا
عنه باختياره وارادته بلا واسطة كالسماء والارض او بواسطة كافعالنا
الاختيارية الصادرة عنا باختيارنا الصادرة عنا باختيارنا الصادر عنه بواسطة
من يكون قوله هذا مناقضا لما ذهب اليه ان بعض الممكنات قد يكون معلولا
لبعض اخر منها اما بالايجاب واما بالاختيار فان البعض جزء اخر اتيح ناظر
وهو ان علة المقدورية هو الامكان وهو معنى عام ثابت للممكنات
كلها فيكون الكل مقدورا له تعالى واعترضوا عليه بانا لا نم ان الامكان
علة المقدورية لانه علة الاحتياج الى الفاعل موجبا كان او قادرا ولو

سلم فلم

سلم فلم لا يجوز ان يكون مقدورا لغيره على ما ذهب اليه المعتزلة القائلون بان
افعالنا الاختيارية مقدورة لنا وجوابه ان الامكان يقتضي ان يكون كل ممكن حادثا
ذاتيا سبق عليه لذاته عدمه فيكون محدثا لا بد له من فاعل مختار يوجده فوائما
يرد على من زعم انه تعالى قادر على ان يوجد كل ممكن لذاته بغير واسطة كالانسان
ونحوه وبين هذا كلام علم عليه نفي كلامه واعلم انه ان كان النزاع في جميع الممكنات
مقدور له تعالى بلا واسطة غيره اما هو الظاهر فيجوز ان لا يدفع الشيء المذكور لان اللازم
من كون الشيء حادثا ان يكون له محدث اما ان ذلك المحدث يجب ان يكون
مختارا فلا كالحركة الحادثة للنار فانها الى المركز وكالحركة التي هي حادثة للصاعدة الى الفوق فانها
حادثان ومحدثها ليس الا الطبيعة التي يكون غير مختار وان كان النزاع في ان
جميع الممكنات يجب ان يكون مقدورا للواجب اعم من ان يكون بواسطة او
بلا واسطة فحق معه لانه ليس فيها نزاع لان سلسلة الممكنات يجب انتهائها الى
الواجب لذاته بحكم براهين اثبات الواجب جل شانه وان كان النزاع في

ن كل ما يصدق عليه المختار من القادرين يجب ان يصدر عن الواجب تعالى ايضا
فرد عليه انه يجوز ان يكون لبعض المقدورات خصوصية بالنسبة الى بعض القا
درين فيجوز صدور المقدورات عن بعض القادرين دون بعض اقول يمكن
الجواب بان مقدور المقدور مقدور بل بجهته ان القادر على القادر قادر على
مقدوره ايضا والا يلزم ان يكون المخلوق اقوى من خالقه وهو بعيد ويمكن تو
جيه كلام المجيب لا توجه عليه شيء بان يقال ثبت سابقا ان الامكان
علة الاحتياج الى المؤثر مطلقا في ذي رأي وبعد حكم [illegible] ان الامكا
ن علة الاحتياج الى المؤثر الواجب بالذات لان مفيض الوجود ليس الا الوا
جب تعالى فالامكان الذي علة الاحتياج الى الواجب بالذات مشترك
بين جميع الممكنات وعام بالنسبة اليها فيكون جميع الممكنات صادرة عنه
بالعلم والارادة وما يصدر عن الشيء بالارادة يكون مقدورا له لان القدرة
الصفة التي يؤثر على وفق الارادة فيكون جميع الموجودات صادرة عنه

تعالى

تعالى بالارادة والاختيار فيلزم ان يكون جميع الممكنات مقدورة بلا واسطة فعمو
مية العلة اي الامكان يستلزم عمومية صفة المقدورية الى ما ذكرنا مفصلا فتدبر فانه
المحقق محلا بقوله فمن لم يجوز كون الممكن [illegible] واما تقرير الامكان [illegible] هو
رة الايجاب عن صدد دفع المنع الذي اورده الشارح وحاصل الدفع ان كون الا
مكان علة للاحتياج الى المؤثر لا ينافي كون المؤثر [illegible] ان يكون
قادرا او موجبا لكن ثبت بالاجماع المليين ان المؤثر لا يكون موجبا فبقي ان
يكون قادرا فيكون الامكان علة الاحتياج الى المؤثر القادر وفيه نظر لان الثا
بت بالاجماع المليين هو حدوث العالم لا القدرة والاختيار لان المحقق قد
ذكر سابقا انه لا نزاع بين الحكماء والمتكلمين الا في قدم العالم وحدوثه لا في
القدرة والاختيار الا ان يقال ان هذا مبني على ما زعم الشارح ان حدوث
العالم مثبت للقدرة والاختيار للواجب جل شانه كما مر سابقا لكن
هذا التوجيه لا يتم الكلام ايضا لانه [illegible] ان الاجماع [illegible] تيان [illegible]

الواجب لا يكون بالايجاب فهو حق لكن لا نم ان الامكان علة للحاجة الى المؤثر

القادر لان الحركة الحادثة الصادرة الى المركز والصاعدة الى ... الى

الفوق لها امكان الصدور عن المؤثر الغير القادر لان مؤثرها غير

قادر فيكون الامكان محوجا الى المؤثر القادر وان اريد ان التاثير

بالايجاب غير ممكن مطلقا سواء كان بالنسبة الى تاثير الواجب جل شانه او ما

غيره فهو ممنوع لان بعض التاثيرات بالايجاب كالميل الى المركز مثلا نعم لو كان

الاجماع واقعا على انه ليس في العالم الامكان تاثير بالايجاب لم لكان ما ذكره

وليس فليس فالحق في دفع هذا المنع ما مر من ان الامكان علة للاحتياج الى المؤثر

مطلقا وهو بديهي اراى واولى بالنظر لكن يحكم برهان ظهر ان الامكان علة على جهة الى

الواجب بذاته يكون فعله بالارادة والاختيار فيلزم ان يكون القدرة فان

القدرة هي الصفة التي يؤثر على وفق الارادة فظهر ان الامكان علة للاحتياج

الى المؤثر القادر وجب انتهاء جميع المقدورات اه ان الفات ... ليس

قدر

فابطال النزاع كما مر سابقا فلا نطول بذكره لم يتفقوا الامكان التعلق يعني

انه فرق بين التعلق بالفعل وبين امكان التعلق والنزاع انما هو في التعلق بالفعل

لا امكان التعلق والدليل انما اثبات امكان التعلق لا التعلق بالفعل وهذا وجه كلامه

وتحقيق هذا الوقت سابقا اقول على قاعدتهم آه حاصله ان القدرة

قسمان لانها اما مستجمعة لجميع شرائط التاثير اولا وغاية ما يلزم من فائدة

الاعتزال هو ان يكون بعض المعدومات الممكنة خصوصية مانعة من تعلق

قدرة الواجب المستجمعة لجميع شرائط التاثير لا انها مانعة من تعلق مطلق

القدرة سواء كانت مستجمعة او لا والملتمس الا ان كل واحد واحد

من خصوصيات الممكنات يكون بحيث لو اراد الله تعالى تعلق القدرة

ولست بحيث لو اراد ما لم يقع لعسره زرته وهذا توجيه ما عقده والشبه

ان يقول لم لا يجوز ان يكون الخصوصية مانعة عن تعلق مطلق قدرة

الواجب جل سلطانه خالية عن ... وليس لابطال هذا الاحتمال

ويمكن دفع هذا بان مقدور المقدور مقدور كما ان معلول المعلول معلول والتحقيق الذي
ذكرنا سابقا ايضا من ان الامكان علة للاحتياج الى المؤثر مطلقا في بادي الراي
لكن يحكم برهان بطلان الامكان علة للاحتياج الى واجب بالذات ليس معه ما
لقدرة والاختيار فيظهر ان كل ما فرض انه مقدور فهو مقدور فهو مقدور له تعالى
فيكون قدرته تعالى شاملة لجميع المقدورات   بل من تعلق الارادة يحتمل
ان يكون كلمة بل للاضراب ومعنى الكلام حينئذ ان الخصوصية ليست مانعة من تعلق
القدرة بل هي مانعة من تعلق الارادة وان يكون للترقي ومعنى الكلام ان خصو
صيته مانعة من تعلق القدرة الشاملة لجميع [illegible] بل مانعة من تعلق الار
ادة ايضا والاول انسب بالعبارة   يدل على ذلك ما نقل سابقا عن
هنا وهذا هو التحقيق الذي يندفع به جميع الاشكالات كما عرفت فيما سبق
واعلم ان كلام المحشي هنا يدل على ان ممكنا من الممكنات لا يصح ان يصدر
عنه شيء من الممكنات اصلا وكلامه فيما سبق يدل على ان حركات العباد

فائدة

فائدة علمنا في كلامه اضطراب وقد عرفت ما هو الحق فيما سبق   لان تركب
الجزء المكثر فيه بعيد جدا لانه يصدر عن الواجب تعالى ما هو جزء محقق وما هو جزء من عالمه
الا قول فهذا واما الثاني فلانه لو لم يصدر عنه ما هو جزء بتمامه لزم صدور اثر
الكثير لان تركب الجزء الكثير يعاند الاثر القليل المستلزم للجزء الكثير فثبت انه انتهى
الى الواحد وهو الواجب جل شانه يصير مبدا للجزء والاثر لانه يصير مبدا الاشياء
ويكون جزء منها غايته فيكون نهاية فيبطل فحصل لزوم التشويه ويمكن جواب
التشويه من وجه اخر وهو ان المراد الذي يستندون اليه الاثر لا يخلو من ان يكون
واجبا او ممكنا فان كان واجبا بالذات يمتنع بالذات على ما بين وان كان
ممكنا بالذات فلا يجوز ان يكون مقتضيا لوجود ممكن اصلا لانه قد ثبت بالبرهان ان
مقتضى الوجود لا يكون الا الواجب بالذات فان قيل بناء على ما ذكرتم يلزم ان يكو
ن وجود الاثر من الله تعالى فيلزم ان يكون تعذيب العباد قبيحا قلت تعذيب العباد
باعتبار انه يكون جزءا اخر من اجزاء العلة التامة مقتضى الوجود وهو الله تعالى

وارادة العبد شرطا فانتفاء وجود الشر هذا على تقدير كون الشر امرا وجوديا اما على تقدير

كون الشر عدميا كما نقل عن الحكماء من ان الشر انما هو العدم والوجود من حيث

هو موجود خير لا احتياج في اسناد الشر الى مبدأ موجود لان العدم يجوز ان يستند

الى عدم اوكان عدم المعلول مستندا الى عدم العلة فيتم نسيان ما ذهب اليه

الثنوية من ان الشر لابد له من مبدأ موجود لان الشر اذا كان هو نفس العدم

فلا يلزم ان يكون له مبدأ موجود لان العدم يجوز ان يستند الى عدم اوكان عدم

المعلول مستندا الى عدم العلة واعلم انه لا تقرر ان الوجود خير محض فلا يتصور وجود شيء

لا خير فيه اصلا او شره غالبا او يساوي فيه الخير والشر الثنوية فانهم قالوا انه

حتى قالوا [illegible] لا خلاف بين حكماء الفرس في كون المبدأ اثنين

احدهما نور والاخر ظلمة وهو رمز على الوجوب والامكان فالنور قائم مقام

الوجود الواجب والظلمة قائم مقام الوجود الممكن لان المبدأ الاول اثنان

احدهما نور والاخر ظلمة لان هذا لا تتفوه به عاقل فضلا عن حكماء الفارس

لما يعين

لما يعين مراتب العلوم بحقيقته ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كان الدين بالثريا لتناوله

رجال من فارس وهذه القاعدة ليست قاعدة كفرة المجوس القائلين بان

[illegible] يفعل [illegible] يبدل ولان انهم مشركون لا موحدون وكذا في شبهة

مؤثرين في الخير والشر ولا قاعدة كافر ماني البابلي الذي كان نصرانيا الذي يجوز

المدبرين بان احدهما يفعل الخير والاخر يفعل الشر وهو يقول ان الخير خالقه والشر خالقه الظلمة

انتهى فالاعتراض عليهم انه ليس من سوء فهمهم مقصودهم واعلم ان هذا المبحث

معروف في كشاف القاضي في تفسير قوله تعالى ومن منهم لا يحجبوا اسمهم

الشر الكثير غير لازم مما ذكر اي لكن ذلك المعنى الذي هو مراد الثنوية من ان

الخير من تغلب خيره على شره والشرير من تغلب شره على خيره غير لازم مما

ذكر اي ذلك المعنى غير لازم من دليلهم لانهم قالوا كذا في عالم خيراكثر اوشراكثر

وهذا لا يستلزم ان يكون الخير غالبا والشر مغلوبا او الشر غالبا والخير مغلوبا لانه يجوز

ان يكون متساويين في الكثرة فلم يلزم من دليلهم غلبة الخير على الشر او بالعكس

حتى يصح ان يراد من الخير من يغلب خيره على شره وبالشر من يغلب شره على
خيره وايضا يلزم على هذا ان يكون في عالم الوجود غلبة الشر على الخير وهو مناقض
وايضا لما تقرر عندهم ان الوجود خير والعدم شر يلزم ان لا يكون في عالم الو
جود الا الخير لان في عالم الوجود هو الوجود والوجود خير فليس في عالم الوجود
شر فليس في عالم الوجود الا الخير   الثالث اتفق جمهور العقلاء على انه تعالى عالم
فكلام الشيخ ناظر الى بعض العقلاء قد نفى علمه تعالى ونقل في الملل والنحل ان بعض
بعض قدماء الفلاسفة ممن لا يعبأ به ذهب الى انه تعالى لا يعلم شيئا تعالى
عما يقول الظالمون وكان من ادعى انه لم يتصف احد من العقلاء على نفي علمه تعالى
جعل هذا البعض ساقطا عن درجة العقلاء ولاحقا بالحيوانات العجم
الرابع ما يستدل المتكلمين في كلام الشيخ يدل على ان الحكماء لم يوردوا هذا الدليل في
اثبات العلم وقد قال ان هذا الدليل في اثبات العلم مذكور في بعض كتب الحكمة
ايضا   اي مجرد الواجب بمنافاة التجرد لتجرد الواجب لان تجرد غير

الواجب

الواجب لان تجرد غير الواجب جل ذكره ايضا يدل على العلم ايضا على ما يجيء لكن
الدليل على العلم تام لكمال ليس الا تجرد الواجب جل شانه   وفي هذا الد
ليل تنبيه على ان هو ما ذهب اليه الصوفية من ان الموجود حقيقة هو الواجب
جل شانه والموجودات ليست امرا خارجا عنه تعالى بل هي تعينات له تعالى
فتارة يقولون الواجب جل ذكره بمنزلة الكلي الطبيعي والموجودات تعينات
له وتارة يقولون ان الواجب جل شانه بمنزلة البحر والاشياء بمنزلة الامواج
فكما ان الامواج ليست امرا خارجا عن البحر فكذلك سائر الاشياء بالنسبة اليه
تعالى فليس في الوجود الا انه تعالى ومفاسد هذا المذهب اكثر من ان يحصى و
يمكن ايضا ان يكون سره هو ما اشتهر بين اهل الاشارة والذوق من انه ليس
شيء من الممكنات متصفا بالوجود الحقيقي بل الممكنات لها ارتباط
بالموجود الحقيقي واطلاق الموجود على الممكن من قبيل اطلاق المشمول على زيد و
اطلاق الشمس على الماء فليس المتصف بالوجود حقيقة الا الله تعالى وما عداه

وتبطه بوجه نظر لانه ان اريد انه لا يكون سوى الله تعالى منتزعا منه للوجود فهو
كاذب لان ما سوى الله تعالى من الممكنات المتحققة في الخارج بحيث ينتزع منها
الوجود بالمعنى المصدري واما يلزم القول كما ذهب اليه الفلاسفة في هذا
في الباب ان يكون الاتصاف بالوجود من قبيل الانتساب الى جاعل لا من
قبيل ذاته وان اريد انه مطابق انتزاع الوجود ليس الا الواجب جل سلطانه
فهو حق لكن هذا لا ينافي كون ما عدا الواجب من الممكنات المتحققة منتزعا
منه للوجود بالمعنى المصدري ويمكن ان يقال ان المراد بالشر هو انه
ما ثبت كون الواجب جل شانه محض الوجود فيجب ان يكون بالفعل من
جميع وجوه ذاته ومن جميع وجوه كمالاته لانه لو كان بالقوة باعتبار بعض
وجوه ذاته او بعض وجوه كمالاته لكان مشوبا بالقوة فلا يكون
بالفعل من جميع الوجوه واذا لم يكن بالفعل من جميع الوجوه لم يكن محض
الوجود بل يكون مشوبا بالقوة فثبت انه اذا ثبت كونه محض الوجود

يجب

يجب ان يكون بالفعل من جميع وجوه الذات والكمالات التي هي عين الذات واذا ثبت
ان جميع كمالاته عين ذاته ولا شك ان العلم كمال مطلق للوجود بما هو موجود فيجب
ان يكون عالما بذاته وبجميع ما عداه اذ ما عداه لا فرق بانه محض الوجود فيجب ان
يكون بالفعل من جميع الوجوه والا يلزم القوة وهو خلاف الفرض فيجب ان يكون
عالما بذاته وبجميع ما عداه من الكليات والجزئيات كما هو شان الوجود فلا يعزب
عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم ويمكن ان يقال ايضا
في وجه التسمية انه لما ثبت انه جل شانه محض الوجود الصرف فلا يتصور التعدد فيه
لانه اذا ثبت كونه محض الوجود الصرف المجرد عن العوارض والا لكان جزئيا
حقيقيا لا يمكن تصور التعدد فيه اذ لا يمكن تصور التعدد في محض الوجود الصرف المجرد
عن العوارض ولما كان محض الوجود الصرف القائم بذاته ظهورا ونورا لذاته
فيكون له ظهور تام والانكشاف التام وليس العلم الا الظهور والانكشاف
فيكون علما ولما كان ظهوره وانكشافه تمام الظهور وتمام الانكشاف فيلزم

ان يكون عالما بذاته وبجميع ما عداه من الممكنات وبجميع معلولاته كلياتها وجز
ئياتها مجرداتها وماديا تها لكنه انه يلزم فانهم و بعضهم وكل من ذلك [illegible]
حرف من المتبادر [illegible] كلام المصنف علی [illegible] يلزم [illegible] الانقلاب [illegible]
قال [illegible] احكام [illegible] [illegible] ككل شی [illegible] من كلام ان كل
واحد منها [illegible] من [illegible] ان [illegible] منها يفيد اصل العلم و واحد منها يفيد شمول
العلم فحينئذ كلام المصنف ان يحمل قوله علی خبر عام علی ان المراد بالاخبار كانه يفيد
اصل العلم لكن يفيد شمول العلم [illegible] الخفی منها العلماء هذه واتحاد علم
انه علی اثبات القدرة و [illegible] وجوده وسائر الصفات [illegible] من [illegible]
سلوب [illegible] حمل [illegible] امام [illegible] المؤمنين [illegible]
عليه السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه [illegible] قادر
[illegible] الصفات الكمالية [illegible] وصفها [illegible] يحقق انما
هو [illegible] هذه الصفات الكمالية [illegible] فقد عرف [illegible]

قوله

[illegible] معتقد [illegible] بتقييد [illegible] بان [illegible] كان
واجب [illegible] بجميع الموجودات منها العلماء كان عالما يكون الفاعل اشرف
واكمل [illegible] كان [illegible] هذه وانه كان الواجب [illegible] عالما بذاته ايضا
كان علیه الدليل الذی استدلوا به هذا لا يعنی ان مراده [illegible] العلم الزائد
[illegible] اصل العلم لانه [illegible] لا يكون الدليل منطبقا علی المدعی وهذا [illegible]
[illegible] علی الدلائل [illegible] وقد قال المصنف [illegible] بعد المحصل [illegible]
ان الفلاسفة قالوا العلم حصول صورة المعلوم فی العالم ومع ذلك فهو يقتضی
[illegible] المعلوم [illegible] المعلوم ان كانا متغايرين فلابد من ان [illegible]
العالم بالصورة المعلوم ولا يمكن ان يتصف المبدأ الاول بشیء غيره وان كانا واحدا
فلابد [illegible] اعتباريين حتی يمكن ان يعقل [illegible] كثرة فی المبدأ
[illegible] الوجوه [illegible] لا يوصف بالعلم [illegible] العلم [illegible] الموجودات التی
هی معلولاته [illegible] الوجود [illegible] ومن اهل [illegible]

تحقق علمه تعالى علم انتى وبعد هي به فان قد مد الفلاسفة من انه تعالى لا يعلم
شيء تعالى الله عما يقول الجاهلون   واما ولى تابعي وجود وجب الاولية هو ان
الكلام لسنه يدل على انه جاز ان يكون فوق قوة هو اعلى منه فرع وليس كذلك فانه يجب
الوقوف عند الدليل على ما علم الحق خلاف قوله جوز بدل قوله جاز لان قوله تجوز بدل يجب
النظر فيما انه يعتبر بما فيه لا نزاع في ذلك لان اكثر الاشاعرة يجوزون ان يكون فوق قه
اعوا الكل   على وجه لم يكن ان يوجد لعله منه وعلم ان بعض مسالك اثبات
هذا المطلب هو قاعدة امكان الاشرف فنوضحها على ما هو مذكور في كتب الرؤيا
هو انه اذا وجد الممكن الاخس يجب ان يوجد قبله الممكن الاشرف لانه اذا وجد الا
خس ولم يوجد الاشرف قبله فلا يخلو اما ان يكون الاشرف ممكن الوجود ام لا فان
لم يكن ممكن الوجود فيكون محالا وليس الكلام فيه بل الكلام في الممكن وان كان
ممكن الوجود فاذا فرض صدوره من الواجب فلا يخلو اما ان يصدر بلا واسطة
الاخس او بواسطة الاخس وكلاهما باطل اما الاول فلانه يلزم جواز صدور الكثير

عن الواحد

عن الواحد … فتقدير وجود الاخس بلا واسطة الاشرف فاذا فرض وجود
الاشرف ايضا بلا واسطة شيء يلزم جواز صدور الكثيرة عن الواحد الحق وهو محال واما
الثاني فلانه يلزم ان يكون المعلول اشرف من العلة وهو باطل اذا عرفت هذا فنقول
يمكن ان يوجد نظام فوق هذا النظام … ذكر من قاعدة امكان الا
شرف واعترض على قاعدة امكان الاشرف بانه لو تم هذا لوجب ان لا يكون بعض
الاشخاص ممنوعا عما هو اشرف ومحال لانا نرى اكثر الخلق ممنوعين عن كمالاتهم
التي حصولها لهم اولى والجواب عنه على ما في المطارحات هو ان قاعدة امكان
الاشرف انما هي مطردة فيما فوق الكون اي الممكنات التي ناسعه المستمرة الوجود به
وام عللها الثابتة الغير المتغيرة بالحركات الفلكية لا فيما تحت الكون اي الممكنات
المتغيرة المتبدلة بالحركات في الاستعدادات كالمواليد الثلاثة والسر في ذلك ان
الامور الخارجة عن سلسلة الحركات والتغيرات والاستعدادات المختلفة لا
مانع عن كمالاتها الممكنة لها امر غريب لان علة كمالاتها ذات الفاعل وام

لا يوجد بالجملة كل ممكن يكون امكانه الذاتي كافيا لفيضان وجوده ولا يحتاج في
فيضان وجوده الى الامكان الاستعدادي لكون جميع كمالاته حاصلة له في بدو
الفطرة فعلى وجوده ومن كمالاته لا ينفك عنه مما يمكن له فوق من بل فعل
كمالاته ايضا بخلاف الحوادث اليومية فان على وجودها على وجه خاص وعلى
كمالاته فقد يكون بعد بعض وجودها وغيرها يلزم على وجودها في ان لا يوجد على هو
اشرف بالنسبة اليها لفقدان استعدادات يكون علة لحصول ذلك الاشرف
ثم ان ههنا جوابا اخر وهو ان العناية الالهية متعلقة بتدبير الكل من حيث هو كل
اولا وبالذات وبتدبير الجزء ثانيا وبالعرض ولا يمكن ان يكون نظام الكل احسن
من النظام الواقع على ما عرفت وان امكن لكل فرد فرد ما هو اكمل بالنسبة
اليه ونظرا الى خصوصيته لكنه يكون مخالطا لنظام الكل وان خفي علينا وجهه
ونظير ذلك ان المعمار اذا طرح نقش عمارة فما كان الاحسن لتلك العمارة
ان يكون بعض اجزائه مرتفعا والبعض الاخر منخفضا بحيث لو غير هذا الوضع لاختل

حسن

حسن مجموع العمارة وان كان الاحسن نظرا الى خصوصية كل جزء ان يكون
في جميعها مثلا ونظيره في حواس البدن فان كان تدبيره وحفظه مقصودا فيجب القصد
[illegible] من قطع عضو منه [illegible] مع حفظ بدنه لو احاطت [illegible] ان الاليق بحال كل فرد
من البدن بخصوصيته ان يكون باقيا بحاله [illegible] وقطع عضو [illegible]
على هذا المطلب بان الكل من حيث هو متصف بالنظام الاحسن مناسب
بالمبدا التام من جميع الوجوه فيتحقق بتلك المناسبة فيض الوجود منه على وجه
الا يوجد على هذا الوجه ومن غير هذا الوجه فانه من حيث تلك الوجوه ابعد
في المناسبة مع المبدا ولعل تفاصيل كيفية هذا الحسن واختلاله بتغير حال فرد
فرد مما هو عليه هي القدر الذي استاثره بعلمه ولم يطلع عليه احدا سوى
او اطلع عليه واحدا بعد واحد من الانبياء والاولياء [illegible] والله سبحانه
يعلم اسرار الاشياء ان اراد ما ظهر لنا [illegible] توجيه ان [illegible]
ذو علم [illegible] العلم التفصيلي فلا يمكن اثبات [illegible] تعالى [illegible]

نعم قد يمكن اثبات خصوص بعض العلوم والعلم من نحو كالعلم التفصيلي والعلم

على ما ذكرت ثم نقل عن غياث الدين انه قال في رسالة دبيل لبدى

ان اثبات صدق شخص من الاشخاص يمكن بالمعجزات بان يدعي الصدق

بمشاهدة امور خارقة للعادة يحصل بها وجه تطمئن به القلوب ولا يبقى شبهة ريب

في صدقه ثم اذا قال هذا الصادق ان الله تعالى موجود يحكم بالعقل قطعا في ذلك بحصول

العلم بكل ما اخبر به الصادق وعلى هذا منع توقف ما يكون مكابرة في الحس

الفضلى قد يقال اذا شوهدت المعجزات يحصل اليقين بصدق الرسول ويحصل

العلم بكل ما اخبره ومن جملته ان الله تعالى عالم قدير وان يتوقف ذلك على العلم بانه

تعالى وهذا ظاهر ما صورة ان نفس ارسال الرسل وان كان موقوفا على كون المرسل

موجودا في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم على العلم بذلك ولا يمكن يقول لو

صح هذا لا يمكن اثبات وجود الواجب بالنبي بمثل ما ذكره بعض الافاضل انتهى

وفيه نظر لان عدم القول به لا يقدح في ذلك اذا كان معقولا لان كون ما هو متحقق

يمكن

لكن

لا يكن مسطورا في الكتب في هذا العلوم والصناعات تتزايد بتلاحق الافكار وايضا

اثبات وجود الواجب تعالى بقول الرسول الذي ثبت رسالته بمشاهدة المعجزات

قال برهان الدين في رسالته دبيل لبدى الا مع من التعقل والحق

ما تحقق اولا ماهية العلم لينكشف جلي حال في المقام واعلم ان النفس اذا صارت

متوجهة الى ماهية العلم فلا تجد فيه الا وجود الشيء الوجود بالفعل وهذا تجد بسبب

التي يحدس بها النفس عند ملاحظة حال نفسها وما في العلم حضور شيء لامر

مستقل في الوجود وانما قيدنا الوجود بالاستقلال لان الامر الذي لا يكون مستقلا

بالوجود اي يكون قائما بالغير يكون ماهيته بعينها انه محل لان الوجود في نفسه لمحله

هو بعينه وجوده لمحله فحقيقة العلم هو الوجود لا بحال الامر مستقل بالوجود اي لموجود

بالفعل وما يكون الا ذات مستقل بالوجود لان الهيولى لما كانت بالقوة

متقومة بها بل متحدة بفعلية القوة فلا يكون الهيولى في الهيولى اثبات عالمة

لان الهيولى والهيولى ما ذات ليست موجودة بالفعل بمعنى ان لا يكون القوة

متصفة فيها لان الموجود بالفعل لا يكون متحيزا فيه فالموجود بالفعل لا يكون

الا امر مجرد اتحاديا بالذات وهو الامر المجرد القائم بالذات مشترك بين الواجب تعالى
شانه وبين الجواهر المجردة فالموجود بالفعل من الممكنات ليس الا الجواهر المجردة
فالعلم بها بان يكون الجواهر المجردة فان قيل فلم لم يكن الهيولى والهيولانيات
موجودة بالفعل لم لا يصح ان يكون معلوما ايضا لان العلم لما كان هو الوجود الرا
بطي فيجب ان يكون الوجود بالفعل ليصح ان يكون المجردات خاصا بالمعلومية لو
جدة الهيولى والهيولانيات لان مناط المعلومية هو ان يكون الامر الذي
من شانه المعلومية له وجود رابطي بالقياس اليه موجود بالفعل والهيولى والهيو
لانيات لا تأبى عن الوجود الرابطي لشئ موجود بالفعل واما العالمية فلو جعل
فيها ان مناط العالمية هو ان يكون الشئ موجودا بالفعل ولا يكون قوة
مغمورة فيه وهي ليس الا الفعلية فهنا ان احدهما ما هو مخلوط بالقوة وثانيهما
ما لا يكون كذلك المعتبرة في العالمية هو الثاني فان قيل يلزم ان لا يكون شئ
من الممكنات عالما لان كل شئ من الممكنات باعتبار ذاته بالقوة في قوة
مغمورة في فعليتها وقد علمت ان الفعلية المعتبرة فيها القوة لا يعتبر مناط العالمية

فعليها ام

قلت

قلت المراد بالقوة ههنا بالقوة المتغايرة عن الفعل لا القوة المخلوطة بالفعل وتحصيل
ان القوة والفعل قد يكونان متغايرين كما في الهيولى والهيولانيات وقد
يكونان غير متغايرين كما في المجردات وكلامنا ههنا في الاول دون الثاني
اذا عرفت هذا ظهر لك ان حقيقة العلم لا يكون الا الوجود وحصول المجرد لقا
ئم بذاته مطلقا سواء كان نفسه ذاته كما في علم المجرد القائم بالذات بذاته او لو
كما في علم المجرد القائم بالذات بمجرد قائم بالذات وغيره كما في علم المجرد لقا
ئم وبالصورة الحاضرة كالحواس الحاضرة عند النفس المجردة فبالاعتبار الاول
والثاني قيل العلم حضور المجرد وبالاعتبار الثالث قيل العلم هو حصول صورة الشئ
في العقل فالعلم الحصولي وحضوري وان سلكت الحق فليس العلم حقيقة
الا حضوري والتقسيم بالحصولي والحضوري ليس الا باعتبار اول نظر بادي
الرأي لان المعلوم بالعلم الحصولي حقيقة ليس الا الصورة الحاضرة في العقل
وذو الصورة معلوم بالعرض على ما هو رأي الشيخ فالان النفس لا

تدرك ما حصل فيه وهو الصورة ويدل على ذلك انه لو ارتفع ذو الصورة من
الخارج لكان المدرك بحاله لا يرى ان النائم والمبرسم يدركان ما لا وجود له
في الخارج حتى لو ادرك ما في الخارج فظهر ان المعلوم حقيقة هو الصورة وذو الصو
رة معلوم بالعرض والصورة حاضرة عند النفس فيكون الصورة معلومة
بالعلم الحضوري وبناء على ما هو المذهب المنصور من ان الاشياء تحصل بانفسها
في الذهن ليس معنى العلم بالكنه الا العلم بالوجه فان وجه الشيء اذا حصل في العقل
فالمعلوم حقيقة هو حقيقة ذلك الوجه وذو الوجه معلوم بالعرض فالعلم
م هو كنه الوجه بناء على ان الاشياء تحصل بانفسها في الذهن فانتج ذلك ان
العلم حقيقة ليس الا الحضوري وان العلم لا يكون الا بالكنه في حقيقته ولا
لكن مراعاة ... فقد بقي شيء وهو انه قد يتوهم من تعريف علم الوجود شيء
عند الوجود بالفعل بانه يلزم التكثر في حصول المعروف فيشكل الامر على الشيء لانه
لا يتصور التكثر فلا يتصور العلم واذ يجاب بان المراد من موجود بالفعل في قوله

عند الوجود

عند الوجود بالفعل يلزم ان يكون هو الشيء ما ذكر ... بعد ذلك هو علم
الانسان بذاته فان قيل ان الترتيب في الالفاظ والتقديم والتاخير فيها موجب
بالتقديم بالاجزاء ... فكيف يجوز ان يكون الموجود بالفعل في ترتيب
يكون العلم بالشيء الذي هو مقدم عليه في الترتيب قلت هذا الترتيب انما هو
في المعبر لا في المعبر عنه فيجوز ان يكون المعبر عنه بجزء واحد ... مناط العلم
هو تحقق الوجود بالفعل فاذا وجد المجرد القائم بذاته تحقق العلم بالفعل لانه
ليس لتحقق طبيعة العلم منشأ سوى تحقق الوجود بالفعل فقد تبين لك مما
بيناه ان كل مجرد عالم وكل عالم مجرد وقوله في ذاته متعلق بالوجود والحاصل ان
الوجود في نفسه عين الوجود للمدرك فالفرق بين الوجود في نفسه والوجود
للمدرك انما هو بالاعتبار فقط فهذا الوجود اذا لوحظ بالقياس الى ذلك
الوجود لنفسه واذا لوحظ من حيث انه حاصل عند المجرد القائم بالذات
فهو بهذا الاعتبار وجود ادراكي وعلم ثم ينبغي ان يكون ما وجوده له حاصل

انه لازم من ان وجود المحسوس والمعقول في ذاته هو وجوده لمدركه بحيث لا يكون
لمدركه يكون وجوده لنفسه الا بغيره وليس يجب ان يكون وجود شيء [illegible] لو كان وجود
المدرك للمحسوس لنفسه يلزم ان لا يكون وجود الشيء لذلك المدرك بل يحصل فلا
يكون وجود المعقول والمحسوس في ذاته وجوده لمدركه وهو خلاف المفروض
ان شيء بالعكس هو اقرب [illegible] والفرض مذكور على هذا التقدير فلا فرض في انه
كون منافاة على هذا المفروض والتقدير وعلى تقدير وجوده هو قوله ان شيء بعدم الغير
[illegible] العدم هو مفعول اقيم مقام فاعل انه شيء ثم يبين عكس
الموجبة الكلية [illegible] لو كانت الموجبة الكلية منعكسة الى موجبة كلية لكانت
اثبات الاصل كافيا في اثبات العكس لان العكس من لوازم الاصل واذا ثبت
الملزوم ثبت اللازم والا يلزم تحقق الملزوم بدون اللازم لكن لا ينعكس
الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية ثبت [illegible] بيان الموجبة الكلية التي هي عكس
الموجبة الكلية التي هي قولنا كل معقول مجرد وعكس هذه الموجبة الكلية هو كل

مجرد معقول [illegible] هذا العكس لا يكفي في اثبات الاصل بل لا بد من بيان [illegible] بقوله لكن
المجرد [illegible] حتى يعرض جزءه المحذوف وتقديره حتى يصير معقولا
كما في المعقولات بالقوة هذا المستحق بقوله وبيان [illegible] فيه شيء اي مقوم بالغير
ليس لعدم قيامه بالغير كافيا في كون الشيء ظاهرا لنفسه والا لكانت الهيولى شيئا
[illegible] بنفسها بل مجردة [illegible] موجود بالفعل الذي [illegible] يكون قائما بالغير يكون ظاهرا لنفسه
والهيولى وان لم يكن قائما بالغير لكنها ليست موجودة بالفعل لان وجود الهيولى
ليست مستقلة بنفسها ولهذا قال بعض الحكماء الهيولى انه [illegible] للصور والصور
[illegible] ويجب اثبات [illegible] موجودة بالغير فالهيولى موجودة بالغير [illegible]
فوجود الهيولى بالغير لا لنفسها وما لا يكون وجوده لنفسه مستقلا لا يصح ان يكون
[illegible] كمال مطلق للموجود من حيث هو موجود [illegible] واعلم ان المراد بالكمال
المطلق للموجود بما هو موجود هو الكمال الذي لا يختص [illegible] وقد [illegible]
وحيث قوله [illegible] وقد اشارة الى الكمال الذي يكون كماله باعتبار بعض

الزمان دون بعض كبعض الاحكام الشرعية فانه يكون في بعض الزمان كمالا وفي بعض
اخر لا يكون كمالا او غير مستحسن وقولنا حيث هو حيث اشارة الى الكمال الذي
لا يكون كماليته الا مع قيد لقيد تقييد الموجود بما هو موجود كالحركة فان الموجود ما لم
يتخصص بالتجسم لم يتعين الحركة كمالا له لان الحركة كمال للجسم بما هو جسم لا بما هو موجود
بخلاف العلم فانه كمال للموجود بما هو موجود وما يجب ان يتخصص الموجود
ليكون العلم كمالا له ولا يكون كمالا له بدون هذا القيد كما ذكرنا في الحركة فان قيل
قد مر ان العلم هو وجود مجرد لمجرد فيكون العلم هو الوجود المجرد فيلزم ان يتخصص
الموجود بالتجرد فيكون كمالا فلم يكن العلم مطلقا للموجود بما هو موجود قلت
معنى قولنا ان العلم كمال مطلق للموجود بما هو موجود قلت ان كل موجود اذا
لوحظ من حيث انه موجود فان كان له العلم كان العلم كمالا له وان كان
فاقدا للعلم كان فاقدا لكمال فيكون العلم كمالا مطلقا بهذا المعنى وليس
الكلام في ان العلم بالفعل في اي طريق يحصل وفي اي شيء يكون متحققا لعلم ما

تجسم

يتحقق

يتحقق هو صحيح حصول العلم بالفعل بالشيخ وان العلم كمال مطلق للموجود بما هو موجود
قوله وكل كمال لا يمتنع صغرى القياس وهذا القياس من الشكل الاول وقوله
العلم كمال لا يمتنع على الواجب جل شانه وكل كمال لا يمتنع عليه تعالى فهو حاصل
بالفعل فالعلم حاصل للواجب جل شانه بالفعل بيان الصغرى فلان العلم
كمال للموجود المطلق بما هو موجود مع مرتبته واما بيان الكبرى فلانه جل شانه
لو لم يكن العلم حاصلا له بالفعل يلزم فقدان الكمال فيلزم النقص وهو جل
شانه كامل مطلق لا يتطرق على جنابه نقص اصلا واعلم انه بهذا المسلك يمكن
اثبات سائر الصفات الكمالية ايضا   لا يخفى ما في جري عبارة المتن
لان ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى هو ان الدلائل المذكورة هي دلائل على فائدة اصل
الواجب تعالى الا العلم مقيدا بالذات وبغير الذات فحمل قول المصنف واستناد
كل شيء اليه على ما ذكره الشارح بقوله واستناد ... تعالى عالم بذاته ... عن ظاهر
كلام المصنف رحمه الله وصرف عن السياق والحق ان قول المصنف واستناد كل شيء اليه فافهم

ان جميع الاشياء مستندالى الواجب جل شانه بلا واسطة لان الظاهر من الاشياء
هو الاستناد بلا واسطة والاولى لما قال الاولى لانه يمكن ان يقال انه يجوز
ان يكون مراد الملاحظ غيره والاخر حاصل ان الاخير يفيد شمول العلم بدون الفهم
ومع الفهم لا دليل او يفيد اصل العلم ايضا هذا وان كان معنى صحيحا لكنه صرف
عن المتبادر المذكورة سابقا في الحاشية المعنونة بقول العلم واستناد
كل شي اليه قلنا ان العقل حضور الماهية المجردة بل السند بهذه المقدمة توجه
فلان العلم عبارة عن حضور المعلوم عند العالم وبهذه المقدمة لا يكون نافية
للمنع لان العلم اما حضور المعلوم او ما هو لازم الحضور فقد قال الشارح من
هذا واورد الشيخ كما اورد صاحب المواقف حيث قال قلنا ان العقل حضور
الماهية المجردة هذا محصل كلام المحشي حيث ود هو اي دفع المنع الاول يعني
ان المنع الاول مندفع عن الدليل على تقرير صاحب المواقف ايضا بناء
على انه لما كان نفس الانسان عالما بالمعاني الكلية وبذاته المجردة بذاته
بحر

رملة ١

تحد سواء من ذلك ان العقل حضور الماهية المجردة او ما لازم الحضور والمنع على
تحديد سابق مكابرة وثانيهما هو الثاني اي ما هو لازم الحضور ان كان
المراد بالحضور هو الوجود الرابطي للمجرد فالحق ان تعقل والعلم هو الحضور لذلك
قد عرفت سابقا ان العلم هو وجود شي للمجرد قائم بالذات فان كان المراد
الآخر فالحق عينه فانه المحشي قدس سره كما قرره قوله اذ المقصود كل منها
حاصل لا يتصف بالعالمية فان المجرد لا يكون بعيدا عن ذاته ومع ذلك
لا يكون عالما فممنوع وانما يلزم المصادرة على المطلوب ان التصور الشعور
والانكشاف هو العلم امتنع الشيء وهو اشتراط التغاير بين المحاضر
وما حضر عنده الشرط المذكور وهو ان عدم اشتراط ذلك التغاير قد
علم من علم الانسان نفسه كما قال الله تعالى اه والعلم انه يمكن توجيه
الآية الكريمة المتقنة بثلثة وجوه ويكون كل وجه اشارة الى برهان على اثبات
علم الواجب جل شانه احدها ان المعنى لا يعلم من كان خالق شي وكان

ذلك لخالق مجردا وجب الكنه بحيثية التي تصور عنها المعلول فانه لا يجب يكون
عالما بالمعلول وثانيها ان المعنى لا يعلم من كان خالقا لشيء لو كان مجردا
وجب ان يكون ذلك الشيء مجهولا له فيكون بذلك الشيء حقيقة موجود فيكون
معلوما له وثانيها ان المعنى الا يعلم من كان خالقا لشيء وكان مجردا يكون بجز
ده في اعلا مراتب الوجود فيكون علمه في اعلا مراتب العلم فيكون علمه تاما كاملا
والعلم التام الكامل لا يكون الا اذا كان الشيء معلوما بذاته وبجميع جهات ذاته
ولوازمه ومن بعض جهات ذاته تعالى ومن بعض لوازمه هو ذلك المجهول
فيجب ان يكون عالما به وان لم يكن له علم تام وهذا النقص يجب تنزيهه تعالى
عنه [illegible] علم كمالي اجمالي لاجماع التفصيل وصفات لادراك العلم
الاجمالي والتفصيلي قد يتحققان في المحسوسات وقد يتحققان في المعقولات
اما في المحسوسات فكما اذا رأينا عشرة اشخاص دفعة واحدة فهذه الرؤية
وقعت على جميع تلك الاشخاص مرتبة حقيقة لكن بعنوان الاجمال فاذا

التفصيل

التفتنا مرة اخرى الى كل شخص شخص بخصوصيته فيكون شخص شخص مرئيا لكن
بعنوان التفصيل والمعلوم في الصورتين واحد والعلم والاحساس متعدد
واما في المعقولات فكما اذا حصل لنا علم تفصيلي بشيء فذلك العلم اذا كان بحيث
لو شككنا علينا فيه لكنا قادرين على جوابه بلا تجشم كسب جديد فالعلم
السابق على التشكيك اجمالي بالقياس الى ما يحدث بعد التشكيك بلا
كسب والمعلوم في الصورتين واحد والعلم متعدد فالعلم الاجمالي مبدأ و
سابق على العلم التفصيلي والعلم التفصيلي متأخر فلا يكون العلم التفصيلي في
مرتبة العلم الاجمالي لان العلم التفصيلي مترتب على العلم الاجمالي اذا عرفت
هذا فنقول العلم الاجمالي اذا كان العلم الاجمالي عين ذات الواجب جل شانه ولم يكن العلم
التفصيلي عين ذاته يلزم ان لا يكون الواجب جل ذكره بحيث يحصل
العلم التفصيلي في مرتبة الذات فيلزم فقدان بعض العلوم في مرتبة الذات
فيلزم ان لا يعلم الاشياء مفصلة في مرتبة الذات بل يعلم الاشياء جملة

في مرتبة الذات وبعد يلزم ان يحصل له علم بعد ما لم يكن في مرتبة الذات فيلزم
ان يكون فاقدا لبعض الكمالات في مرتبة الذات بناء على ان العلم كمال مطلق للموجود
بما هو موجود وما يتوهم من انه يجوز ان لا يكون العلم التفصيلي كمالا فيدفع بما
ذكرنا من ان العلم كمال مطلق للموجود بما هو موجود ويحتمل تفصيلي مطلقا و
من انكر هذا فليس انكاره الا باللسان لان قلبه مطمئن بالايمان والايجاد
الاشياء مفصلة لا يكون الا بالعلم السابق على تلك الاشياء وحيث ان يكون
ذلك العلم سابقا على المفصل والا يلزم ايجاد شي بعينه بعد وجود ذلك
الشي بعينه وهو باطل بالبديهة فان الفاعل المختار عليه ما قال جل ذكره الا يعلم
من خلق وهو اللطيف الخبير فذلك العلم سابق لو كان زائدا على ذاته
يلزم التسلسل وهو محال وبالجملة مفاسد هذا اكثر من ان يحصى فلا بد لنا من
الاتيان بما هو الحق الصريح والقول الصحيح في تحقيق مسئلة علم البارى الا
في المجعولاته ومعلولاته قبل ايجادها فنحن نقول وبالله التوفيق وبيده

ازمة

ازمة التحقيق لما قام البرهان على اصل علمه تعالى وعلى علمه بذاته تعالى وعلى علمه بمجعولاته
فكذلك قام البرهان على ان علمه تعالى بذاته عين ذاته فبقي الكلام في علمه بمجعولاته
في مرتبة ذاته فنقول ان المجعولات يجب ان يصدر عنه تعالى بالعلم لانه تعالى في اعلى مراتب
الوجود واعلى مراتب القدرة والاختيار وهو الفاعل المختار ويجب ان يكون
بالقصد والعلم على ما وقع في الكتاب الكريم الالهي الا يعلم من خلق وهو
اللطيف الخبير فذلك العلم اما ان يكون في مرتبة صدور المجعولات او قبله
فان كان الاول يلزم ان لا يكون الواجب جل شانه عالما بمعلوله قبل وجود
معلوله فيلزم ان لا يكون ذاته تعالى عالما بالعقب ذاته فيلزم ان يكون فاقدا
لبعض كمالاته في مرتبة الذات لان العلم مطلقا كمال مطلق للموجود بما
هو موجود فالعلم الذي يكون بخصوص كل مجعول مجعول يجب ان يكون متقدما
على ذلك المجعول بحسب الايجاد والجعل وذلك العلم المتقدم يجب ان
يكون عين ذات الواجب جل شانه لانه لو كان زائدا يلزم التسلسل المحال وهو

وايضا يلزم على هذا التقدير ان لا يكون بعض كمالاته تعالى في مرتبة ذاته تعالى
بل زائدة عليها لزوما لان الواجب يصدر عنه معلوله بخصوصه ولا يعلم قبل الايجاد او
ان يكون العلم المقدم بخصوص كل مجعول مجعول عين ذاته والاول باطل والثاني
هو المطلوب فذات الواجب جل شأنه صورة علمية لجميع المجعولات بخصوصها
ذاته تعالى عنده تعالى هو بعينه حضور جميع الاشياء فكذلك الاشياء بعينها عنده
تعالى منكشفة فعلمه تعالى بالاشياء بعد كونها كعلمه تعالى بها قبل كونها
ولا تفاوت في ذلك اصلا لان مناط علم الواجب جل شأنه بالاشياء هو ذاته
تعالى بذاته بلا مدخلية امر اخر اصلا وليس العلم بالعقل الاول مثلا مقدما على
العلم بالعقل الثاني مثلا لان جميع كمالات الواجب جل ذكره يجب ان يكون في
مرتبة واحدة والا يلزم ان يكون جل شأنه فاقدا بعض الكمالات في مرتبة
ذاته تعالى وهو محال ايضا نعم يجوز ان يكون بعض المعلومات مقدما على
بعض اخر كالعقل الاول بالنسبة الى العقل الثاني وايضا لما كان الواجب جل شأنه

علة

علة بحسب ذاته ومفيد للوجود وكذلك فيكون علة مقتضية لجميع الموجودات
ولما كان عالما بذاته اتم العلوم فيجب ان يعلم ذاته انه علة للكل ومفيد الوجود
الكل ومفيد الوجود والا لم يعلم ذاته اتم العلوم ولم يعلم ذاته من جميع الوجوه فلزم
من هذا ان يعلم جميع الموجودات في العلم بذاته كيف لا ولو لم يعلم الواجب
جل شأنه الاشياء الى ان يوجد يلزم ان لا يعلم الاشياء من حيث ذاته واذا لم يعلم الاشياء
من ذاته يلزم ان لا يعلم ذاته علما تاما بل فات عنه تعالى بعض وجوه العلم
بذاته ووجوه من شأن ذاته او نقص عنها كل وجود مما يوجد لان حضور ذا
ته تعالى عنده ذاته هو بعينه حضور الاشياء بل هو اقوى من حضور الاشياء
ان نسبة الاشياء الى جنابه جل شأنه كنسبة الظل الى ذي الظل لان حقائق الا
شياء قاطبة ظلال حقيقة الواجب جل شأنه ووجودات الاشياء قاطبة
ظلال وجود الواجب جل شأنه وكذا سائر الصفات الكمالية فالواجب
بمنزلة الاصل والاشياء بمنزلة العكس ولا ريب ان الاصل في شيئية العكس
اتم من العكس في شيئية نفسه فيصح ذلك من نسبة الامر الخارجي الى ما في المرآة منه
فكيف يتحقق الادراك والعلم بصورته وشبحه الحاصل منه ولا يتحقق بما هو

انه من هذا التي هي حيثية حضور الواجب جل سلطانه عند ذاته تعالى اقوى من حضور
الاشياء عنده تعالى من حضور الاشياء عنده في العلم الحضوري هو حضور عين
المعلوم عند العالم وحضوره ما هو اقوى من حضور المعلوم واجلى حضوري بالنسبة
الى جنابه اي هو باعتبار الاحتمال الثاني في حضوره ما هو اقوى من حضور المعلوم
فهذا العلم بجميع الاشياء ليس سوى الذات المقدسة البسيطة من جميع الجهات
الذات فالعلم بجميع الاشياء ليس الا امرا واحدا من جميع الجهات وتحقيق ان يكون
ما روي عن امير المؤمنين وامام المتقين وسيد الوصيين صلوات الله عليه وعلى
اولاده المعصومين العلم نقطة كثرها الجاهلون اشارة الى هذا واعلم ان نسبة هذا
العلم الى الممكنات والى علومها كنسبة الاجمال الى التفصيل فكما ان الاجمال مبدأ
التفصيل فكذلك هذا العلم مبدأ لجميع الممكنات وعلومها فما وقع في بعض عبا
رات الاكابر من الحكماء من اطلاق العلم الاجمالي على هذا العلم ليس الا بالمسامحة
وليس هو الا من قبيل ضرب الامثال فمرادهم ان هذا العلم شبيه بالعلم الاجمالي في
كونه بسيطا غير متكثر وفي كونه مبدأ للتكثر وهذا يحقق ان هذا العلم نسبته الى
الممكنات والى علومها كنسبة الاكسير الى الذهب والفضة وكذا يحقق ن

نسبة الى

نسبة الى الممكنات كنسبة حروف التهجي الى المركبات وكذا ما يقال كنسبة الوحدة
الى العدد وكذا ما يقال ان نسبته الى الممكنات كنسبة النوى الى النخل الباسقة
وكذا ما يحكى كنسبة البحر الى الامواج فجميع هذه النسب متشابهة للمطلب من
وجه ومباينة من وجه فليس مرادهم من هذه النسب سوى تقريب الى
افهام الى المطلوب وان كان مبعدا من وجه اخر فالاعتراض عليهم ناش من حمل
عباراتهم على ما هو ابعد المقاصد من عباراتهم على مقصودهم اذا عرفت
هذا عرفت ان مراد المحشي قدس سره من العلم الاجمالي ليس الا ما حققنا
واطلاق العلم الاجمالي على ذلك العلم ليس الا بالمسامحة والمناسبة
وستطلع بذلك اجزاء الدقيق المحقق انه لم يحقق مسئلة العلم حق
التحقيق كيف لا وسيجيء في مبحث العلم في الحاشية المعنونة
بقول الشارح وصفه حقيقة ذات اضافة فراءه بقوله وخلاصة ما حصل
من الابحاث المذكورة ان علم واجب الوجود الاجمالي الذي هو عين
الذات يعلم به جميع خصوصيات الجزئيات واحكامها كما يعلم

جميعه مصور بكنهه ولا يدخل بعد زمان ولا يتغير فيه كما لا يخفى اما العلم التفصيلي
الذي بعده وهو عين الموجودات العينية عند الله بالروية بعينه فهو انما يكون
باعتبار زمان و يتغير به بحيث لا يوجب نقصان في ذلك لا تغير بسبب في العلم
بالذات بل انما يكون في العلوم من حيث اي معلومات فالتغير بالحقيقة و
بالذات انما هو في المعلومات انتهى وهذا ينادي باعلى الصوت انه ليس العلم
للواجب بالذات الا علي واحد اجمالي متغير اصلا وما هو متغير ليس بعلم له والعلم
التفصيلي متغير حادث فليس المراد بالعلم التفصيلي ما هو اللازم من عبارته بل العلم
التفصيلي انما يكون بمعنى المعلوم التفصيلي لان ما هو مناط علمه تعالى وما هو
ما علمه تعالى حقيقة قسمان على ما هو اللازم من العبارة في اول مبحث العلم
فيجب صرف العبارة عن الظاهر بقرينة ما سنذكره في اخر بحث والمحقق قدس سره
قد استوفى الكلام في تحقيق العلم في رسالته المسماة باثبات الواجب فليرجع
رجع اليها وما ذكرنا من الاعتراض انما هو مبني على ظاهر عبارته ولهذا وجدنا
كلامه هنا يوافق الحق لكن يجيء في بعض عبارته ما يشعر بخلاف مذكور و

سبينشر بسته

و يشير اليه في مقامات الله تعالى وهذا التحقيق مبرهن لمن الذي ذكرناه في
تحقيق مسئلة علم موافق لما ورد من الاثار والروايات عن الائمة الاطهار
من صلوات الله تعالى عليهم اجمعين روى رئيس المحدثين رحمه الله تعالى
في كتاب الكافي باسناده عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال سمعته يقول
كان الله ولا شيء غيره ولم يزل عالما بما يكون فعلمه به قبل كونه كعلمه به
بعد كونه وغير ذلك كثيرة من الروايات فلا نطول بذكرها صدق الله العظيم
وصدق في رسوله الكريم وصدق اوصياؤه الطاهرون المعصومون ع
ويرد على ذلك من الشبهة بين الناكرين مجاهد بن [illegible] فهو يقول
لو قدان الواجب جل شانه بفعال كل الاشياء بالتفصيل علما تاما
كاملا من ذاته بذاته لان مناط انكشاف الاشياء ومناط العلم بالاشياء
ليس الا الذات الواجب جل شانه و ذاته تعالى حاضر عنده فيكون عالما
بجميع الاشياء كليها وجزئيها باعيانها وكانها و فاسدها فيكثر علمه
بالكل كثرة عدد ذاته المراد بهذا العلم فيتكثر هو المعلوم ان تكثر ان علمه
يطلق في الاصطلاح الصناعي على المعلوم ايضا وانما حققنا ذلك

لان علم الواجب جل سلطانه لا يخرق عنه مثقال ذرة بل التجدد والمتكثر ليس
الا بالنسبة الى المعلوم وقوله بعده اشارة الى ذلك . وتحدده الكل بالنسبة
الى ذاته تعني فيه كل الاشياء مع الواجب جل شانه باعتبار الشهود العلمي
فالواجب جل شانه كل الاشياء في الشهود العلمي بمعنى ان حضور ذاته تعالى
عند ذاته تعالى هو حضور الاشياء بل هو اقوى من حضور الاشياء وحضور
الاشياء عنده جل سلطانه على ما بيناه سابقا فمن قال ان الاشياء
عين الواجب او الواجب عين الشي منه اراد بالعينية العينية باعتبار الشهود
العلمي او بالنسبة الواجب ليس حقيقة حقيقة الاشياء بل
حقيقة مباينة بحقايق الاشياء فلم يلزم اتحاد الواجب بالممكن
فهذه الكلمة وحدة الجزء المرفوع راجع الى الواجب جل شانه يعني ان
الواجب جل سلطانه كل الاشياء باعتبار الشهود العلمي لا مطلقا ومع
ذلك واحد بسيط حق على ما اوضحناه سابقا و هذا ان كلامه الكامل من اصول
اساطين الحكمة متوافقة في تحقيق مسئلة علم الواجب تعالى قال
فلسفة الباري تعالى هو العلم المحض وهو الحيوة المحضة وهو قوة

والجود

والجود والقدرة الخ لان هناك قول مسماة بهذه الاسامي هو
مبدع فقط ولا انه ابدع من شيء ولان شيا كان معه انتهى ومع كلامه هذا
الفيلسوف الاكبر ما كان ذات الواجب جل شانه هنا الا لكنت في جميع
الاشياء لان ذاته تعالى عين العلم ونفسه فكان الباري تعالى هو العلم المحض
وكذا الحكم في جميع الصفات الكمالية وقال افلاطون الالهي ان للعالم مبدعا
محدثا ازليا واجبا بذاته عالما بجميع معلولاته وكان في الازل لم يكن في الوجود
رسم ولا طلل الا مثال عند الباري تعالى انتهى وهذا ايضا ان علمه تعالى
بالاشياء المثبت الا انه الا ان قوله الامثال عند الباري تعالى يوهم انه
قايل بالمثل الافلاطونية ويمكن ان يقال ان مراد هذا الفيلسوف العظيم من المثال
هو الاشياء باعتبار الشهود العلمي لان الاشياء كانت متحدة مع الواجب
جل شانه في الشهود العلمي على ما قال الفارابي يجوز ان يقال ان مثال الاشياء
كان في الازل بهذا المعنى فيكون المراد من المثال هو الاشياء باعتبار الشهود

بان علمه الواجب جل سلطانه لا يتطرق فيه تكثر ولا تعدد بل التجدد والتكثر ليس

الا المعلومات وستعرف بعد ذلك اشارة الى ذلك ، وتحدد الكل بالنسبة

الا فات وتمثل بالاشياء والاوقات ... [illegible]

[illegible]

لو كان الواجب [illegible] جبا [illegible] قرار است

لو كان موجودا لعدم	ممتنع عنه	لا حصل عنه	[illegible]	[illegible]
ممكن واجب	لا حصل واجب	ممتنع واجب	ممكن واجب	لا حصل [illegible]
لا ممتنع واجب	موجود واجب	ممكن واجب	لا حصل [illegible]	موجود [illegible]
ممكن واجب	ممتنع [illegible]	ممكن واجب	موجود واجب	لا حصل [illegible]
ممتنع ممكن بالغير	لا حصل واجب	احصل لعدم	ممتنع واجب	احصل
موجود واجب	احصل لعدم			

[illegible] الواجب من [illegible] الاشياء باعتبار شهوده [illegible] [illegible]

وذلك في حد ينطبق عليها وضحناه سابقا واعلم ان كلا الكلامين من اصول

اساطين الحكمة متوافقة في تحقيق مسئلة علم الواجب تعالى وابد

فصل في ان الباري تعالى هو عين الحق في هو الحيوة المحضة وهو قوة

والجو

والجود والقدرة ومجردوحي لان هناك قول مسماه بهذه الاسامي هو

مبدع فقط ولا انه ابدع من حي ولان شيا كان معه انتهى وهو كلام هذا

الفيلسوف الكبير انه لما كان ذات الواجب جل شانه مناط الانكشاف لجميع

الاشياء كان ذاته تعالى عين العلم ونفسه وكان الباري تعالى هو العلم المحض

وكذا الحكم في الصفات الكمالية وقال افلاطن الالهي ان العالم مبدعا

محدثا ازليا واحدا بانه عالم بجميع معلولاته وكان في الازل لم يكن في الوجود

رسم لا ظل الا مثال عند الباري تعالى انتهى وهذا ايضا ان علمه تعالى

بالاشياء ليست الا بذاته الا ان قوله الامثال عند الباري تعالى يوهم انه

في مقتضى الارتسام ويمكن ان يقال ان مراد هذا الفيلسوف العظيم من الامثال

هو الاشياء باعتبار شهود العلمي لان الاشياء لما كانت متحدة مع الواجب

جل شانه في الشهود العلمي على ما قاله الفارابي يجوز ان يقال ان امثال الاشياء

كان في الازل بهذا المعنى فيكون المراد من المثال هو الاشياء باعتبار الشهود

لان علم الواجب جل سلطانه لا ينطرق فيه تكثر ولا تحدد بل متجدد و متكثر ليس
الا المعلوم و تكثره بعده ذاته اشاره في ذلك و تحدده لكن بالنسبة
الى ذاته يعني يتحد كل الاشياء مع الواجب جل شانه باعتبار الشهود العلمي

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
عيب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

ذلك في حد سيلحق عليه ما و ضحناه سابقا و اعلم ان كل ذلك من اصول
اساطين الحكمة متوافقة في تحقيق مسئلة علم الواجب خلافا لقول ابناء
فلسفة الباري تعالى هو العلم المحقق هو الحيوة المحققة و هو القوة

والاد

والجود والقدرة و نحو ذلك الا ان هناك قول مسماة بهذه الاسامي و هو
مبدع فقط لا انه ابدع من شيء و لان شيئا كان معه انتهى و معنى كلام هذا
الفيلسوف الكبير انه لما كان ذات الواجب جل شانه مناط الانكشاف لجميع
الاشياء كان ذاته تعالى عين العلم و نفسه فكان الباري تعالى هو العلم المحقق
وكذا الحكم في جميع الصفات الكمالية و قال افلاطون الالهي ان للعالم مبدعا
محدثا ازليا واجبا بذاته عالما بجميع معلولاته و كان في الازل لم يكن في الوجود
رسم ولا طلل الا مثال عند الباري تعالى انتهى و هذا ايضا ان علمه تعالى
بالاشياء ليست بذاته الا ان قوله الامثال عند الباري تعالى يوهم انه
قائل بالمثل الازلية و يمكن ان يقال ان مراد هذا الفيلسوف العظيم من المثال
هو الاشياء باعتبار الشهود العلمي لان الاشياء لما كانت متحدة مع الواجب
جل شانه في الشهود العلمي على ما قرره الفارابي يجوز ان يقال ان مثال الاشياء
كان في الازل بهذا المعنى فيكون المراد من المثال هو الاشياء باعتبار الشهود

المعلول بالجملة آمونه كلام الاكابر كثيرة فلا يجب المبادرة بالاعتراض على كلامهم
وقال ارسطو ان واجب الوجود لذاته عقل بذاته وعاقل ومعقول لذاته عقل
بغيره او لم يعقل اما انه عقل فلانه مجرد عن المادة منزه عن اللوازم المادية فلا
يحتجب ذاته عن ذاته واما انه عاقل لذاته فلانه مجرد لذاته واما انه معقول لذاته
فلانه غير محجوب عن ذاته بذاته ثم قال ليس كونه عاقلا سبب وجود الاشياء
المعقولة حتى يكون وجودها قد جعل عقلا بل لامر على العقل اي عقله للاشياء
جعلها موجودة وليس شيء بكمه فانه الكمال لذاته الكل لغيره فلا يستفيد وجوده
من وجودها كمالا انتهى وكلام الفيلسوف ابين بل صريح فيما ذكرنا من تحقيق مسئلة
علم الواجب جل شانه كما لا يخفى على اولى النهى ومراده الامر بعد اي عقله للاشياء جعلها مو
جودة اشارة الى ان علم الواجب جل شانه بالاشياء الاعلى فعليا وهو العلم
الذي يكون سببا لوجود المعلوم والبرهان على ذلك يجيء ان شاء الله تعالى بحكم
ويستقل عبارة الرئيس ابي علي بن سينا ان شاء الله تعالى ونايها علم

تفصيلي

تفصيلي المراد بالعلم التفصيلي هو الصورة العلمية التي يكون معلوله ومعلوم
حقيقة وليست بعلم لانك قد عرفت ان مناط انكشاف الاشياء حتى يلزم
انكشافها الى اشرنا اليها سابقا لان علمه تعالى بالاشياء قبل وجودها كعلمه تعالى
بها حين وجودها ولهذا تصدر عنه الاشياء منكشفة على ما حققنا سابقا
فالعبارة الواضحة هي ان يقال ان الاشياء التي تصدر عن الواجب جل شانه
نسبتها اي علم الواجب تعالى كنسبة العلم الاجمالي الى علم التفصيلي لكن بعد تعيين
افراد الاحسن في تجربة لا يراد ان حضور ما غير حضور معلوم بهذا غير م
على ... بل ما يسلم على تقدير كون علم العلة على ... ذاتها كافي
علومه ... ما اذا كان علم العلة على يكون عين ذات العلة كما في علم
الواجب جل شانه فلا مرانه يكون حضور المعلول غير حضور العلة عنده بالذات
بل بالاعتبار فقط لانك قد عرفت ان حضور الواجب جل شانه عنده ذاتا
اقوى من حضور المعلول في حضور المعلول عنده جل شانه وبالجملة كون

وجود المعلول بعد وجود العلة لا يستلزم ان يكون علم العلة بمعلولها على حضور
ما موقوف على حضور المعلول عندها لانك قد عرفت ان العلم الحضوري
بالمعلول يتصور من وجهين احدهما من جهة حضور ذات المعلول وثانيهما
من جهة حضورها هو اقوى من حضور المعلول والواجب جل شانه يعلم
الاشياء على حضورها من جهة حضورها هو اقوى من حضور الاشياء في
حضور الاشياء فلزم المس لزوم المبني على انه لما كان حضور المعلول
بعد حضور العلة وجب ان يكون كل معلول مسبوقا بعلم في وجود ذات
العلة فيكون ذلك السابق معلولا ايضا فيجب ان يكون مسبوقا بعلم
اخر وهكذا فيلزم التس وجواب هذا قد عرفته سابقا فتذكر
وقد سبق ان حضور العلة مغاير لحضور معلولها حتى يلزم احد الامرين
اما التس وهو محال واما الانتهاء الى علم يكون هو عين ذات العلة
فيلزم ان يكون ذات العلة علما بذات المعلول فيلزم ان لا يكون

حضور

حضور العلة مغايرا لحضور معلولها وقد سبق ان حضور العلة مغاير لحضور
معلولها وقد بيننا لك جواب هذا فيما سبق فتذكر ولا يلزم التس
لا فقد جوابه لان الامثلة هي ان الاشياء الموجودة بوجوداتها العينية على
تلك الاشياء الموجودة في الخارج لها وجود اقوى وذلك الوجود الاقوى هو مناط
العلم لا الوجود العيني هذا هو المشهور عن افلاطون الالهي ومعنى المثل الافلا
طونية وقد عرفت وجه كلامه فيما سبق على ما هو التحقيق واعلم ان جواب
المحشي انما يكون له وجه اذا لم يكن مراد صاحب الشبهة من العلم بالمعلول
العلم السابق على وجود المعلول اما لو كان مراده العلم السابق فلا يتم
[illegible] بل ان يقول الموجودات بجميعها معلولات فيجب ان يكون
مسبوقة بعلم وذلك العلم السابق ليس يجوز ان يكون نفس وجودات
تلك الاشياء والا يلزم تقدم شيء على نفسه هذا العلم السابق وحضور السابق اما
بطريق الارتسام في ذات العلة فيلزم كون ذاته تعالى محلا للكثرة وكونه تعالى

[illegible] واحد [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الواجب [illegible]

[illegible] ذات الواجب [illegible]

الواجب [illegible]

[illegible]

[illegible]

انتهى

[illegible] لا تبقى [illegible] الاشياء موجودة [illegible] الشهود

[illegible] معنى قوله [illegible]

[illegible] فان كونه واجب الوجود بذاته [illegible] والمراد من

[illegible] المعلولات [illegible] معقول [illegible] كلام

[illegible] بالعلم الحصولي وكان المحقق [illegible]

العلم الحصولي [illegible] وان كانت [illegible] موجودة [illegible]

[illegible]

[illegible] علم الواجب [illegible] ليس [illegible]

العلم على ثلاثة اقسام احدها فعلي وهو ما يكون سببا لوجود المعلوم [illegible]

[illegible] الكرسي فان [illegible] تصور الكرسي [illegible] بوجوده [illegible] انفعالي وهو

ما يكون مستفادا من المعلوم كما اذا [illegible] فان صورته [illegible]

نعم من متعقول وقصد ما امر نحو ربى بسبب ما هو المذكور فانه بهذا لا يكون
خارجا عن الفصيلتين كعدم زيد بعينها بذاته وعلم الواجب جل شانه بذاته تعالى
وليس كذلك العلم الانفعالي ما هو وارد ثانيا على ذلك هو ان الاتصاف ب
اما نحو ربى لا ما يعتبر لذاته فالاول شانه المادة والماديات والواجب جل
شانه منزه عن المادة وعلائقها والثاني ان العلم يكون شانه المادة ولكن لا
يجوز فيه لذاته فيما بعد جل شانه بيان ذلك ان الانفعال بالغير هو ما
يستلزم الاستفادة من الغير والواجب جل شانه لا يجوز ان يستفيد
كمالا ذاتيا من الغير والا يلزم النقص وايضا واهب الكمالات لا يكون
الا الواجب جل سلطانه فكيف يمكن ان يستفيد كمالا من الغير فان
قيل لم لا يجوز ان يكون الواجب جل شانه ينفعل عن ذاته فيكون
حينئذ انفعاليا قلت اما اولا فلان الكلام في العلم الانفعالي الذي
هو استفادة العلم عن الغير وثانيا فانه يعود الى العلم الحصولي بل هو

عين

عين العلم الحصولي وستذكره مع ما يلزم عليه من المفاسد وصاحب
الشفاء فيه تحير هذا فر ابلا فر الان الشيخ ابطل العلم الحصولي في الشفا بوجوه
شتى وذكر في مسئلة العلم ما حصره يعود الى التحقيق الذي ذكرناه سابقا
وستقف عبارته في الشفاء ان شاء الله تعالى لما في كل منها اما في المذهب
الاول وهو ان اول ما صدر عن الواجب هو الصور العلمية للموجودات
الغيبية فلان تلك الصور لا تخلو اما ان يرتسم في ذات الواجب تعالى عن
ذلك فيلزم العلم الحصولي وهو بعيد وان يكون تلك الصور قائمة بذواتها
فيلزم مثل المثل الافلاطونية وهي باطلة ايضا واما ان يرتسم في جوهر اخر وهو خلاف
المفروض لان المفروض هو اول ما صدر عن الواجب هو الصور العلمية
لا الجوهر العقلي كما هو المذهب الثاني واما في المذهب الثاني فلانه يلزم عليه
ان لا يكون ايجاد جوهر الذي فيه صورها في الكتب غير مسبوق بالعلم و
كذا في ذلك الصور يلزم ان لا يكون مسبوق بالعلم لانه كان المحل معلولا

تعالى كلها معلولة له تعالى والفاعل المختار يجب ان يكون فعله ومعلوله
مسبوقا بالعلم فيلزم ان لا يكون للواجب جل شانه في علمه مختارا لها لقياس
الى ذلك بحو برهان القياس انما حل فيه هذا توضيح كلام المحشي ويمكن ان يقال انما
ذكره من انه يرد على المذهبين انما يرد عليه ما فهم من كلامهم لانه يجوز ان يكون مقصودهم
هم بيان العلم الذي يكون متأخرا عن العلم الاجمالي وذلك هو العلم التفصيلي المعبر عنه
بالعلم الحصولي وهو معلوم حقيقة لانه مناط عالمية الواجب تعالى جل شانه
على ما عرفت غير مرة بل مناط علمه تعالى هو ذاته المقدسة بذاته فعلى المذهب
الاول المراد من الصور العلمية الموجودات هو الاشياء باعتبار الوجود
العيني لانه يطلق العلم بمعنى المعلوم على الاشياء في رتبة على ما عرفت سابقا
والمراد من العلم المتقدم في قوله على نحو ما في العلم المتقدم هو العلم الذي
يكون عين ذات الواجب جل شانه وذلك هو مناط العالمية ومبدأ
الانكشاف وهو علم فعلي بالنسبة الى الاشياء ولهذا قال على نحو ما هي

في العلم

في العلم المتقدم فيصدر عنه تعالى الاشياء منكشفة وعلى المذهب الثاني يكون
المراد بيان الاشياء والمعلومات التي يترتب على علم الواجب جل شانه لان المراد
من الصور التي يكون حاصلة في جوهر العقل يكون مناط عالميته تعالى بالاشياء
فيكون هذا بيان اول مرتبة من مراتب العلم التفصيلي الذي هو المعلوم حقيقة
على ما ذكره المحشي في مراتب العلم التفصيلي فلا يجب الاعتراض عليهم بما هو متوهم من ظاهر
عبارتهم بل يجب الاجتهاد في تصحيح كلامهم لان كلامهم مرموز وان ظاهر كلامهم
مرموز وظاهره ما نقل المحشي عنهم ليس فيه رمز وخفاء ويجوز حمل العبارة على ما ذ
كرنا بعد ارتكاب زيادة التكلف كما لا يخفى على من لم يكن من اهل التعسف
الذين يغرضون ويحسبون انهم يحسنون صنعا فانهم غير جائزين كلام الحكماء
فهم كما هو حقه لم يدركوا ذلك واودوهم فيما ذكره فكيف يخفى مناسب هذا
التحقيق على الذين هم من سلاطين الحكمة وآباء التحقيق فظنهم بهم هذا
الظن انه من بعض الظن واختار ... شارات المذهب الاول والله اعلم

ام الشيخ بعلم الحصولي في كتاب الاشارات صدر و بالعزائم المقتول في
كتاب المطارحات من اعتراضات وتشنيعات عليه ثم شرع فيما بين القوم
ان كلام الشيخ في الاشارات حق بريء عما ورد من الايرادات فقال فهذا وهم
وبينه وبعكسه نقول ان كانت المعقولات التي هي بالعاقل [illegible] مع بعض لما
ذكرت ثم قد سلمت ان الواجب الوجود يعقل كل شيء فليس واحدا حقا بل هناك
كثرة فنقول انه لما كان يعقل ذاته بذاته ثم يلزم قيوميته عقلا بذاته لذاته ان يعقل
الكثرة جاءت الكثرة لازمة متأخرة لا داخلة في الذات مقومة وجاءت ايضا على
ترتيب وكثرة اللوازم من الذات مباينة او غير مباينة لا تثلم الوحدة وللاول
تعرض كثرة لوازم اضافية وغير اضافية وكثرة سلوب وبسبب ذلك كثرة الاسماء لكن
لا تأثير لذلك في وحدانية ذاته انتهى وتوضيح ما ذكره ان العالم والمعلوم اذا لم يكونا
متحدين ولم يكن بعض المعقولات متحدا مع بعض بل يكون المعلومات امورا
متباينة يلزم الكثرة لان العلم بالمباين لا يكون [illegible] لا يلزم ان يكون العلم بها [illegible]

عين العلم

عين العلم بالوسع موجودا بالبديهة فيجب ان يكون متغايرا والممكنات حقائق
متباينة غير متحدة وقد مر بيان ان الواجب الوجود جل شأنه يعقل الاشياء ويعقل
الذات العاقلة فيلزم التكثر وحاصل دفع الوهم ان تكثر العلم بتكثر المعلومات انما يكون
اذا كان مناط العلم صورا [illegible] في العالم ويكون العلم صفة زائدة على ذات العالم
واما اذا لم يكن العلم صفة زائدة على ذات العالم بل يكون العلم عين ذات العالم
بمعنى ان ما يترتب على الصورة العلمية يترتب على ذات العالم بذاته كما في علم
الواجب جل شأنه فلا يلزم التكثر في العلم بل التكثر انما يكون في المعلومات التي
يكون متأخرة من ذلك العلم ولوازم له ومن تكثر المعلومات لا يلزم التكثر
في ذات الواجب جل شأنه ولا في صفة العلم بل ذاته تعالى عاقل ذاته ومعقول
لذاته وكذلك عاقل بالنسبة الى جميع معقولاته قبل الوجود وحين الوجود لان
حضور ذاته تعالى عند ذاته تعالى اقوى من حضور المعلول في حضور
المعلول في حضوره للعلة عنده فترتب على ذاته تعالى الكثرة اللازمة منها

نوعلى الترتيب السببي والمسببي وليست تلك الكثرة مقومة لذاته تعالى حتى يلزم
الكثرة في ذاته بل الكثرة التي هي نظام الكل لازمة مباينة متأخرة عن ذاته
وكثرة اللوازم سواء كانت مباينة او غير مباينة لا توجب الكثرة في ذات الملزوم
انما نوجوه له تعالى بسبب السلوب والاضافات فكثرة الاسماء كما في التقديسات
نفيه والصانعية واضافة ولا يلزم من هذا الكثرة في ذاته تعالى اصلا ولا في علمه
بها وهذا الذي ذكرناه مفصلا يصلح ان يكون شرحا لكلام الشيخ كما لا يخفى على
من لم يكن له حب الاعتراض وكان بعيدا عن المهارات عن الحق والعجب ان المحقق
المحقق قدس سره حمل كلام الشيخ في شرح الاشارات على العلم الحصولي ثم اعترض
عليه وابطل القول بالعلم الحصولي مع ان الشيخ في الشفا ابطل القول بالحصول
بوجوه شتى منها انه لو كان علمه بالاشياء علما حصوليا يكون بازاء كل معلوم
صورة فلا يخلو اما ان يكون تلك الصورة داخلة في قوام ذاته تعالى فيلزم ان
يكون تلك الصور مقومات ذاته تعالى فيلزم التركيب في هو بسيط ولم يكن

داخلة بل يكون عارضة لذاته تعالى والعارض متأخر عن ذات المعروض
فلم يكن تلك الصور التي هي مناط الانكشاف في مرتبة ذاته تعالى فلم يكن الواجب
جل شانه في مرتبة ذاته عالما بالاشياء ولما كان تلك الصور معلولة لذاته تعالى
وكل معلول ممكن فيلزم ان يكون الواجب جل شانه مستكملا بغيره وهو محال
ومنها انه لو كان علم الواجب جل شانه علما حصوليا لكان مناط علمه تعالى
بالاشياء هو تلك الصور فاي ذلك الصور لا تخلو من ان يكون مسبوقا بصورة
اخرى ام لا فان كان مسبوقا بصورة اخرى ننقل الكلام الى تلك الصورة
السابقة وهكذا فيلزم التسلسل وان لم يكن مسبوقا فيلزم صدور تلك الصور
عنه تعالى بلا شعور كصدور افعال الطبائع عن الطبائع وهو محال ايضا
ومنها انه لو كان علم الواجب جل شانه علما حصوليا يلزم ان يكون الواجب
جل شانه عالما بشيء واحد حصوليا وحضوريا معا في حالة واحدة و[illegible]
محال لان المعلوم بالذات في العلم الحصولي انما هو الصورة وذو الصورة

معلوم بالعرض على ما عرفت والمعلوم بالذات في العلم الحصولي هو ذو الصورة فلا يمكن
اجتماع العلم الحصولي والعلم الحضوري بالنسبة إلى شيء واحد بالقياس إلى عالم
واحد أما بيان لزوم كون الواجب جل شأنه لما كان ... بذاته هو الصورة
بحاله ... تعالى عن ذلك ... وجوده المعلول يكون عالما بالمعلول بصورته
قبل تعالى وبعد وجود المعلول يكون المعلول ... فيكون عالما بذلك المعلول
علما حضوريا مع بقاء العلم الحصولي بحاله ... يجوز زوال العلم الأول بعد وجود
المعلول إذ قد عرفت ... بان ... بعض عبارات الشيخ التي يكون ... تحقيق
مما ذكرنا سابقا في تحقيق ... جل شأنه ليطمئن بها قلوب المحققين و
يتضح ... في الشفاء ... كانت للمعقولات عنده كثرة
كانت كثرة الصورة التي تعقلها أجزاء لذاته وكيف وهي يكون ما بعد ذاته لأن
عقله لذاته ... تعقل كل ما بعده فيعقل ذاته علة ... بعد ذاته فهو ما بعد
ذاته معلول عقله لذاته على أن المعقولات والصور التي بعد ذاته إنما هي معقولة نحو

المعلول

المعلول عقلها لذاته ... التي يكون عنها ... على
الترتيب بعضها قبل بعض ... التعقيبات ... بسيطة لذاته ويعقل
منها الموجودات كلها حاصلة ... أو كانت ... كليها ... جزئيها
في ... الوجود ... فكر وتحقيق المعقولات ... تعقلها كلها
معا على الترتيب السببي المسببي من ذاته لأنها فائضة عنه وذاته مجردة فهو عاقل
وذاته معقولة فهو عاقل ومعقول والموجودات كلها معقولة له تعالى على ... فيه
... في تعليق بعده هو يعقل الأشياء على ... خصوص ذاته ... نحن بل
إنما يعقلها من ذاته فإن ذاته سبب ... في موضع آخر وجوده تعالى مباين
لسائر الموجودات ... مباين لسائر التعقلات فإن تعقل ... ذاته ... على
أنه مبدأ ... وتعقل ... على أنه مبدأ ... هي التي ... وبحث كلام
الشيخ ... على أن التحقيق ... العلم هو ما ذكرناه ... لما
... فيها ... التحقيق الذي ذكرناه ... لا يخفى ... من ...

في كلام الشيخ مثل هذه المضايقات والتصرفات لم يبق له مجال ان يتوهم ان مذهبه
في علم الواجب تعالى بالاشياء بحصول الصورة في الذات [illegible]
[illegible] التشبيهات مع انه هو من جملة الشروح والمعتقدات مملوة بالتوجيهات
[illegible] وكان هذا من باب حب الاغراض لكن هذا [illegible] اكثر العلماء
لان الانسان كان اكثر شيء جدلا [illegible] اختيار [illegible] عبارات [illegible]
علم العلم الحصولي بحيث لم يكن قابلا للتوجيه كما عرفت اما الاشارة حيث
[illegible] بنوره واستناد كل شيء اليه [illegible] اذا كان جميع الاشياء مستندة اليه [illegible] فيكون
هو [illegible] علته وهو [illegible] معلول [illegible]
[illegible] ان يكون الله تعالى عالما [illegible] وجود جميع معلولاته [illegible] وذلك
العلم المتقدم هو العلم الاجمالي كما مر [illegible] المذهب الثاني [illegible]
المذهب الثاني [illegible] في نتيجة العلم التفصيلي فقط لا في العلم الاجمالي الكمالي ايضا
[illegible] ان مراده اختيار المذهب الثاني لنتيجة العلم التفصيلي فقط

وعلى حقيقة ما هو الحق [illegible] وقد عرفت سابقا ان كلمات المحققين من الحكماء متوافقة
في علم الواجب جل شانه [illegible] مذهب واحد [illegible] مذهبهم قول المحققين
في شرح الاشارات [illegible] ان المذاهب في علمه تعالى بما يغاير ذاته [illegible] الاول النفي
[illegible] وهو مذهب القدماء والثاني [illegible] الصور [illegible] في المحل
ويشبه [illegible] افلاطون [illegible] الثالث الصورة قائمة بالعقل الاول [illegible] المحقق
الطوسي في توجيه كلام الشيخ في الاشارات [illegible] فرق بين العالم والمعلوم
[illegible] معلومات [illegible] من الصفات [illegible] الصورة او صور
[illegible] من المتكلمين انتهى وقد عرفت ان كلام [illegible]
[illegible] قابل للتوجيه بحيث يكون مذهبه مذهب المشائين وقد عرفت ايضا
ان كلام الشيخ في الاشارات ليس [illegible] لما ذكرنا [illegible]
كلام المحاكمات [illegible] الاعتباري كاف في ذلك في الشاهد
ذلك هو علم الانسان بذاته [illegible] فهذا الكلام جواب [illegible] كان وجه [illegible]

عما ذكره الشارح بقوله ولما ثبت انه تعالى عالم اشار الى الجواب عن ذاته الى التعيين
هو ما ذكره الشارح منقضى من ان بعضهم قد نفى علم الواجب تعالى بذاته تعالى وقد
ادعى المحشي سابقا ان ظاهره انه لم يثبت احد من العقلاء علم الواجب بالذات بذاته
فجعل كلامه جوابا عن كل من التسوية بين مذهبين فربما يصحح كلامه السابق وقد
عرفت ان كلامه السابق ايضا فتذكر فلما ناسب ما ذهب اليه الا وجه عدم النسبة
بيت هو ان الشارح فاته في الجواب ودان العلم صفة حقيقية ذات اضافة نسبة الى
المعلوم وثانيا ان العلم نسبة مخصوصة وكلاهما يوافقان مذهب المتكلمين
بان العلم زايد على الذات وقد عرفت ان العلم الواجب تعالى عند الحكماء هو عين
ذات الواجب تعالى فليس العلم صفة حقيقية ذات اضافة ولا نسبة ايضا
كما نقل عنه حيث قال ما قال حرزمه كان الكاتب مثلا يطلق علم من يتمكن من
الكتابة لا سيب ان في وهنهم من زعم ان وجه الانسبية هو ان كلام
المصنف قدس سره يجب لفظ نفي اللزوم حيث قال ولا يستدعي العلم التطابق لهذا

بجواب

بجواب هو ان يكون معنا ارتكاب اللزوم ليكون الجواب ظاهرا لانطباق عليه
وهو صاحب الاشارات قد عرفت ان كلام الشيخ نفى زيادة ما رمى به
فهو مخالف لقواعدهم وهي ان الواجب تعالى لا يكون محل الكثرة وانه واحد حقيقي
بسيط ولا يصدر عنه الا الواحد وان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون فاعلا
وقابلا فهو في صادرة عنه حيث قيل انه مناف لما سبق من قوله الله رفعه
تعالى واستناد كل شيء اليه قلت المراد ان الحق طبيعة وحق في القصد ومعنى انه علة
قابلية للصورة العلمية لانه مفيض والمراد مما سبق من قوله واستناد كل شيء
اليه ان الواجب جل شانه مفيض الوجود ومجرد ليس الا هو حتى لا انه ليس
ممكن من الممكنات علة قابلية باقيه من الممكن افرادا ومعدا بل يجوز كل
ذلك [illegible] قوله ربما تتضاعف اعتبارات الكل هذا اشارة الى دفع شبهة تقريرها
ان الصورة العلمية صورة ذهنية لها اعتباران احدهما اعتبارها [illegible]
بهذا الاعتبار معلوم وثانيهما اعتبارها من حيث انها متميزة في الذهن وبهذا

اما اعتبار هو العلم فمن حيثية التمثيل الذهني حيثية تعقد به ومن حيثية التقييد به ملكة لذات
الموضوع فالصورة الحاصلة في الذهن بما هي هي ذات وباعتبار انها متمثلة في الذهن
ذات اخرى فاذا كانتا ذاتين يجب ان يكون معلومية كل منهما بصورة فيلزم تكثر
الصور وهي ما لكم قلتم انه لا يتعقل العقل الصور والجواب عنه انا سلمنا ان الصورة
الحاصلة في الذهن يكون لها اعتباران احدهما اعتبارها بما هي هي وثانيهما اعتبارها
من حيث انها متمثلة في الذهن فمن حيثية التمثيل الذهني وان كانت حيثية التقييد به ملكة
لذات لكن مع ذلك لا يلزم تعدد الصورة وبيان ذلك انك اذا اعتبرت الصورة
المتمثلة بما هي هي بدون ملاحظة التمثيل الذهني يكون بهذا الاعتبار معلوماً لكن لا
ينفك بحسب نفس الامر عن هذه الملاحظة ابتداء التمثيل الذهني نعم بحسب هذه الملاحظة
يكون منفكاً عن التمثيل وهذا بيان كونها مع التمثيل الذهني في نفس الامر اذا عرفت
هذا فنقول ان الصورة المتمثلة من حيث التمثيل الذهني لا يكون حقيقتها الا الصورة
بما هي هي والتمثيل الذهني والصورة المتمثلة اذا اخذت بما هي هي من دون

ملاحظة

ملاحظة التمثيل لا يكون من التمثيل الذهني كما عرفت والعلم بالصورة المتمثلة من حيث التمثل
انما هو بالصورة والتمثيل الذهني وكلاهما حاصلان فلا يحتاج في العلم بالصورة المتمثلة
من حيث انها متمثلة الى صورة ملحوظة بالتمثيل الذهني لان حقيقة الصورة المتمثلة من
حيث انها متمثلة ليست الا الصورة والتمثيل الذهني وكلاهما حاصلان في الصورة
اذا اخذت بما هي هي دون تلك الصورة ملحوظة بالتمثيل الذهني فتلك الملاحظة
لا تحصل تلك الملاحظة ثم الشيء الذي يتعدد حقيقة ويتضاعف حقيقة ليس الا
الاعتبار العقلي دون الصورة لان العقل اذا اعتبر الصورة مع التمثيل الذهني يكون
تلك الصورة على حدة واذا اعتبر مجردة عن التمثيل الذهني يكون معلومة فاذا اعتبر العقل
كون الصورة مع التمثيل معلومة يكون الصورة مع التمثيل مرآة الصورة بما هي هي في
المرتبة الاولى فيعتبر ان الصورة مع التمثيل متمثلة في العقل بدون تكثر الصورة وكذا يعتبر
الصورة مع التمثيل المتمثلة في الذهن ان تمثل في العقل وهكذا الى ما يعتبره العقل فالتكثر
حقيقة ليس الا في الاعتبار العقلي وكذا الى ان في العلم الحضوري بالنفس بدون الاحتياج

[illegible]

في العلم ... بحضور النفس بكذا ليس لغير النفس فالنفس من حيث حضورها عنده

مجرد عالم ومن حيث انها شيء حاضر عند النفس معلومة فالنفس لها اعتباران اعتبا

رها بما هي هي واعتبارها مع الحضور لكن الاعتبار الاول لا ينفك في نفس الامر عن الا

عتبار الثاني فاذا اعتبرناها بما هي هي لا ينفك في نفس الامر من الصورة فلا يحتاج العلم

باعتبارها مع الحضور الى صورة . فهي غير مجردة نفس التي قد عرفت بما هي هي وانها

كانت محفوظة مع الحضور فاذا اعتبرناها مع اعتبار الحضور يكون معلوما بحضور

الحضور لا ان مرة اخرى بان يكون النفس مع الحضور حاضرة وهكذا لا يتحدد فيكون

بل العالم الذي يكون متعدد حقيقة ليس الا الاعتبارات منفك في

سبيل التركيب اشارة الى عدم تحقيقه التقييدية التي هي التمثيل الذهني كما او ضحنا ،

والتطبيق آه هذا دفع ما يتوهم انه لا يجوز ان يكون بشرط العلم هو حصول

صورة المعلوم في العالم فاشار الى دفعه بقوله والتطبيق وحاصله انه قد حقق

ان مناط العلم ليس الا الحصول في الوجود العلمي لقيام بالذات في هذا التحقيق

العلم

العلم بالمرتبة الحضورية الحضورية والحضورية مطلقا لان الحضوري انما يكون علما باشتماله

على الحصول في الوجود المجرد وكذا الحصولي انما يكون علما باشتماله على الحصول في الوجود المجرد فمناط العلم

هو الحصول في الوجود المجرد لكن الحصولي بغيره يعني بالمعلوم الحصول في الوجود العيني للعالم المجرد

والعالم المجرد ومعلوم ان حصول الشيء لنفسه مجرد لكون حصوله المجرد في الوجود العيني دون

حصول الشيء لنفسه مجرد فاذا كان حصول الشيء المجرد عند انفسها بالطريق الاولى ان يكون لحصول

نفسه عند نفسه ... ... على او ضحنا هو مناط ... ... والمحقق الدواني

... ... باده ... ...

... ... بحكم ... ...

... ... كلام ... المستقبل ...

... ... ومعلوم ان حصول الشيء لنفسه ... ...

لحصول نفسه عن نفسه والوجوب وحضور الشيء ليس ... والوجوب ...

الامكان ... ... حصول الشيء لنفسه ... ... حصول ...

تقابل بين حصول شيء مقابل ولا من حصول شيء مقابل في كونه حصولا لغيره
وفي بعض النسخ بدل حقيقته وكلاهما صحيحان بل الاولى وجود بعضا مما لانه قد مر سابقا
ان حقيقة العلم هو الوجود الرابطي ... ارتباط مجرد بقدم ... معنى كان ثم
الاشتباه في الذهن واما بالتمام كحصول شيء عند مجرد سواء كان المجرد والمذكور هو الشيء الاول
ام لا واما بين كحصول شيء من مجرد قائم بالذات وقد يكون بعيدا كالنسب ... ونحو
فان قلنا في ... صاحب حضرة ... النفس كلام ... في كلام ...
حيث ... بقوله ... والمتصور ... متصورة ... الارتباط شيء ...
ومتصحح ... الى الارتباط بعينه وفيه بحث لما عن هو المحقق ... في شرح العقائد
العضدية في رسالة اثبات الواجب الجديدة ... وذلك اي كون الحصول مقابل
... لكون الحصول مقابل على ... بل البحث ...
على طريق النقض على الدليل لكن المحقق الدواني لم يجعله نقضا بحسب التعليق في شرح العقائد
بل جعله منعا لم حيث نقضه في رسالة اثبات الواجب الجديدة لكن الامر فيه

اصل ان الغرض البحث على الدليل وهو حاصل على الطريقين اي سواء جعل ... نقضا
على الدليل احتمال النقض في كلام المحقق قائم ايضا والبحث المجرد الوجود الفعلي
... هناك فيما سبق ان قول المعنى في كونه حصولا لغيره ... اورده المحقق
الدواني وكانه ... من ... اورده ان ... هو ... التحقق
ان حقيقة العلم ... وجود شيء وحصول المجرد ... قائم بالذات ... تحقق ... تحقق
العلم ... والعلم الحصولي ... حقيقة العلم ... هو ...
على ... العلم وحصوله ... في تحقق العلم ولا شك ... المذكور حصول
... على المجرد وحصوله ... المجرد ... وجود المجرد ... دون من
الحصول والوجود ... المجرد من حيث ... الحصول ... المجرد ... ان الحصول مقابل
المجرد ... حصوله ... على المجرد العلم ... فانما هو القيام بالموضوع ... بل
الانتقال ... المحقق الوجود الرابطي ... كان ... ام
... في الانتقال ... من ارتباط خاص ... ارتباط ... بالقياس

الى محل مادي فوجوده في نفسه لاجرم هذا لا يتصور الا في قابل السواد ونحوه فالعلم بالجملة

العلم كما عرفت عين معلوله هذا يوهم خلاف ما حققناه سابقا في تحقيق العلم

لكن المراد من نعم بهما صورة العلم العلم الذي هو مناط الانكشاف الاشياء لان

العلم الذي هو مناط انكشاف الاشياء لا يكون عين موجودات العينية بل هو عين

الواجب تعالى كما مر بعد ترسيخ كلام ما حيا قد عرفت سابقا ان الترجيح

انما يتوجه على ما فهموه من كلام الشيخ لا على ما قصده الشيخ من كلامه فلم يعبأ بالجنفتر

هو كلامهم الكلام معلوله الاول التي على علة بلا واسطة وانما قلنا ذلك لانه

عرضنا في المعلومات بغافلكن بوسائط الشروط فاذن وجود الممكن الاول

هو نفس تعقل الاول تعالى شانه لما قد عرفت سابقا ان مناط تعقل الاول تعالى لا

هو ذاته تعالى فليس وجود الممكن الاول هو تعقل الاول تعالى شانه بل تعقل الاول تعالى

شانه هو ذاته تعالى بذاته نعم الا ان يراد بالتعقل المعقول ويكون المراد ان الممكن

الاول معقول للواجب جل شانه بدون ان تحل صورة منه في الواجب جل شانه

وبالجملة هذا خلاف ما تقرر عند الفلاسفة من ان صورة الموجودات حصولها

كانت مجردة او مادية لا ترتسم في جواهر العقلية اللهم الا ان يراد بما هو العقلية ما هو

للنفوس ايضا المذكورة حيث ذكر العلامة في شرح الاشارات انه على تقدير العلم

الحصولي يلزم المحالات التي ذكرنا ما سابقا وفيه تكلف بل هذا فاسد لانه اذا

لم يكن بين الممكن الاول وبين العلم فرق بالذات بل بالاعتبار فقط يلزم عود الفساد

المذكور وهو لزوم في الممكن الاول بل سبق علم الذي الكلام فيه العلم الذي يكون مقدما

بالذات وسببا لوجود الممكن فلو كان هذا العلم بالذات هو الممكن الاول يلزم تقدم

الشئ على نفسه بما نقول لما ذكره ولاذا اخذ من حيث هو علم يكون سببا لما

ذكر عن الواجب جل شانه فلا بد ان يكون مسبوقا بعدم وذلك العلم السابق ليس

هذا الممكن الاول والا يلزم تقدم الشئ على نفسه فلا بد ان يكون شيئا اخر فيلزم ان

يكون مغايرا للاول هو هذا لانا فرضنا واما فيلزم تخلف ما يقتضيه الكلام ابدا

فيلزم التسلسل المحال والانتهاء الى علم هو عين الواجب بالذات علم تفصيلي

بالنسبة الى الصادر الاول و جاء في التنبيهات لكن قد عرفت سابقاً ان علم الواجب
تعالى ذاته هو علم بجميع معلوماته مفصلة وهذا العلم لا تفاوت فيه بالنسبة الى معلوم دون
معلوم نعم التفاوت في المعلومات بان يكون بعضها سبباً لبعض وليس التفاوت
فيها بحسب العلم الذي هو مناط الانكشاف فكلام المحشي نوع من [illegible]
العلم الا ان يقال ان مراده انه لما كان الصادر الاول لا يتوقف الا على ذات الواجب
من شانه فيعلمها [illegible] يتوقف على غير ذات الواجب ايضاً فيكون نسبة علم الواجب
من حيث [illegible] الى الصادر الاول [illegible] نسبة العلم [illegible] الى [illegible] يكون معلوماً
بالعلم التفصيلي كما ان العلم التفصيلي بالشيء [illegible] من حيث [illegible] وليس [illegible]
من حيث العلم كذلك لا يكون [illegible] ما سوى الواجب في [illegible] قلنا
ما عدا الصادر الاول في الواجب [illegible] بالنسبة الى الصادر الاول
[illegible] وليس [illegible] الا ما عداه كذلك فان
[illegible] على الشاهد [illegible] الغائب

غايته

على الشاهد من الغائب في علي الشاهد من جهة انه كان صورة [illegible] في ذهن
الشاهد سبب لوجود الشاهد ولا فعل كذلك علم الغائب هو الواجب جل شانه
بمعلوماته علم فعلي [illegible] بالقياس الى معلوماته وليس [illegible]
في الباب [illegible] حتى يكون فرد هو [illegible] وعلم الواجب
جل شانه ليس [illegible] ولكن علم الغائب والشاهد والتفاوت بينهما كونهما
تعقلين ذلك جار في العلم [illegible] العلم الذي هو سبب للمعلومات
ويكون عين ذات العالم كما في علم الواجب جل شانه بالاشياء فانه ما عدد في ذلك العلم
بل علم واحد [illegible] بجميع الاشياء كما عرفت سابقاً نعم لو كان العلم بحضور صورة
في العالم او بحضورها عنده في الخارج كان تعدد العلم [illegible] والمعلومات
[illegible] وكلام [illegible] يدل على ان الوجود المنكشف بذاته [illegible] العلم
من كلامهم ان الموجودات الخارجية عين العلم فالكشف [illegible] العلم والمعلوم
[illegible] موجودات منكشفة قبل الوجود ولم يكن ايجادها

المنكشف بذاته فلم يكن العلم عنده [illegible] المنكشف بذاته بل العلم عنده هو الوجود المنكشف

تحقيق ولنعد الى ما كنا فيه فنقول ان الموجودات منكشفة قبل الوجود بالعلم الاجمالي

وهذا العلم متقدم على الموجودات وسبب لها والعلم الذي لا يكون سابقا على وجود

هو العلم الانفعالي ويسمى العلم الانفعالي الذي هو [illegible] الوجود الانكشاف [illegible]

العلم الفعلي هو العلم الاجمالي المتقدم على الموجودات فلم يكن في كلام [illegible]

من ان الوجود والانكشاف بذاته هو نفس العلم الفعلي يكون موافقا لما صرح به القوم

[illegible] [illegible] ان الجزئي المادي

قد يكون متغيرا [illegible] فيما اشتهر بينهم من ان [illegible] لا يكون [illegible]

[illegible] متغيرات لا يكون الا [illegible] [illegible]

وهي ان الصورة الكلية الحاصلة في النفس لا يكون [illegible] الصور المادية [illegible]

في النفس كما هو المشهور [illegible] حاصل في النفس ويكون تلك [illegible]

المادية وتلك الصور الحاصلة في النفس باعتبار [illegible] من حيث انها حاصلة في النفس

باعتبار

وبهذا الاعتبار يكون جزئية وبهذا الاعتبار ان توجد تلك الصور من حيث هي هي وبهذا

الاعتبار يكون كلية وكليتها بسبب هذا الاعتبار [illegible] وبذلك فنقول ان العلم

الكلية [illegible] في النفس [illegible] من حيث انها حاصلة في النفس يكون جزئية

[illegible] موجودة [illegible] لحصولها بوجود النفس [illegible] النفس

[illegible] الصورة [illegible] صورة [illegible] النفس [illegible]

متغيرة [illegible] في الجزئيات المتغيرة [illegible] في الجزئيات

المتغيرة [illegible] قبل حصول الصورة [illegible] المادية الحاصلة

في النفس [illegible] يكون تلك الصورة [illegible]

[illegible] تلك الصورة [illegible] ان زوال تلك العلم [illegible]

التغير والثاني [illegible] وكلامه [illegible] واشتهر بينهم من ان علم المادي [illegible]

[illegible] العقول [illegible] لا يكون [illegible]

[illegible] [illegible] الدليل [illegible] صفات [illegible]

بناء على حدوث العلم [illegible] في كل ... كان ذاته وصفة ... و

هذا وهو ... بل هذا الدليل يجري في تعيرات ... كل ... بالعناصر في ...

الا ادراكية الكلية لان هذا الدليل كما يجري في الصور ... ادراكية جزئية متغيرة على ... كذلك

يجري في الصور الا ادراكية الكلية المتغيرة بعين ... من ... وان

للمقدم المراد ان المقدم ... ان الذي كان ... في الصادر في ذلك ان

او في شي من ... بعني لا يكون ... في الله تعالى شي من ... وهي ... بالعقل

... ذلك ... كان في ... في الله ... من ...

ان زوال ... يكون ... في ... في ذلك لان ... الذي كان العلم والعقل

كونه في ... في ذلك لان ... بحيث ان ... لم يكن ... في شي من الاشياء

والا ... في ... الصور ... بحيث ... لاول ... ان ... ذلك

في ان العلة ... في ... ذلك ... لم يكن في ...

... لم ... يكون ... في الان ... فيكون ...

وحينئذ في العلم ... في ... العلم ... لم يكن في الله ... على ... الا ... بعد

العلم ... حصول ... لا موجب ... العلم ... المحقق ... في ...

ثبات الواجب ... الدليل ... و ... فيه ما ... الشيء ... اذا كان

... بالكمالات ... في ذلك ... ان ... بالكلية ...

لا ... هذا الوجه ... العلوم ... من ... ما كان

والعكس ذلك ... من ... ان كان ... يكون ... العلم ...

... وذلك ان الاول لزوم التغير في ... لان العلم عين الذات ... ان

هذا التقرير ... يكون ... على كون الصفة زائدة على

الذات ثم اجاب في ذلك ... من الدليل ... هذا التقرير ...

... بما ... في ... التغيرات على وجه ... غير

مع كونه ... مثلا ... ان ... في ... ان العلم

... ان العلم في ... في الان والزمان ... في ... كذا في ...

فانه يصح ايضا [illegible] الا [illegible] على وجه لا يتغير ولا يتبدل كما في [illegible]
بالاحوال الجزئية المتعاقبة واما لزوم التغير فيه لو كان علمه بسبب حضوره في الان
او الزمان فيقال ان العلم بان زيدا قاعد الان او [illegible] فقال ان يتجدد [illegible]
الان [illegible] وكان مستمرا [illegible] بعد [illegible]
فعلم ان زيدا في ذلك الان او في ذلك البعض من الزمان [illegible]
البعض [illegible] الصفة المعلومة [illegible] الزمان والان بالصفة [illegible]
وهكذا في جميع الاحوال [illegible] متغيرة [illegible]
الجزئية المتعاقبة [illegible] ذلك العلم لا يتغير [illegible]
نقول [illegible] الاحوال المتعاقبة [illegible] بسبب الاطلاع على الاسباب
الموجبة ايضا كما في المنجم المطلع على [illegible] الجزئية [illegible]
يعلم [illegible] التغير [illegible] ما يلزم التغير [illegible]
وانما يلزم تجدد والحدوث [illegible] لو كان علمه بسبب حضوره في الان

او الزمان

الزمان والتجدد من العلم بالمتغيرات انما يلزم ان يكون متغيرا [illegible] اذا كان العلم
انفعاليا [illegible] واذا علمت [illegible] في الازل [illegible] بعد [illegible]
يزول العلم [illegible] ويحصل العلم [illegible] وهو العلم بالخروج فيلزم التغير
[illegible] التغير والتجدد في علمه اذا كان فعليا فلا يلزم [illegible]
العلم [illegible] وكون المعلوم متغيرا [illegible] في الحقيقة التغير [illegible] انما هو
المعلوم [illegible] فيما سبق ان علمه تعالى ليس انفعاليا مستفادا من المعلومات
بل يكون فعليا [illegible] وذلك [illegible] المنجم [illegible]
الذي ترتب على الصور العلمية الفعلية ترتب [illegible] فيكون علمه
بالكائنات [illegible] على [illegible] سابقا
فلا تغير ولا تجدد في علمه [illegible] والتغير انما هو في المعلوم
الجواب [illegible] الجواب الذي ذكره [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الجواب الذي ذكره [illegible]
[illegible] لزوم التغير [illegible] منع التغير [illegible]

في نفسه لا وجه لكل احد من [illegible] بين [illegible] بعد تسليم [illegible] يلزم التغير

والمنع مكابرة و [illegible] ويمكن توجيه كلام الشارح بحيث [illegible]

المحشي لا يمكن ان [illegible] والمستدل انه يلزم زوال العلم الاول

فلا [illegible] زوال [illegible] ان العلم صفة ذات اضافة او اضافة محضة فالذي يتغير ويزول

هو التعلقات والاضافات لا العلم فلا يلزم التغير في العلم بل التغير في الاضافات

وتغير الاضافات ممكن [illegible] على هذا التوجيه لا يحتاج الى تغيير تقرير الدليل [illegible] جواب

الشارح [illegible] الدليل كما ذكره المحشي [illegible] تقرير الدليل [illegible] ويمكن توجيه عبارة الشارح

على ان يكون [illegible] الدليل [illegible] قول الشارح [illegible] نفس العلم [illegible]

فيه لان العلم من الصفات الكاملة ولا يجوز التغير فيه والا يلزم ان يكون علم الواجب جل

شانه ناقصا [illegible] تسليم التغير في العلم [illegible] تسليم المقدمة التي ذكرها المستدل [illegible]

جعل التغير في الدليل [illegible] قول الشارح [illegible] لا يلزم التغير في صفة

موجودة [illegible] على تقدير كون العلم [illegible] لا يلزم التغير في صفة العلم [illegible]

[illegible] التغير في نفس العلم [illegible] ان يكون [illegible] اذا كان العلم

(اضافة)

ما هو لا يتغير [illegible] لانه يجوز ان الاضافة المخصوصة [illegible] والتغير [illegible] هو في الا

يكون له

ضافات العارضة لها [illegible] الى كون العلم صفة ذات اضافة وكما

لا يخفى ويمكن حمل عبارة الشارح [illegible] تقرير الدليل [illegible] تقرير جواب

الدليل [illegible] حمل عبارة الشارح على هذا التقرير بعيد غاية البعد كما لا يخفى على الناظر في

عبارته ان العلم [illegible] نفس المعلوم واعلم ان العلم الذي هو نفس المعلوم [illegible] هو العلم

التفصيلي [illegible] كما ذكره المحشي [illegible] على تقدير كون المراد

من العلم الذي [illegible] العلم التفصيلي لا العلم الاجمالي [illegible] من العلم الاجمالي [illegible]

لا يكون [illegible] الجواب [illegible] العلم الاجمالي [illegible] عين ذاته

[illegible] الواجب جل شانه [illegible] العلم [illegible] جميع الاشياء [illegible] العلم [illegible] يكون [illegible]

في الازل [illegible]

بل [illegible]

او لا [illegible] العلم [illegible] واحد لا يكون فيها [illegible] هو المعلومات

لا يصدق الا ان علمه تعالى بالجزئيات في كل معلوم معلوم فتغاير [illegible] بالذات
لا يستلزم تغاير العلم الذي هو عين ذات الواجب بالذات بل العلم الاجمالي الذي هو عين
ذات الواجب تعالى واما بالنسبة الى المعلوم يكون متغايرا بالنسبة الى المعلوم فهو متغاير بالاعتبار
والاضافة لا متغاير بالذات لا يتغير والمتكثر هو اضافة العلم الاجمالي الى المعلومات وبحسب
المعلومات لا العلم الاجمالي الذي هو عين الذات ولهذا اشار بقوله فتغيراته [illegible]
ممكن هو ان العلم بمعنى الحضور لازم للعلم لان العلم لما كانت عين المعلوم كان
العلم حضورية هو الاول الحاضر والحضور لازم لكنا نعرف حضورا لازما للعلم وقد عرفت ان جميع
هذا الكلام مبني على حمل علمه على العلم التفصيلي فعلى ما سبق من ان [illegible]
صريح في نفي العلم [illegible] المتجدد والمتغير بل نفي العلم مطلقا لانه قيد العلم المنفي بالزمان [illegible]
[illegible] فعلى ما [illegible] صريح [illegible] في ان الواجب [illegible]
علم بالمتغيرات لكن لا بوجه يكون ذلك العلم متغيرا ومتجددا زمانيا لا انه لم يعلم المتغيرات
بوجه لا يكون متغيرا متجددا زمانيا وبالجملة كلام الشيخ [illegible] العلم

بالمتغيرات

بالمتغيرات دائما وكون المعلوم من المتغيرات انما هو الجنبة الكلية والاشياء المتغيرة
المنقضية بالجنبة لا يكون معلوما بالذات بل المعلوم بالذات هو الجنبة وكان
من حق كلام الشيخ على انه فسر طرق قوله انه يعقل كل شيء على نحو كلي واخره بعد
الكلي ولم يغيره اذ وقع بعد ذلك العبارة [illegible] وهو قوله ومع ذلك فلا يعزب
عنه شيء شخصي ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض والاولى رفع
قبل تلك العبارة ايضا وظني ان من نظر في العبارة المنقولة عن الشيخ نظرا غير
مخلوط بالعناد والتعصب يجزم بانه لا يكون مراد الشيخ الا ما حققت عليه ان العلم
بالاشخاص الجسمانية من جهة انها شيء من جنبة معقولة من وجهين احدهما من جهة
الاحساس بانها متغيرة وذلك العلم هو العلم الاحساسي الذي لا يكون الا [illegible]
من وجود المعلوم وتعبر عن ذلك العلم بالعلم الزماني والعلم الجزئي وثانيهما من جهة
الاحاطة بجميع الاسباب والعلل المتسلسلة المنتهية الى الاشخاص الجسمانية وهذا العلم
يعبر عنه بالتعقل بانتظام الجزئية في العلم الكلي [illegible] كتعقل الكسوف الجزئي

الكلية في النبات على حالة واحدة او ان يدرك من الوجه الكلي بقول ان الواجب جل شأنه
يعلم الجزئيات بالكلية اي جميعها لا يعزب عنه تعالى شي منها [illegible] انما يعلم [illegible]
[illegible] غير متغير آ وكما ذكره في التعليقات بقوله [illegible] يعني يتعقل بسبب ذاته
[illegible] والموجودات كلها حاصلا ومكتسبا او جزئيا [illegible] واحدا وكلها
[illegible] بوجود معه [illegible] من فكر [illegible] المعقولات [illegible] كلها
معه على الترتيب [illegible] فلا يتصور في علم الواجب [illegible] من معلوم الى معلوم
كما هو شأن الممكن وكان ان [illegible] الاول لا يكون [illegible]
[illegible] المعلوم الى القسم الثاني [illegible] في القسم الاول بالعكس [illegible]
لا يكون القسم الثاني [illegible] تغير المعلوم [illegible] ان ما
هو المعلوم دون العلم [illegible] العلم التام بالعلة
التامة انما يوجب العلم التام بالمعلول [illegible] الاحساس بالمعلول بل الاحساس
قد يكون مستفادا [illegible] الى الواجب جل شأنه لان الاحساس لا يكون الا بالة

الجسمانية

الجسمانية كالحس [illegible] وهو منفي عن الواجب جل ذكره [illegible] ان
النفس [illegible] الذي ذكره [illegible] من العلم [illegible] المعلوم [illegible]
ليس الا ادراكا [illegible] فلا شي من [illegible] الواجب
جل شأنه [illegible] يكون [illegible]
[illegible] معلوم [illegible] العلم [illegible]
قول الشيخ [illegible] الواجب [illegible] كل شي [illegible] الجزئيات
[illegible] الواجب [illegible]
من [illegible] المعلوم [illegible] العلم
[illegible] الجزئي [illegible] الكلي [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] الواجب [illegible] على الشيخ
[illegible] العلم [illegible]

الا كان ذلك من الفساد ما بقي ذكرنا بشرح ما يستعان به من كلام الشيخ فيما ذكره في كتاب
التعليقات قوله الاول يعرف الشخص حال الشخصية وقد استحق ومكان الشخص من حيث هو
الموجودات الموجودة اليه وهو يعرف كل ذلك من ذاته اذ ذاته هو سبب الاسباب فلا يخفى عليه شيء
ولا يعزب عنه مثقال ذرة انتهى كلامه وهذا كله كما ترى كذا فلا نطول بنقله
بالعبارة الكلية وهذا الاشتباه ناشئ من عدم فهم معنى كلام الشيخ وقد عرفت ما هو الحق
وفي هذا الانكشاف كونه صريحا لا يرتاب فيه ما عدا ان هذا الانكشاف كونه صريحا في الجزئية
بل كونه صريحا في دين الحق ونشر به البرهان المبين وقد عرفت ان كلام الشيخ مبني على
ما توهموا من كلامه وما ادعوه والتكفير لا يتوجه الا على ما توهموا من كلامه لا على
ما هو معنى كلامه كما عرفت وكان الشيخ لو كان عالما بانه يظهر بعده مثل اولئك لاكثر
التصريح وغير اسلوب تصنيفه بحيث لم يبق مجال لتوهم احد من اولي التعسف
حكم الغزالي وغيره بتكفير القائلين قال الغزالي في التهافت بعد نقل هذا
القول ان هذا الذي يلزم عليه الكفر وعنادا على القول بعدم علمه تعالى بالجزئيات حال الوجود

الرابعة

الجزئية والتميز ان زيدا اطاع الله او عصاه لم يكن عالما بما يتجدد من احوال
لانه لا يعرف زيدا بعينه فانه شخص والافعال حادثة بعد ان لم يكن واذا لم يعرف الشخص لم
يعرف احواله وافعاله بل لا يعرف كفر زيد واسلامه بل انما يعرف كفر الانسان واسلامه مطلقا
كليا لا مخصوصا بالاشخاص بل يلزم ان يقال تحدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم يعرف
اذ ارسله بعينه بالنبوة وانه هو محمد بعينه لا يكون عالما بكل شيء وانه انما يعلم ان
من الناس من يتحدى بالنبوة وان صفة اولئك كذا وكذا من صفاته وانا النبي
بشخصه فلا يعرفه باحواله وصفاته فلا يفهم استعمال الجزئيات بالكلية انتهى وانت قد
عرفت معنى كلام الشيخ وغيره من الحكماء وان ذلك انما هو لاحكم شيء من
حال الالزام وانا الفاسد ما ذكره فلا يتوجه الا على الجزئيات من كلامهم لا على ما يلزم من
كلامهم وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم واجاب بعض من ارتضى
من اعتراض الغزالي بانه كما ان لم يعلم الجزئيات الجسمانية عنده كما تعلم تجنبا
الا انه يعلم كل واحد منها على وجه لا ينطبق في الخارج الا على واحد بعينه

يحصل التميز بين الاشخاص كما يعلم حال كل شخص وانفراده على وجه يتميز كل منها عن الآخر
واوقاتها امثاله لانه لم يكن بحسبه اندرجا ماض وحال ومستقبل بل بعضها
وقع في الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بتقدمه عن الحوادث
الازمنة باعتبار ذاته وصفاته بل يعلم كلا من الاشخاص والحوادث بحيث يتميز كل
عن الافراد كافة في اجزاء الاحكام الترتيبية انتهى وهذا الجواب ليس موافقا للتحقيق
بل التحقيق هو ما ذكره وايضا الزم ان الله جل شانه لا يعلم تقيد الاشياء معنى عليه
والآكوضح في هذا البحث ذكرناه في دين العقل وفي شرح البرهان لانه كان العبث
الكلية معدودة ... لا شيء من الحجابية شخصية معدودة ... واعلم ان هم ...
العلم الشامل كما وقع الاشارة اليه في الكتاب الكريم الا يعلم من خلق
وهو اللطيف الخبير والدقيق في الجواب عنه فانا ... على ذلك ... انا سلمنا
ان ... عن ذلك فيبقى الى ان لا يكون ... بعض الاشياء لكن لا يجوز ...
هذا ... مع ... بانه عالم بالكليات والجزئيات بحيث لا يعزب عنه

مثقال ذرة

مثقال ذرة في الارضين والسموات وما هو من ضروريات الدين ليس الا انه تعالى
عالم بجميع الاشياء قاطبة وان علمها على وجه كلي او جزئي ولهذا لا يكفرون فرقة
من المتكلمين يقولون ان العلم قديم والتعلق حادث او يقولون ان علمه ... ومنهم
لا تنكشف له ... وما يمكن ان ... في الازل حتى ان ...
ان لا يكون للواجب ... بالحوادث قبل وجودها لان العلم لم يتعلق
بشيء لا ... الشيء معلوما وكذلك اذا كان العلم اضافة مستدعية لوجود ...
ولم يكن في الازل ... لم يكن يعلم ... في الازل ... ينبغي ان ... العلم
... وكذلك ... وهذا الجواب ليس بشيء لان ...
لا يعلم الا ... [illegible] ... ان ...
من ذلك بقول الشيخ ... [illegible] ... الاول هو المحقق
... في شرح العقائد ...
في ذلك في ... اثبات الواجب ان ... الكلية والجزئية ...

لا التفاوت في المدرك فاشمل مع ذلك ما ذكرنا من التشخص بما هو لا يتوقف على
ان النوع فليس بين التشخص والنوع تفاوت بالنحو من الادراك و فيه نظر من القول
بما هو ان المطلوب بتشخيص تام فيه لما ذكره الماهية المتحصلة و هذا القدر مع مطلب آخر
مشابه التشخيصية و هو مطلب من كلام مذكور في الشفاء و الاشارات فكان الموضوع
مطلب ما كل متشخص مطلب من الاعلم بان القول بان التفاوت بين الكلي و الجزئي
ليس الا بنحو الادراك لا التفاوت في المدرك كما هو مما نص عليه الشيخ في منطق
الشفاء و اما الطبيعة النوعية وحدها فلم يجد ما زاد عليه الا بجزان يقع فيه كثرة و لم
يجد ذلك القول بعد بتقييدات و انه الانسان مثلا انه حيوان ناطق و قولنا ان
شخص هو هذه الطبيعة مع [illegible] من هذه الطبيعة عند مقارنتها للمادة يعني
و قول الشيخ و اما الطبيعة النوعية وحدها آه اشارة الى برهان على ان بين الكلي و الجزئي
فرقا بحسب المعنى فان تكثر النوع بالاشخاص انما يتصور بعد انضمام العوارض المشخصة
الى ذلك النوع و انه يلزم ان يكون عدد التشخصين بين الشخص [illegible] لم يكن بين اثنين

اثنين

و بين زيد تفاوت بالنحو من الادراك فيكون الانسان و زيد بمعنى واحد لا تفاوت
بينهما الا في نحو الادراك كما بين الانسان و عمرو فلم يكن تفاوت الا بنحو من الادراك
فلم يكن بين زيد و عمرو تفاوت بحسب المعنى فلا يكون كل من زيد و عمرو [illegible]
فليس هذا التفاوت بحسب معنى ما من المعاني و هذا يوجب رفع الاشخاص و هو باطل
من ان [illegible] من ان النوع المحصل بكثرة [illegible] فيكشف ان القول بان مناط
الكلية و الجزئية نحو الادراك لا التفاوت في المدرك من اقوال السفسطة و من
[illegible]   بطريق الاحساس [illegible] الاشارة الى انه
لا يكون الجزئية منحصرة في الادراك الاحساسي [illegible] و لم يكن من
طرق الحواس [illegible] كل [illegible] من طرق الحواس [illegible] كل
[illegible] يكون [illegible] كل [illegible] يكون ادراكه
من طرق الحواس [illegible]   [illegible] يكون بها
الا احتمال انه يكون [illegible] فكان العلم [illegible] في العلم الحصولي [illegible]

ذو الصورة معلوما بالعرض فالمعلوم بالذات هو الصورة والعلم الحصولي لا يتصور بالنسبة
الى الواجب جل شانه لما مر سابقا لا دخل له في تصحيح ما ذكره من الكلام في تصحيح جواز
كون امر واحد بعينه معلوما لاحد العالمين بالوجه الجزئي وللعالم الآخر بالوجه الكلي فيجب
ان يكون امر واحد بعينه معلوما للعالمين في صورة الحصولي كون المعلوم بالذات
متعددا والمعلوم بالعرض واحدا فلم يكن المعلوم بالذات بالقياس الى العالمين
واحدا بل يكون المعلوم بالذات لاحدهما غير المعلوم بالذات للآخر فان المعلوم بالذات
لاحدهما هو ذو الصورة وللآخر هو الصورة فلا دخل لهذا الاحتمال في تصحيح الدليل المذكور
وهو انه في بادي النظر احتمالان ان يكون التشخص المذكور معلوما بالعرض
بالقياس الى الواجب جل شانه ومعلوما بالذات بالقياس الى غيره وثانيهما ان يكون
معلوما بالعرض بالقياس الى غيره وكلاهما غير صحيح اما الاول فلانه يستلزم ان يكون
الواجب جل شانه عالما بالعلم الحصولي بذلك التشخص المذكور وقد عرفت بطلان العلم
الحصولي بالقياس الى الواجب جل ذكره واما الثاني فلانه ينافي تصحيح الدليل

الكل

المذكور لانه اذا كان التشخص المذكور معلوما بالذات بالقياس الى الواجب
جل شانه ومعلوما بالعرض بالقياس الى غيره لم يتحقق امر واحد يكون معلوما
بالذات بالقياس الى العالمين ويكون بالقياس الى احدهما جزئيا وبالقياس
الى الآخر كليا بل المعلوم بالذات لاحدهما يكون غير المعلوم بالذات
للآخر على ما عرفت سابقا فان قيل حيث ان المعلوم بالذات لاحدهما هو
الصورة لكن الصورة مع ما حصلت فيه حاضرة عنده تعالى فيكون الصورة معلومة
بالذات بالقياس الى العالمين قلت ليس الكلام في الصورة بل الكلام في
الجزئيات المتغيرة التي هي الاشياء الخارجية التي هي صاحبة الصورة وتلك الاشياء
المتغيرة ليست معلومة بالذات بالقياس الى العالمين بل هي بالقياس الى
احدهما معلومة بالذات وبالقياس الى الآخر معلومة بالعرض فلم يتحقق
امر واحد يكون معلوما بالذات بالقياس الى العالمين ويكون بالقياس
الى احدهما جزئيا وبالقياس الى الآخر كليا ولو فرض ان الكلام في الصورة

لا في ذي الصورة وهي معلومة بالذات بالقياس الى العالمين فنقول ان
الصورة اذا كانت حاضرة عند العالمين ويكون معلومة بالذات بالقياس
الى العالمين فاذا كانت جزئية بالقياس الى احدهما يكون جزئية با
لقياس الى الاخر ايضا والمنع مكابرة على ما ذكره المحشي بقوله ولا شبهة على هذا
الاحتمال في بقي شيء وهو انه يتوجه او رد عليه انه يجوز ان يكون المعلوم
بالذات للواجب جل ذكره جزئيا مانعا من فرض الشركة مع كونه مانعا عنه بالنسبة
الينا او حضوره بالنسبة الينا بدخلية الاحساس او نحو الموجب للمنع
وكون هذا مكابرة غير مسموعة وبه ظهر امكان اختيار الشق الثاني لان كل
ما هو معلوم بالذات لنا بالعلم الحصولي على الوجه الجزئي بواسطة الاحساس
معلوم له تعالى بطريق الاطلاع الحضوري ايضا غير مانع من فرض الشركة بناء على
ان الاحساس نقص في حقه جل شانه وقد عرفت ما هو الحق في هذا المقام ونقول
بان مناط الكلية والجزئية نحو الادراك لا التفاوت في المدرك

ان كانا

ان كانا معلومين بذاتيهما للواجب الوجود بالذات لزم التغير في علمه تعالى
هذا انما يلزم لو كان مناط علم الواجب جل شانه هو وجودات المتغيرات
وقد عرفت فيما سبق ان مناط علم الواجب جل شانه هو وجودات
الاشياء بل مناط علمه تعالى بالاشياء هو علمه تعالى بذاته وحضور ذاته تعالى
عند ذاته تعالى فليس علم الواجب جل شانه متغيرا متبدلا بل المتغير والمتبدل
انما هو المعلوم نعم لو كان علم الواجب تعالى هو الوجودات الخارجية
للمتغيرات لزم التغير في العلم الواجب جل شانه لزم ايضا ان يكون علم الواجب
ممكنا لا واجبا ولزم ايضا ان يكون علم الواجب جل شانه زائدا على ذاته و
محال ان صفاته الكمالية له تعالى لزم ان يكون عينا له تعالى بالبراهين
الدالة على عينية الصفات الكمالية اي بالعلم المتقدم على الايجاد قد عرفت
بما مر ان فيما سبق ان العلم علم الواجب جل شانه على ذاته تعالى ليس
الا علما فعليا مقدما على وجود المعلوم وليس للواجب تعالى علم انفعالي

اهم وجميع معلوماته تعالى بالاشياء ليس في وجودات الاشياء اذا كانت معلومة
في وجودات الاشياء الخارجية مناط الانكشاف على امر غير امره فالقول
بان الاشياء اذا كانت معلومة بالعلم المتقدم على الايجاد ويكون معلومة با
لعرض يشعر بان الاشياء انما يكون معلومة بالذات حين الوجود لا قبل الو
جود فيكون مناط الانكشاف بالذات هو وجودات الاشياء وهذا خطأ
فاحش لزم ان يعزب شي باعتبار الوجود العيني هذا انما يلزم لو كان وجودات
الاشياء مناط الانكشاف [illegible] يتعلق به يكفر ثم تعلق التكفير انما هو بالتعلق
وتوهم به من كلامهم انما هو سبق كلامهم ولعلك وجهت ذلك معنى كلامهم فاستقم
وكن من الشاكرين وابعاد ذلك ينافي قولهم بهذه المنافاة انما يلزم
لو كان لكل [illegible] معلوماته تعالى بشي من معلولاته ولقد عرفت انهم لم ينفوا علمه
تعالى بالاشياء الزمانية المتغيرة بل نفوا العلم الاحساسي عنه تعالى علوا
انه نقص واثبتوا له تعالى علما بالاشياء الزمانية المتغيرة على تاما كاملا

اتم العلوم

اتم العلوم والكليات وقد عرفت ابتناء ان العلم لا يستلزم العلم بالمعلول الا ان جاء
معلوم [illegible] عندهم [illegible] العلم متعلق فلم يلزم التغير [illegible] في العلم
الذي هو مبدأ الايجادات ليس الا العلم المتقدم للواجب جل شأنه متقدم على الايجادات
والموجودات [illegible] بالجملة [illegible] حيث ان العلم ليس عبارة عن مجموع
العلم التفصيلي عبارة عن [illegible] وهذا مبني على ان علم الواجب بالموجود
الخارجية وقد عرفت فساد ذلك [illegible] العلم المتغير [illegible] ليس للواجب
جل شأنه علم متغير لانه عالم بجميع الاشياء وانه ليس الا عين ذاته على ما
ما تبين وكل [illegible] مبني على ما توهم من ان الواجب جل شأنه [illegible] هو علم
التفصيلي الذي هو عين الموجودات الخارجية وهذا العلم [illegible] العلم المتغير
لا يجوز ان يتقدم على الموجودات الخارجية والا يلزم تقدم الشيء على نفسه بناء على ان
نفس [illegible] عين الموجودات الخارجية وقد عرفت فساد ذلك [illegible] العلم
الذي هو الحضوري التجددي ليس الحضوري التجددي للواجب جل شأنه بل الحضوري التجددي والاحاطي

فحقيقة هو الحضور المجرد وليس الحضور المجرد وعلمه تعالى بجميع ما سواه بل الحضور المجرد انما هو
معلوم حقيقة المعنى وهو المعلوم لا العلم هو الحضور الزماني ليس الحضور
الزماني فعلمه تعالى هو معلوم حقيقة وليس الواجب جل شانه عالما بان الحادث زماني
متغير [illegible] ما هو اصطلاح القدماء فقد عرفت
معنى تعقل قد ذكر وما قرره [illegible] من معلوم مجرد [illegible] معلوم مجرد
فمنها ان [illegible] يكون مجردا [illegible] اي يكون مجردا كما كان يعقل [illegible] يكون متغايرا [illegible]
لكن متغايرة [illegible] كالنفس الناطقة لانها كانت متغايرة ومع ذلك
يكون مجردة [illegible] ليس الكلام في المعقول الذي هو اصطلاح القدماء
[illegible] ادراك المحسوسات والمتخيلات [illegible] ذلك اي [illegible]
[illegible] ذلك الواجب [illegible] باعتبار الحضور بعين الموجودات المتغيرة لان
ذلك الادراك يوجب التغير والحكماء [illegible] عند الحصر [illegible] وقد عرفت
[illegible] العلماء [illegible]

لكونه

لكونه مستمرا [illegible] يستلزم التغير وكان وجود الموجودات [illegible] للعلم
وقد عرفت انه ليس الا ذلك [illegible] من [illegible] صاحب الشفا
[illegible] كلام الشفا [illegible] المحقق [illegible] قوله
[illegible] وهو قوله الواجب الوجود [illegible] اعلم ان الشيخ قال قيل
ذلك [illegible] الاشارة الى الاشياء الجزئية قد يعقل كما يعقل الكليات من حيث
تجب باسبابها منسوبة الى مبدأ [illegible] تحقيق [illegible] كالكسوف الجزئي
فانه قد يعقل وقوعه بسبب توافي اسبابه الجزئية واحاطة العقل بها وتعقلها
كما تعقل الكليات وذلك غير الادراك الجزئي الزماني لها الذي يحكم انه وقع الان
او قبله او يقع بعده بل مثل ان يعقل ان كسوفا جزئيا يعرض عند حصول القمر
وهو جزئي ما وقت كذا او هو جزئي ما في مقابلة كذا ثم ربما وقع ذلك الكسوف
ولم يكن عند العاقل الاول احاطة بانه وقع او لم يقع وان كان معقولا له
على النحو الاول لان هذا ادراك جزئي يحدث مع حدوث المدرك ويزول

مع زوالها وذلك لا ول يكون ثابتا ابد الدهر كله وان كان علما بجزئي انتهى كلامه وانت خبير
من هذه الاشارة حيث قال ان العلم بالجزئي المتغير متصور يمكن بالقياس الى نفس الامر ولما
العلم بالجزئي المتغير بوجه لا يكون متغيرا وذلك لان العقل الجزئي بالوجه الكلي … بوجه الجزئي
فنقول ان العقل يعلم اسباب الحوادث والمتغيرات فيحكم ان تلك الحوادث تقع في ازمنة
معينة وانما يعلم تلك الاسباب والحوادث بوجه كلي منحصر في فرد لا يجوز ان يكون
بدل كل من تلك الاسباب والحوادث تخصيص [illegible] لا بوجه كلي منحصر
في فرد وذلك العلم يكون ثابتا ابد الدهر كله ولا يتغير وانما يتغير العلم الجزئي بالوجه
الجزئي وهذا لا يحصل الا بالمشاهدة واما بعد حكم العقل بان يحدث كذا في كذا يكون
في الوقت الكذائي يحصل به علم [illegible] انفعالات [illegible] جزئي متغير [illegible] وقوله ما ذكرنا
ما ذكره الشيخ بقوله واعلم ان النفس [illegible] كالعقل الكلي [illegible] الى آخره
هو ان ما بين العبارتين ظاهرها [illegible] حال العقل والنفس في درك
الجزئيات لا يمكن ان الواجب [illegible] لا يعلم الجزئيات المتغيرة الا بالوجه الكلي دون

الجزئي

جزئي وفائدة بيان حال العقل والنفس في محل العلم بالجزئيات المتغيرة هي ان يتبين ان
انكار ان العقل يعلم غير متغير بالقياس الى الجزئيات المتغيرة وكذلك يكون علم الواجب
جل شأنه بالجزئيات متغيرة من حيث انها جزئيات كعلم العقل بالجزئيات المتغيرة
بوجه كلي من حيث عدم التغير اصلا فان العقل لا يعلم الجزئيات المتغيرة بوجه جزئي
حيث
لا بالالات الجسمانية بخلاف الواجب جل شأنه فانه يعلم الجزئيات المتغيرة من
انها جزئيات متغيرة لكن لا بالالات الجسمانية بل بحيث الاحاطة بجميع الاسباب
على ما عرفت سابقا فقول الشيخ ولم يكن عند العاقل الاول احاطة بانه وقع او لم
يقع ليس معناه ان الواجب جل شأنه ليس له احاطة بانه وقع او لم يقع حتى يلزم
كفر الحكماء والشيخ على ما علم [illegible] يقابل المراد من العاقل الاول هو العاقل
الذي يعلم الجزئيات المتغيرة بوجه كلي لا بوجه جزئي وذلك العاقل هو العقل او
النفس فالعاقل الاول في عبارة الشيخ هو العقل الاول او النفس لا من يكون جز
ئيات المتغيرات بوجه كلي دون جزئي الا ان عبارة تعم الواجب جل سلطانه

ومن لم يعلم من الواجب جل ذكره والعقول والنفوس فيجب توجه التكثير فكشف بذلك ما ذكره

من التكثير لا يتوجه الا على [illegible] وهو من كلامه ما يعني به معنى كلامه تفسير العد

او معنى مقصود الشيخ فرجع الى شرح بعض [illegible] بحث الجزئية فيعقل كل بعض كلي

اشارة الى ادراكها من حيث طبايع مجردة من المتصفات والتغيرات وقيد تغيرها من حيث

اسبابها يكون الا وادراك تلك الاشياء مع كونها كلية تغيرها فرعي وذاته مستورة

الى اسبابها ونوعها في شخصه منحصرة الى اسباب طبيعية النوعية موجودة في شخصه وذلك اسبابها

غير موجودة في غير ذلك الشخص لكن يعقل غيرها موجودة في غيره والمراد من تلك الاشياء

ما يجب بسببها من حيث هي طبايع ايضا يعني كان الاشياء الجزئية يعقل من حيث

انها طبايع كلية سببها ايضا يعقل من حيث انها طبايع كلية طبيعة منحصرة في فرد

واحد تخصيص الصفة تخصيص تلك الجزئيات بصفة وكذلك الصفة لاسبابها

مبادئ تلك الجزئيات من حيث هو وهي لا يكون معلولا للطبيعة فقط

ولا للطبيعة علة من حيث هو كلي كما ذكره ومعنى شرح هذا [illegible]

يوجد [illegible] قوله وكان الكلام في الجزئيات من حيث هي طبايع كلية الى ما نشاهده الا

الطبايع المعلوم من ذلك ان الكلام في الجزئيات من حيث هي جزئية والوجه في ذلك

انما يشاهد في ان العلم بالاسباب الجزئية العلية بجزئيها من العلم بالاسباب الجزئية الى العدد

بالاسباب المعدة كاف فيه لان العلم بكيفية [illegible] الجزئي يتوقف على العلم بكون

تلك [illegible] عنده معينة في وقت معين وكون تلك في تلك المعدة في ذلك — كذا نسخة

وكل من يعتبر وجود في شخصه شيء والشيخ ايضا قال يعقلها فمن انتقل اليها فالواجب

لا وجود له بحيث لا يكون عند الجزئيات على ما هي عليه فيه الآن والماضي والمستقبل

فيوجب صفة ذاته من تغيير يوجب ان يكون عند الجزئيات الوجه المتعدد بها عن [illegible]

الذي في كلامه ومقصوده ان الواجب يعقل لما كان موجد الجميع الاشياء والعلل

المعلولات المنتهية الى الجزئيات المتغيرة المتشخصة بكون كل واحد من الجزئيات المتغيرة

معلومة له [illegible] على الوجه الكلي الذي هو من الازمان والدهر وان العلم الذي

يكون بهذا انما يكون [illegible] [illegible] سابقا وعلم الواجب جل شانه ليس

الا بعينه [illegible] معلول لعلة ومعلوم [illegible] معلوم موجب على [illegible] فرة عن ذلك
زمانيا فيقيس في علمه لما يكون وكان ويكون في علمه انه ثابت بعد كونه كما كان قبل كونه
والاحوال كان ويكون كائن الا في العلوم الممكنات وبالجملة ادراك الجزئيات متغيرة بالوجه
الجزئي متغير من حيث انه من المحسوس [illegible] فانها من هذا [illegible]
لجميع الاسباب الحاصل [illegible] الجزئيات والواجب حتى يرى [illegible]
لان الكل معلول له فيعلم الجزئيات المتغيرة على الوجه الكلي من هذه الاحاطة لجميع الاسباب
وهذا القسم من العلم يكون اتم العلوم واكملها ويكون متعاليا عن الزمان وانه بوجه ليس
مقصورا [illegible] فلا يعلم الجزئيات المتغيرة بالوجه الكلي الذي لا يتغير ولا يعلمها بالوجه الجزئي
المتغير [illegible] على ما يتوهم من كلام الشيخ والعلم ان [illegible] شرح كلام الشيخ
[illegible] في شرح الاشارات بوجه [illegible] عليه الاعتراض ثم [illegible] عليه ولا بأس بان ننقل
بعبارته قال [illegible] الكلام كالنتيجة لما تقدم وهو ما حصل من المباحث المذكورة من ان الواجب
الوجود ليس موضوعا للتغير [illegible] ان يتبدل صفة [illegible] التفصيل [illegible] الحكم

بوجه [illegible] فنقول ان الكل معلول موجب للعالم [illegible] والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
[illegible] لا يجب ان يكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلي الذي لا يتغير
بتغيرها [illegible] السابقة [illegible] في تخصيص بعض
الاحاطة بالحكم [illegible] لان الحكم بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
[illegible] لم يمكن [illegible] الواجب بالكل وان كان كليا وكانت الجزئي
المتغير من جملة معلولاته وجب ذلك الحكم ان يكون عالما [illegible] لا يجوز
ان يكون عالما [illegible] لامتناع كون الواجب [illegible] تخصيص ذلك الحكم الكلي
[illegible] في بعض الصور [illegible] ومن الجزئي [illegible] ولا يجوز ان يقع
مثل ذلك في المباحث المعقولة لامتناع [illegible] الاحكام [illegible] والصواب
ان [illegible] بيان هذا المطلب [illegible] ان [illegible] العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
لا يوجب الاحساس [illegible] ادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا يمكن الا
بالالات الجسمانية كالحواس [illegible] والادراك [illegible] ان يكون [illegible]

لايتغير لا محالة فادراكه على الوجه الكلي مما يمكن ان يدرك بالعقل والمدرك
بعد الادراك يمكن ان لا يكون موضوعا لتغير بل كل ما هو عاقل يمتنع ان يدركه
على الوجه الذي انتهى كلامه بالفاظه وفيه بحث لان ما اورده عليه بقوله والعلم
الذي هذه نصفها بسبب ذاته فوقه فالصواب انما يتوجه على قوله وتشخصه بالاعتبار ما هو
معه لينتج كلي او شخصيته واما قوله وادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة
لا يمكن الا بالالات الجسمانية ثم لان ادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة
انما يكون بالالات الجسمانية بالقياس الينا بالنظر الى الواجب جل شانه
على ما قرره ايضا ما ذكره بقوله فالصواب ان يوخذ الى اخره فهو التغير والا الامر
الذي ورده ايضا اما اولا فلانا لا نسلم ان ادراك الجزئيات المتغيرة من حيث
انها متغيرة بالقياس الى جنابه جل سلطانه وهو كوصريح وقد تنافيه واما ثانيا
فلان الجزئيات المتغيرة من حيث انها متغيرة تكون معلومة له تعالى ومعلوم
ان العلم بالجزئيات المتغيرة من حيث انها متغيرة يكون مختصا لكونه بجزء الاحساس

والاحساس مستحيل بالنظر الى جنابه جل سلطانه فيلزم ان لا يكون معلوما له العلم به
فلزم بوجوب العلم بالمعلوم كلب فهو تمييع حافظ على الواجب جل شانه بجميع الاشياء
وهذا القول كونه صريح فقد علمت ما فيه وما نظره كالقول بعدم العالم
وان اريد بما ثبات ادراكها معلوم هو فوقه وان اريد ما ثبات ادراك
المحسوسات والمتخيلات والفرالجر ونحوه ادراكها راجع الى المحسوسات والمتخيلات
وكذا فقوله صوريهما ورد عليه ما ورد على اختيار الشق الاول وهو انهم لم يثبتوا
ذلك فهو موقوف مما ذكرنا ان يمكن اثبتوه الواجب جل شانه الا الاحساس والادراك
ادراك الذي يكون بالالات الجسمانية لا العلم بالمحسوسات والمتخيلات فان تنفيه من حيث
انها محسوسات ومتخيلات معلومة له تعالى لكن لا بالالات الجسمانية وبالجملة
المحسوسات والمتخيلات سواء اخذناها باعتبار الوجود والعيني او باعتبار الوجود
الظلي يكون معلومين له تعالى بذاته كما علمتها بما مر الزمان والدهر على ما علمت
غير مرة فظهر بذلك مما ذكرنا انه يمكن اختيار كل واحد من شقي الترديد فيهم

لا من ان الكلام في الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا مانع لا يعرف في الجزئيات
المتغيرة يمكن تعقلها من وجه كلي وليس الكلام فيه بل في الجزئيات المتغيرة من حيث
المحسوسات والحكم بان علمه تعالى بها على سبيل الاعتبار على ما اختاره المحشي من ما عرفه مرادا في
هو نفي ما سابقه و ... ان يبين انه في ... ما سابقها ما ذكره المحشي
في الحواشي السابقة وكان فيما بعد لكن لم يحصل حتى التحقيق   العلم التام [illegible]
العلم التام هو العلم بجميع جزئيات العقد ... احدى المقدمات المذكورة هي ارتفع
مقدمة ... ان ... جل ذكره ما يعلم الجزئيات المتغيرة على الوجه الجزئي ...
ان كل موجود فهو في سلسلة الحاجة مستند الى الباري تعالى ... ان العلم التام ...
التامة يستلزم العلم بالمعلول ولا ... ان العلم الباري هو اتم العلوم   ثم ذكر التحقيق
في التحقيق ... كان تحقيق الكلام ... ذكره المحشي ان التحقيق
في هذا ... المحشي كان المحشي ... لكن قول ... الحكماء ...
... الحكماء المحققين ... فيكون كلام ...

لا فرق في ... على الشيخ ... في الاشارات ... الايضاح وقد
فيها معنى ... معه الحكماء والتحقيق منه ...   ولا الحكم اي لا الحكم وذلك ...
اي المتعلق ... لا يمكن ... ان يكون ...
متغيرة لا ... سواء كان موجودا ... ولا بعده   ... الاول اراد ...
الاول ... اي يكون متعلقا ... الامكان ... بالالات الجسمانية
جهة النفس المجردة بالرجوع الى المحسوس ...   ... اي ما ...   ... ولا يعلم
وذلك ... القول ... لا يعلم في ... كما ذكره ...
ان ... بالجزئيات المتغيرة من حيث ...
متغيرة لا ... من حيث هي ... لا ... بالجسماني
... فلا واجب ... بالجزئيات المتغيرة من حيث انها متغيرة ...
... في العلوم ...
...   ولا الحكم ... اي لا الحكم ...   ... اي ... بعض ...

من وقع هو فاعل حقيقة فحينئذ يتوجه كان هذا اشارة الى ان كلام الله
في شرح الرسالة صحيح في نفسه لا يرد عليه ما توجه كلام الفلاسفة وقد عرفت ان معنى
كلام الفلاسفة ليس الا ما ذكره العلامة في شرح الرسالة . منطبقا وغير منطبقة
الحركة موجودة في الزمان على سبيل الانطباق لان الزمان مقدار الحركة القطعية
فالحركة والزمان بينهما انطباق وجزء الحركة القطعية من الاشياء الزمانية موجو
دة في الزمان لكن لا على سبيل الانطباق لان الزمان امر غير قار الذات فالذي
ينطبق عليه يجب ان يكون ايضا غير قار الذات وليس من الاشياء الزمانية غير قار
الذات سوى الحركة فلا يكون موجودا في الزمان على سبيل الانطباق سوى الحركة
والا لم يكن الاجسام في الزمان واعلم ان الاجسام اذا اخذت من حيث
انها اجسام مع قطع النظر عن وقوعها في الحركة والسكون ووقوعها في التغير ليست
في الزمان بل يكون من قبيل الثابتات   لفقدانه اي لفقدان الحوادث
اليومية في الزمان الماضي لا لفقدان الماضي في الزمان الماضي .   لفقدانه اي لفقد

ان القدر   من هذا القبيل اي من قبيل نسبة الفلك الى الزمان يعني ان اختلاف
نسبة الفلك الى الزمان باعتبار اختلاف الزمان لا باعتبار اختلاف الفلك لان
الفلك قديم عندهم وايضا قد عرفت ان الاجسام اذا اخذت باعتبار انها اجسام
من دون اعتبار وقوعها في الحركة والسكون يكون من قبيل الثابتات فلا يكون في
الزمان فكذلك نسبة الواجب الى الزمان   فانه هذا التغير راجع الى المجرد المذكور
فيه بغير المجرد راجع الى المجرد المذكور   فاعلم ذلك كانه اشارة الى ان التغير
والتجدد باعتبار الاضافات انما يحصل هذا التغير والتجدد في الزمانيات لا بالقياس
الى الواجب بل مطلقا ايضا على ما قال العلامة الشيرازي في شرح الاشراق وفي
ان يعود ويختلف ان ليس للحق اي الواجب اضافات مختلفة توجب اختلاف حيثيات
فيه بل اضافة واحدة هي مبدأ لتصحيح جميع الاضافات كالرازقية والمصورية ونحوها
ولا سلوب فيه كذلك بل له سلب واحد يتبعه جميعها وهو سلب الامكان فانه
يرجع اليه سلب الجسمية والعرضية وغيرها كما يدخل تحت سلب الجمادية عن الانسان

[illegible]

متغيرة وانه زيد فهو وان كانت السلوب تتكثر على كل حال ثم وقعت في المتشعبة

من المصنوعي غيره الكتاب ثم حدده في كلام غيره واعلم ان الغرض من هذا الكلام

هو ان السلوب المحضة قد تكون باعتبار جهات مختلفة موجودة في ذات مسلوب عنه

كسلب الحجر عن الانسان فانه باعتبار جهة الجسمية في الانسان وسلب الشجرة

عنه فانه باعتبار جهة النامية فيه وكسلب الفرس عنه باعتبار جهة الناطقية فيه فمثل

هذه السلوب توجب التكثر في ذات مسلوب عنه وقد تكون السلوب المحضة غير موجبة

للتكثر في ذات المسلوب عنه كسلب الامكان عن الواجب تعالى فان هذه السلوب

على السلوب من غير تكثر في ذات المسلوب عنه فانه يرجع جميع هذه السلوب الى سلب الجسم

ودون الجسم يجري الاوصاف غير متقررة على ذاته تعالى وما كان في حده كذا

من قبيل السلوب والاضافات التي لا توجب التكثر ولا توجب التغير في ذاته تعالى

علم الاشياء على انه يعني [illegible] ان يكون مختصة بالنسبة الى السلوب

يعني ان الواجب جل شأنه يعلم الجزئيات المتغيرة من حيث انها متغيرة الا ان

الالات

الآلات الجسمانية كما يعلمه من اشياء ما يكون بالالات الجسمانية ... الى ادراك

الجزئيات المتغيرة من حيث انها متغيرة بالنظر الى ... على خلاف ما

ادراك ... [illegible] ... زمانا

محصور من المتكلم ... الى ... هذا المعنى ... بالقياس الى

جل سلطانه ... المقصود وانه يلزم من علم التغير في ذاته عدم التوقف

مطلقا لانه ... الحكم ... بالقياس ... الواجب جل ذكره الى

المستقبل ... المقصود ... بالقياس الى ... وجميع ذلك مقصود بالقياس الينا

فلا ... المحقق ... الى ان ... من ... فقد في

كلام الفلاسفة والتفصيل ... كلامهم ... على ما ذكره في شرح

... في ... ذكر ... كلام الشيخ

... الذي ذكره في شرح ... [illegible] ... كان الشيخ

... من ... كلام الفلاسفة ... ان

بالمعنى المصطلح و ثانيا ان الكلام في شمول العلم للمحسوسات الزمانية و الجزئيات المتغيرة [illegible]
بناء على استلزام التغير في العلم كما صرح في الكشف بجميع [illegible] التوجيه من جانبهم [illegible]
كلامه وقد عرفت فساده من غير [illegible] و من امثاله ان المراد به صاحب الكشف
ولا يخفى ما فيه كما [illegible] المراد [illegible] المعلق [illegible] في توجيه كلام
الفاضل ان المراد من [illegible] انه تعالى يعلم الجزئيات على الوجه الكلي [illegible] يعلم الجزئيات
على الوجه الجزئي [illegible] بالكل اي بكل الموجودات بحيث لا يعزب عنه شيء منها لا انه تعالى
يعلم بعضها ولا يعزب عنه بعض [illegible] الحكماء فيجب ان يكون توجيه
لكلام المعلق [illegible] ما ذكره [illegible] من ان معنى
قولهم انه تعالى يعلم الجزئيات على الوجه الكلي [illegible] يعلم الجزئيات [illegible] بالكليات
من حيث عدم التغير و فيه ان ما ذكره [illegible] الحكماء [illegible] ذكره لتوجيه
كلام [illegible] كلام الحكماء [illegible]
بعض الفضلاء [illegible] ان [illegible] يعلم الجزئيات على وجه كلي [illegible]

ولعله

والمراد ببعض الفضلاء هو صاحب المحاكمات [illegible] كلام الحكيم [illegible]
[illegible] في [illegible] و [illegible] الحكيم و الشيخ في الاشارات لان صاحب المحاكمات
[illegible] كلام الشيخ و غيره من الحكماء [illegible] في شرح
الاشارات [illegible] صاحب المحاكمات [illegible] كلام المعلم
[illegible] و يمكن ان [illegible] المراد [illegible] و لا يخفى
ما فيه [illegible] من [illegible] و يمكن ان يرجع قوله
[illegible] الذي ذكره بعض الفضلاء [illegible] التوجيه الذي
ذكره المعلق [illegible] ما فيه [illegible]
الا ان [illegible] ولا يخفى ما فيه [illegible] الجزئيات
على [illegible] بالكليات من حيث عدم التغير فيكون [illegible]
[illegible] بالجزئيات [illegible] اكثر [illegible]
كون [illegible] بالكل اي بكل الموجودات بحيث لا يعزب عنه شيء منها لا انه يعلم

[illegible]

بعضها وثبوت هو بعض آخر كما هو شان الممكن فيكون مال هذا هو الذي ذكره بعض

الفضلاء والتوجيه الذي ذكره المصنف واحد اقول لا شبهة انه يجب ان يراد

ان علم الواجب جل شانه بمعنى ما ينكشف عنده ذاك فلا يرجع الا على حدس يحكم في

ذلك وبالجملة قد عرفت فيما سبق ان مناط علم الواجب تعالى بالاشياء سواء كانت

زمانية او غيرها نسبتها اليه بوجوداتها وحقيقتها ولا يلزم ان يكون علمه تعالى بها زمانيا وحادثا

وقد عرفت استحالة ان يكون علمه جل شانه بالاشياء هو حصول ذاته عنده ذاته

وعلمه بذاته فان الاشياء معلومات لا علوم وهو اما اجمالي اي العلم المقدم

على الجزئيات الزمانية فان قيل ما معلومه اه هذا سؤال تحقيقي وارد على

المقام بانه بالاعتبار هو الذي قال اي العلم الاجمالي اقول لعل المراد من الاعتبار

هو الاشتهار ان المذكور من احدهما في كلام المصنف والآخر في كلام صاحب المحاكمات

وهي من ان الفعل انما الواجب جل ذكره بعلم الاشياء وقبل ايجادها ووجودها كليا وجزئيا لا

ما يوجد من الثاني وليس المذكورين في كلام المصنف وصاحب المحاكمات واما

تفصيلا

تفصيلي اي العلم المقدم على الجزئيات الزمانية اما تفصيلي اه والمراد من هذا العلم

التفصيلي المقدم هو المرتبة الاولى والمرتبة الثانية من العلم التفصيلي للجميل اه

صور الكليات كما قد عرفت فيما سبق واما ما عرفت من العلم التفصيلي المقدم هو ان يعلم وله

فان كل شخص من الاشخاص قبل ايجاده ويكون معه ما يوجد كما هو في شخص

فتدبر قد عرفت ان علمه تعالى اه قد عرفت ايضا انه لا تعلق له بحادثة

لم يناسب هذا المذهب الاشعري حجة الكلام عليه انه يلزم ان حكم

ازلي في الاشعري كيف بحكم بان فاعلوا الكلام النفسي يكون الامر والنهي الاخبار قديم

فيه فلا يكون زمانيا والحكم بانه لا يكون حكما حادثا وعلى ان حكم العبد حادث

واما المعتزلة فلما لم يقولوا بالكلام النفسي لان الكلام النفسي عندهم غير معقول لم يعرفوا

بين حكم العبد وحكم الله فكما ان حكم العبد حادث زماني كذلك حكمه تعالى

حادث زماني وهذا مذهب المعتزلة فمذهب المعتزلة ففيه مجال بان حكمه

لا يناسب الا مذهب الاشعري من تخصيص الحكم بالعبد هو ان الحكم الالهي لا يكون

زمانيا مطلق التغير الى الحادث سواء كان حكم الصدور وحكم الواجب جل شانه على مذهب
المعتزلة فلا يلزم منه ما هو المطلوب من ابطال الثبات ان علمه تعالى لا يختص بما في الازل فاذا
كان محكوما حادثا زمانيا يلزم ان يكون علمه ايضا حادثا زمانيا وهو نقيض المطلوب
زمانيته وجودي والكلي انما هو الوجود والتكلم معناه خلق الواجب جل شانه على
مذهب المعتزلة ان يتكلم وايجاد الكلام في محل وجوده جل شانه لا يجوز ان يكون
زمانيا لانه قديم مرتفع عن الزمان فاذا اتصف بوصف محال ان يكون موصوف الوجود
والتكلم معناه خلق الواجب جل شانه ولا يكون في الحال فلا حاجة الى ذلك ابطال
ذلك المعلول قد مضى الا ... فكيف لا يكون حكما عالية والتكلم ان انكشاف
الحادث ... بعكس لان القول بانكشاف الحادث ... وهو ايضا
لان الواجب جل لا يكون الانكشاف حادث ... انما هو الحادث ان
هو المنكشف لا الانكشاف فما ذكروا انما هو القول بانكشاف الحادث لان حتى الانكشاف
الحادث بحسب الازمان ... تحقيق كان ... وسكون الان

ما علم

في علم الواجب جل شانه بمعنى انكشاف تحقق كان وكان وسيكون فهو يدل على
ان في علمه بمعنى معلوم تحقق كان وكان وسيكون فهو حق ولا نزاع فيه فعلى ذلك
بحث لا حق فيه ذلك بحث هو ان الحادث الزمانية ما كانت بعد ما
بعض مراتب علم الواجب جل شانه ولا شك ان ذاته متغيرة فيكون هذه المرتبة
من العلم متغيرة بتغيره فكيف يمكن ان يقال تعلق العلم بكونه متغيرا بتغير
الامر كالعلم بالكليات وهذا البحث مدفوع لان الحادث الزمانية لا يكون الا معدومات حقيقية
و ... العلم بهذه الجهة كان العلم بمعنى معلوم لا العلم بمعنى الانكشاف
على وقت غيره من العلم الحادث بل هو عبارة عن العلم المتقدم على الحادث
ويعلم من هذا الكلام ان الواجب الوجود جل شانه علمه بها قديم والاخر حادث
وهو وقت ... ولكن متغير ولا ... وان كان العلم الحادث
المتغير لانه العلم المتقدم على الحادث في حين وهذا من هنا الواجب
بل ذكره بعين هذا حادث متغير والاخر حادث غير متغير وقد عرفت بطلانه

وذلك . وعبارة الملخص تقتضي نفي المحصور بحادث ازلي فقد وقفت ان هذا
الا قضية انما يجب بانقواه من كلامه الا انه هو معنى كلامه . وقد وقفت
ان هذا التاويل غير مرضي عند العلماء يفهم من هذا ان غرضه من كلام الحكماء
توجيه كلام المصنف مع توجيه غير جليدة لا يناسب هذا التوجيه من جانب [illegible] لان المصنف
في شرح رسالة مسئلة العلم التوجيه المرضي عنده على نقد المحشي يناسب هذا وفيه انه
لم ينقل كلام الحكماء لتوجيه كلام المصنف وذكر كلام الحكماء مع ذكر توجيه مناسب انه كما ثبت
لمناسبة المقام لتوجيه كلام المصنف وايضا قد علمت ان مال التوجيهين واحد
وخلاصة ما حصل من الابحاث وعلمت ما ذكره في دليل نفيه حصر العلم هو تحقيق
تحقيق المصنف بقوله لانه باطل من حيث هو ولا من عنده وكان المحشي نقل بعض
وجوه مفاسده ما ذكره في الحواشي السابقة وهنا قال وعلى هذا ما حصل انه لكن من
المصنف من يعرف ان ما ذكره المحشي في مبحث العلم في الملاحظات كثيرة على ما هنا
في موضعه وان كان قد يطلق المحقق امر لا يلزم من كون العلم [illegible]

احكام العلم

حاصل الكلام ان المحشي بسبب الذي ذكره انه لا يكون علما بالمعلوم [illegible] لان الوجوب
[illegible] لم يكن حاصلا من العلم لم يلزم ان لا يكون حاصلا من ازلية الحوادث لكن
مثلكه من الوجوب بناء على ان ما نفي ان الجسم لا يلزم منه اجتماع الوجوب والامكان
في الحوادث العدم ان العلم [illegible] يكون تابعا للمعلوم هو العلم الفعلي لا ان علم الفعلي
ما كان سببا للمعلوم فيكون المعلوم تابعا للعلم الفعلي [illegible] العلم الانفعالي لم يكن
سببا للمعلوم بل يكون مسببا فيكون تابعا للمعلوم وقد وقفت انه ليس علم الواجب
حصولي [illegible] بجميع الاشياء الا انه [illegible] ليس علم انفعالي فالقول بان علمه
تابع للمعلوم [illegible] بالاشياء علم فعلي لكن لا يكون علما تابعا نظرا الى
افعال العباد [illegible] قدرة العبد واختياره دخل [illegible] فلا جبر ولا تفويض بل امر
بين امرين ويمكن ان يقال ليس المراد بتبعية العلم للمعلوم [illegible] كون العلم منفعلا بل
بانه تبعيه هو ما ذكره [illegible] المحشي [illegible] ان المراد بالتبعية [illegible] العلم
في الازل واستلزامه [illegible] واخذ العلم من حيث انه حكاية عن المعلوم المعلوم

يمكن عنه فيكون المعلوم سببا للعلم وهو العلم بما يمكن الحكاية بانه للمحكي عنه
وهذا المعنى لا ينافي كون العلم سابقا في نفس الامر لمعلومه لان عنوان الحكاية غير اعتبار السببية
والتقدم الاعتباري لا ينافي هذه الاحكام   كما لا يخفى اي لا يخفى ان العلم يكون علة
وموجبا لما يحدث كما في افعاله تعالى   وهذا معنى الاطلاق يعني ان كون علم الواجب
جل شانه علة الوجوب للحادث مطلقا سواء كان فعل الله تعالى او فعل العبد الذي يقع على وجه
المصالح بل باختيار العبد وقدرته فان فيه ايضا يقع على الاقل على مذهب الاشعري
وفيه نظر لانك قد عرفت سابقا ان علم الواجب جل شانه بالاشياء لا يكون الا انعكاسيا
وما يكون له علم انعكاسي لا يفعل من الواجب جل ذكره بالنسبة الى افعال العباد ولا يكون الا انعكاسيا
مفيدا للوجوب فانه ما في الباب ان علم الواجب جل شانه لا يكون مفيد الوجوب
افعال العباد بحيث لا يكون لقدرة العبد واختياره مدخل اصلا وسيجيء ما يؤيده كيف
في ذيل التفصيل   الاسباب الاول المراد بها الاسباب التي يكون بعد اختيار العبد
وما هو باختياره سببا قريبا مثلا او الارادة مثلا كالكتابة مثلا فان القلم المداد

والقول

والنظر من جهة ان السبب البعيد للفعل هذا ان هذا السبب موجود الشيء من الاجسام
فاما بعض بمثابة الحركات التي يكون وصفه في وجود الكتابة فالسبب القريب
هو الحركات وهذا السبب البعيد هو عدة امور في نظرنا السبب القريب
مستقل في تعدده من نظر الى السبب البعيد الذي ليس بقدرة العبد ... ان العبد مضطر
في فعله ... فان قولهم لا جبر ولا تفويض بل امر بين الامرين هذا وقت
مرادا   لا جبر ولا تفويض هذا ما روي عن الامام الهمام مولانا الصادق عليه
وعلى آبائه الطاهرين الصلوة والسلام فالاسباب البعيدة مع الاضطرار والقريبة
مع الاختيار فالانسان ليس بمجبور مطلقا ولا مفوض مطلقا   بل الفعل
الا ما دام الفعل بالنظر الى المجموع ان قدرة العبد من جملة الاسباب
فاذا لوحظ الفعل من حيث حضور جميع الاسباب المتسلسلة المنتهية الى ذلك
الفعل فهو ... واذا لوحظ من حيث حضور جميع الاسباب المتسلسلة المنتهية
وحيث ذلك ... ليس بمقدور للعبد   علم من اهل بيت النبوة ...

الا هو الامام مولانا ... ابو علي ... اله الطاهرين المعصومين صلوة وسلام وكيف

لا يتصف ... على الاجمال ويجب ان يكون عينا كما انه يجب ان يكون نفس العلم

على التفصيل ... وكذا حكم سائر الصفات الكمالية . واقول قول من قال آه

وهو ... كلامه عليه السلوة ان كمال ... الاخلاص ... فكذا ... الصفات الحقيقية ... فيلزم ان يكون صفاته ... كما ...

... فيلزم ... الكل ... ونفي ... عنه

... فيل ... على ... الفيض ... الذي ... المتكلف

في ... صفاته ... الموجود ... بعينه ... الذات ...

قيام الموجود ... العالم ... بنفسه ... الموجود قائم

به الوجود والعالم ... العلم والقادر ... القدرة ... مقتضى ...

... الدليل على عدم قيام العلم والقدرة وكذا سائر الصفات ...

موجود عالم قادر ... قيام ... ان ...

التي على

التي ... يقوم ... ان ... بنفسها ... شي

... يقوم ... العالم والقادر بالنسبة اليه ... عين ... في الخارج ... علي ...

... من حيث ... الصفة بالمعنى ... في الواقع ... في غيره

... عين ... صفاته ... ان ... على

الذات ... ان قيام ... كون الصفات عين الذات من غير تكلف

... الصفة ... يكون عين الذات ... الصفة بمعنى الخارج المحمول على الموصوف

... عين الذات

... مشترك بين الواجب ... الذات ... كانت ... كانت

مشتركة بين الواجب والممكن ... صفات الواجب عين ذاته ...

... الممكن ... الصفة بمعنى الخارج المحمول ... عين

في الواجب والممكن ... الذي ... يكون ... لان ...

... الواجب والممكن ... مع ... الفرق ...

التي على

او كما ذكره [illegible] بالنسبة الى [illegible] وفيه نظر لان [illegible] المحقق [illegible] معنى [illegible] ذكره هو

انه اذا كانت حقيقة الصفة بمعنى مشترك بين الواجب والممكن فلا معنى لتخصيص

ما يخالف صفات الواجب [illegible] ان [illegible] على [illegible] والقول بان

الحقيقة بمعنى لا يكون [illegible] مستند [illegible] ودعوى [illegible] البحث والتحقيق

هي صفة [illegible] هذه الاشارة الى ان حقيقة الحيوان معنى آخر غير المعنى الذي قد عرفت ان

الواجب جل شأنه متصف به [illegible] المحقق [illegible] في رسالته اثبات الواجب

الجديدة [illegible] تعريف [illegible] الحيوان [illegible] واستدل على [illegible] ذكره [illegible]

[illegible] الحس [illegible] ان [illegible]

ليس [illegible] لكنه [illegible] كان [illegible] على [illegible]

بان [illegible] ان يكون [illegible] لكن

يكون [illegible] من [illegible] كلام [illegible]

في شرح اثبات الواجب [illegible] بعد نقل كلام [illegible] [illegible]

الا [illegible]

الاقتضاء الذي [illegible] في [illegible] عليه [illegible] على [illegible]

الشيخ الرئيس [illegible] على ان الحيوة [illegible] وذكره [illegible] مفقودة

في [illegible] وذلك [illegible] سائر [illegible] البحث من [illegible]

[illegible] ويعبر [illegible] الظاهرة [illegible] في كل [illegible] على [illegible]

[illegible] وذلك [illegible] عن [illegible]

في [illegible] الاعضاء [illegible] الروح [illegible] الذي [illegible]

[illegible] الاعضاء [illegible] الروح [illegible]

[illegible] في الاعضاء [illegible]

[illegible] والحكيم [illegible] صاحب [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الاعضاء [illegible]

التي [illegible] القوى [illegible] ان [illegible]

لجميع اقسام [illegible] كان [illegible] الذي [illegible]

للحس والحركة حيث هو كالصفة الحيوة تكون القوى بسببها بما يناسبها وتم تحقيق انه
مراد ذلك وهو ما عدم حرارة وهي المعالج فيه فيتولد من قوة الحس ويمتنع من الحيوة
على ان ستقيم بعضه جاد واما ثانيا فلان المرادات يمتنع سلب الحس والحركة
مع انه ممكن بالضرورة في غير عام لانه غير حاصل في التمام واما فيما قلنا فلان المراد الذي
اورده ثانيا هو ان الشيخ مغايرتها للقوة الغاذية غير وارد وهو مبني على القول الحق ان المراد
بالذبول ذلك لكن بعض الاعضاء قد يعرض له مرض في سن النمو والوقوف
فيفقد قوة الغاذية ويذبل وهو المراد بالذبول حيث ضعف العضو وتعليم
ذلك بعلامات يعلم بها سائر العلامات الذبول بعد الوقوف ويرض وليس
هو الذبول الذي يكون في سن الشيخوخة بعد الوقوف على ان الحق فيه ان المراد
المبني على عدم الوقوف الفرق بين بين الذبول بين مرض والطبيعي واما
ما ذكرنا فلانه قاصر معقول التعقل اي ما قيل هو انما يستدل به فزعه من القياس
انه سد وكان كلا فيه ثم يعرف الغاذية من كونها اصلي بالفاعله وغيا وكره

ملايمها

من الآلات نظرا لما ورد فلان قد يقال لان اقتضاء الذي اورده محل آه
ان المراد ان اللوازم لم يرد قوله بانه صفة يقتضي الحس والحركة فنقول كان ان اقتضاء
الحس يمكن ان يكون بها او باقتضائها فلانه وجب حينئذ في المال وان المراد معنى آخر و
فليتبين حتى يظهر صحته وفساده واما ثانيا فلان ما ذكره بقوله واما ثانيا ان لا
دليل للمراد الذي ذكره المحقق الدواني ان حاصل ذلك جواب ما ذكره الشيخ
ليس مراده على الاحتمال الذي ذكره ولا نزاع [illegible] انه يعود وجود الحيوة
بقوة الحس والحركة [illegible] على [illegible] بحث المقاصد حيث عقب وحق ان
مغايرة المعنى المسمى بالحيوة للقوة الباصرة والسامعة وغيرها من القوى الحيوانية
فلا احتياج الى بيان [illegible] يكون على تقدير كونه [illegible] او
[illegible] فلان ما ذكره بقوله غير [illegible] مفقود [illegible]
[illegible] ان المرادات مغايرة الحيوة لقوة الحس والحركة [illegible] الحس والحركة لكن اذا
قيل [illegible] الحس والحركة [illegible] بين القول [illegible] قوة الحس والحركة [illegible] وجود الحيوة

بدون الشوق الحسي والحركي حتى يلزم ثبوت الحيوة بدون قوة الحس والحركة فيلزم المغايرة
بينهما وأما ما ذكره بقوله وأيضا فهو متوجه لأن الاختلاف الذي ذكره المحقق الدواني
في العضو المفلوج قائم بعينها أيضا فلا فائدة للعدول عن العضو المفلوج الى
[illegible] وأما خامسا فلان ما ذكره [illegible] لا ينفع في دفع الايراد لان
الفرق بين [illegible] وإن كان [illegible] في دفع الايراد [illegible]
على مغايرة الحيوة للقوة الشوقية [illegible] ان قوة الشوقية [illegible]
[illegible] الذي ذكره المحقق
وأما سادسا فلان ما ذكره [illegible] لا ينفع ايضا في دفع الايراد
الذي ذكره المحقق سواء كان [illegible] باثبات مغايرة الحيوة للقوة
او القوة الشوقية [illegible] ان الحيوة موجودة في [illegible]
[illegible] او القوة الشوقية [illegible] والمحقق [illegible] قدس سره
وتخصيص بعض الممكنات [illegible]

[illegible] الا باعتبار [illegible]
باعتبار القدرة لا يكفي في [illegible] باعتبار القدرة يكون نسبتها الى
الفعل والترك [illegible] الى الضدين [illegible] ان القدرة هي [illegible]
والترك وكذا العلم [illegible] بالطرفين [illegible] نسبته الى الطرفين [illegible]
[illegible] او تخصيص احد الطرفين وذلك [illegible] او المخصص احد الطرفين
هو الارادة [illegible] ان القدرة التي هي الارادة لا يكن [illegible] باحد الضدين
[illegible] بالتعلق باحدهما دون الآخر [illegible] الى المخصص
[illegible] عدم الاحتياج الى الارادة [illegible]
القدرة [illegible] القدرة [illegible] نسبتها الى الطرفين
[illegible] الى الطرفين [illegible]
[illegible] تعلق احد الطرفين [illegible] احد الضدين دون الآخر [illegible]
القدرة [illegible] الى المخصص [illegible]

ايضا بناء على انه يجوز ان يكون تعلق الارادة باحد الضدين بوجوده في وقت معين
لذات الارادة لان الارادة صفة شانها التخصيص والترجيح فوجه لان هذا يمنع
في اثبات الارادة لانه لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون تعلق القدرة باحد الضدين
لذات القدرة فلا يحتاج الى الارادة فان قيل لا نعلم ان نسبة الارادة الى الطرفين
والى الضدين على السوية لانه يجوز ان يكون احد الضدين متعينا لذاته لتعلق الارادة به
فحينئذ هو على القدرة لانه يجوز ان يتعين ثم ان نسبة القدرة الى الطرفين والى الضدين
على السوية لانه يجوز ان يكون احد الضدين متعينا قال بعض الشراح في تقرير كلام المصنف وتحريره
انه لما لم يكن [illegible] لم يجز ان يختص بعض الممكنات بالوجود وبعض من الممكنات
لكن لما كان [illegible] فلا يكون [illegible]
تخصيص بعض الممكنات كايجاد العالم بوقت معين مع انه يمكن ان يوجد في وقت
آخر [illegible] وذلك كله [illegible] القدرة [illegible] لا يتعلق الا
بالارادة المخصصة المراد ببعض من الاوقات في [illegible] ان بعض

الممكنات

من الممكنات بالوقوع دون بعض او في بعض من الاوقات دون بعض
مع استواء نسبة الذات الى الكل لا بد ان يكون لمخصص من شانها التخصيص الا وهي
بالارادة [illegible] فيتوجه عليه ان المخصص [illegible] ان يكون [illegible] ذات المقتضية [illegible] معلولا
وبواسطة [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible]
امكان ايجاد العالم في وقت آخر [illegible] في وقت [illegible]
ما ذكره [illegible] فلا [illegible]
انه يجوز ان يكون [illegible] معلولا وبواسطة معلولا [illegible] الايجاب
[illegible] ثبوت القدرة [illegible]
[illegible] اثبات القدرة
[illegible] اثبات القدرة
[illegible] اثبات الارادة [illegible]

آن ذكره في شرح المقاصد انهم حيث قالوا الارادة في الحيوان هو شوق [illegible] الارادة
وداع [illegible] لتحصيله ما يخيل او يتحقق من ملايمته ولما كان من دأب المتقدمين [illegible]
[illegible] هو اشرف فرق المتقدمين [illegible] ان كل ما يوجد بالارادة [illegible] ما يعد [illegible]
عنه من غير ارادة [illegible] في كل موجود بالارادة [illegible] من العلم [illegible] عليه ان
كل ما يعلم لا يمكن ان يراد وقد يعلم ما لا يراد [illegible] المتكلمين [illegible] فمنهم من قال
انه صفة [illegible] العلم [illegible] او محدث [illegible] الارادة من العلم ومنهم من قال انه علم خاص
بان في وجود المخلوقات من المصالح الراجحة [illegible] الايجاد والحكماء [illegible]
العلم [illegible] الكل [illegible] الى كل [illegible] كامه [illegible] يمكن اثبات [illegible]
الواجب [illegible] من [illegible] او وجوده لما كان الواجب [illegible] ذات [illegible]
و[illegible] صاحب الارادة [illegible] ان يكون [illegible] كان [illegible] ان يكون [illegible]
كان الواجب [illegible] صاحب الارادة [illegible] غيره واعلم ان المحقق [illegible]
في رسالة اثبات الواجب [illegible] ان مبادي الافعال الاختيارية [illegible]

[illegible] لا [illegible] مقصود [illegible] عن [illegible] بكتاب [illegible] ان [illegible] والمسلع [illegible]
يحصل من غير اختيار [illegible] الشوق [illegible] التقوية [illegible] امور [illegible] امور [illegible]
[illegible] تحقيق الثواب والعقاب [illegible] ذلك [illegible]
ان [illegible] الانسان [illegible] صاحب [illegible] المعطرين [illegible]
[illegible] ان الثواب والعقاب [illegible] ليس [illegible]
ذلك [illegible] من [illegible] ان يكون [illegible] عن ذلك [illegible]
انتهى [illegible] لم يكن الثواب والعقاب [illegible] لا يستحق [illegible] المحققين
[illegible] فيما [illegible] ترجيح [illegible] كان [illegible]
في [illegible] المعتقدات في [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] على [illegible]
والنهي عن المنكر [illegible] من [illegible] النفس [illegible]
في الواجب [illegible] المحققين [illegible] فتدبر [illegible]

التقريب لان العدد وان كانت [illegible] على الالات يلزم ان يكون [illegible] وجد [illegible]

فذلك لان مذهبه انه لا يقدم سوى [illegible] واذا كانت حادثة معلقة [illegible] يجب ان يكون

مستندة [illegible] الارادة [illegible] فيلزم منه   ما هو بالقصد واعم القوم

فرق بين القصد واللزوم [illegible] بالقصد الاول [illegible] واللزوم بالارادة [illegible]

التمام [illegible]   فان قلت اذا كان [illegible] من صدور

المقدمتين مع توضيحه   وجواب [illegible] في جواب [illegible] عن سوال [illegible]

معارضة [illegible] في جواب [illegible] وكان جواب [illegible] من سوال [illegible] جواب

[illegible] عن سوال [illegible]   [illegible] بالتخصيص لكن [illegible]

الترجيح بلا مرجح [illegible] الترجيح بلا مرجح [illegible] الترجيح [illegible]

الذي [illegible] من الترجيح بلا مرجح [illegible] ان الترجيح [illegible]

انما يستلزم الترجيح بلا مرجح اذا لم يكن ترجيح بالارادة [illegible] واذا كان بالارادة لا يستلزم

الترجيح بلا مرجح فالترجيح بلا مرجح لا يستلزم الترجيح بلا مرجح مطلقا [illegible]

اما اولا فلان الترجيح بلا مرجح بل مطلقا سواء كان في ضمن الترجيح بلا مرجح او لا و

تخصيص [illegible] القصد [illegible] فلانك قد عرفت ان الترجيح بلا مرجح يستلزم

الترجح بلا مرجح مطلقا سواء كان الترجيح بلا مرجح بالارادة او غيرها   كلام

[illegible] في [illegible] والسعد [illegible] الاستدلال [illegible] ان الا

[illegible]

اللازم [illegible] اذا كانت [illegible]

هذا الكلام ان الاعتراض على الاستدلال الذي ذكره [illegible] وانت خبير

ان هذا الاعتراض انما يكون [illegible] لو كان مذهب [illegible] او لم

يكن مذهبه ذلك [illegible] من كلام الشيخ

انه اعتراض لا يمكن ان [illegible] ان كلام [illegible] اعتراضا على [illegible] في

تحقيق المقام [illegible] من [illegible] عن سياق الكلام

[illegible]

من حيث انها اسباب وجود تلك المدركات بالحس او العلم ان تلك الاشياء التي تدركها بالظاهرة
والباطنة وتلك بقول الحكماء هذه مدركة الواجب تعالى [illegible] بهذا الوجه ادرى
يدركها لكن لا بالآلات المذكورة تعالى عن ذلك علوا كبيرا [illegible] سبب
نقصها [illegible] المتعلق بصيغة المفعول الى الضمير الراجع الى العلم وقوله والذي
اه الموصول والعائد في محل الجر يكون صفة للمتعلق بصيغة المفعول وقوله المدرك
بالضمير المرفوع فيه راجع الى المتعلق بصيغة المفعول وقوله مدرك بصيغة المفعول
غاية ما في الباب يعني ان مراد المص من الادراك هو ادراك الجزئيات
المدركة بالحواس الظاهرة والباطنة جميعا لا الجزئيات المدركة بالسمع والبصر
فقط غاية ما في الباب انه ورد في الشريعة اطلاق السمع والبصر عليه تعالى دون الشم
والذوق وغيرهما [illegible] ذكره
المحشي من تخصيص الادراك بالسمع والبصر على ما ذكره الشارح [illegible] بعموم لفظ
المص لان المص قدس سره [illegible] الادراك [illegible]

الادراك

للادراك بالسمع والبصر وجعلها في تخصيصه [illegible] مناسب هذا التخصيص لا ينافي
عموم عبارة المتن قيل واقول لا خفاء في ان كلام المص بظاهره عام لكن لما كان
في صدد بيان صفات الواجب التي ذكرها [illegible] ان يحمل
هاهنا على كونه سميعا وبصيرا [illegible] المحسوسات بل الجميع المعلومات وقد ثبت
سابقا بدليل العقل والنقل [illegible]
وان كان [illegible] ان
[illegible] كان غرض المص [illegible] ذكره الوجه
موجها لكن الكلام في المعاني التي هي صفة الواجب تعالى [illegible]
الموضوعة [illegible] اطلاقها على الواجب [illegible] الواجب
مدرك [illegible] ادراك [illegible] موضوع [illegible] ادراك
المدركات [illegible] عليه [illegible] مناسب [illegible] بعموم متن [illegible]
[illegible] كونه سميعا وبصيرا [illegible] المص قدس سره في هذا المحل [illegible]

بمعنى انه تعالى سميع والبصير يطلق دال كثيرا يوهم والكتب السميع بها وصوت بالعبير
والمراد ان لا يعزب ما لا يسمع به لعلمه انه بشيء استعمال تلك الالفاظ في شيء والسمع به حاج
الى الحاسة   وهو قال صدر المدققين كون مادة في ثبوت الواجب
حادثا اي يكون عالما بذاته لا بالالات   الخ من فرض الشركة بيان انه يجب
ان يكون عن الجزئية صفة للموجود في الخارج ان الكلية والجزئية لا تتصف به العلم
بل المعلوم بالذات لا هو العلم على ما عرفت في التحقيق الذي ذهب اليه المدققين الباقي علم
سابق مع ما بين فساده فالعلم قد يكون كما كان فيها ان موجودا خارجيا
متصف بالجزئية ومتصف بالعلم ان علم ان المسموعات والمبصرات وكذا
غيرها على الوجه الذي يكون مدركة بها يكون بهذا الوجه مدركة للواجب حتى
الجزئية بدون الاحتياج الى الالات الا من قال ان الكلية والجزئية صفتا
وصفتين للمعلوم والمدرك بها بل هما وصفان للادراك فلا يصح ان يقول
ان المسموعات والمبصرات في غير الوجه الذي يكون مدركة بها يكون مدركة للواجب

الجزئيا

حتى يثبت ايضا ان تلك الامور مدركة له تعالى على الوجه الجزئي الخ من فرض الشركة و
بناء على اصطلاحهم من ان الكلية والجزئية وصفان للادراك ما يكون تلك الاشياء
مدركة له تعالى على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي كما عرفت في سبق في ما ذهب من كلام
الفلاسفة وان ما الذي ذكرناه مفصل انشاء الله تعالى فيقول فكل ما مدرك من
ويمكن ان يقال ان ما ذكره يتوجه من ان الكلية والجزئية وصفان للمعلوم والا
درك لا للمعلوم والمدرك لا هو مبني على ما مر من ان هذا تحقيق مذهب الفلا
وما ذكره في بحث السمع والبصر من ان المسموعات والمبصرات وغيرهما مدركة للواجب
تعالى على الوجه الجزئي يكون بهذا الوجه مدركة له لكن لا بالالات انما هو مبني على
تحقيق مذهب المتكلمين وهو كلام المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب
اشعار بذلك حيث قال فيها وفي بحث السمع والبصر وسيقع اليه وجه
انه تعالى مدرك للمبصرات والمسموعات على النحو الجزئي بذاته بناء على ما ذهب
اليه جمهور المتكلمين من انه تعالى يدرك الجزئيات بالوجه الجزئي حتى لا يكون كلا

[illegible]

من ميرزا   وما قيل القائل هو المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب الجديدة
دون سائر الصفات حتى لم يحكم برجوعهما من الوصفين الى سائر
الصفات كالقدرة والارادة والحيوة وغيرها حيث لم يرد السمع اي لم يرد
الشرع وهذا دليل على تعليل بارجاع سائر المحسوسات غير السمع والبصر الى العلم
بازائهما اي بازاء سائر المحسوسات غير السمع والبصر   لا يخفى ما فيه هذا جواب لقوله
وما قيل [illegible] ذلك هو [illegible] ارجاع الابصار والسماع يعني ان [illegible]
يكون باعتبار الحكم برجوع ادراك سائر المحسوسات غير السمع والبصر الى العلم يكون حقيقة
باعتبار الحكم بارجاع ادراك المبصرات والمسموعات ايضا الى العلم وهذا الكلام
حق باعتبار علمه ان كل واحد من السمع والبصر ادراك خاص وكل ادراك خاص
راجع الى العلم لا الى غيره من الصفات كالقدرة والارادة وغيرهما فلا معنى لاستثناء
في رجوع السمع والبصر الى العلم دون غيره من الصفات كالقدرة والارادة   قال
مجرد اطلاق لفظي السمع والبصر [illegible] وما ذكره المحقق بقوله مع ان ظاهر المنقول من الشرع

بالمغايرة الذاتية والحاصل ان المستفاد من الشرع انما هو اطلاق لفظي السمع والبصر عليه
تعالى لا اثبات معنى السمع والبصر ان معنى السميع هو العالم بالمسموعات ومعنى البصير هو
العالم بالمبصرات واثبات علمه بجميع الاشياء كلياتها وجزئياتها حيث لا يعزب عن علمه مثقال
ذرة [illegible] لا ثبت بالشرع الا اطلاق لفظي السمع والبصر عليه تعالى   فيه بحث
ان الاعتبار [illegible] والاشارة الى جواب الامر الباعث للشيخ لا شيء [illegible] العلم بها
ان لا معنى [illegible] الا الادراك [illegible] لا معنى للسمع الا الادراك بالمسموع
ومما يتحاشى [illegible] ان السمع والبصر بالنسبة اليه تعالى ادراك المسموعات
والمبصرات [illegible] والتشكيك ان هذا الادراك قسم من العلم او وجه
لارجاع السمع والبصر الى العلم [illegible] وجه لارجاع ادراك سائر الحواس غير السمع
والبصر الى العلم ايضا   [illegible] فالمراد بالعلم التام هو العلم بكنهه ولوازمه
وقوله [illegible] قيل القائل هو القاضي عضد [illegible] والاستدلال [illegible]
هو قوله وضعفه ظاهر [illegible] والجواب ان كلامه [illegible]

[illegible]

حادث وهذا الجواب انما يتم على مذهب الشيخ الاشعري من ان صفاته تعالى زائدة قديمة
والتعلقات حادثة واما الجواب على مذهب المعتزلة قدس سره من ان
صفاته تعالى عين ذاته فان يقال ان احتياج السمع والبصر الى المسموع في المبصر
يكون اذا كان ذلك الادراك انفعاليين بالتين جسمانيتين كما في السمع
ايضا واما اذا كانا فعليين فلا لان ذلك موقوف سابقا انه ليس بشيء [illegible] التعقل
اصول ان مناط علم الواجب تعالى [illegible] بوجود الاشياء وحقيقتها بل مناط علمه
بالاشياء [illegible] كلياتها وجزئياتها ومسموعها ومبصرها ما هو [illegible] تعالى ذاته
البسيط المحض عين ذاته تعالى ولهذا علم الواجب بجميع الممكنات سواء كان بالكليات
او بجزئيات مجردة او المادية او المسموعات او المبصرات يكون ازليا لان
مناط الانكشاف في جميع الاشياء عنده تعالى انما هو ذاته تعالى لا غير والحادث والتحيز
والتغير وكذا غير التغير ايضا انما هو المعلوم [illegible] هذا التعلق ان ما ذكره المحشي
في هذا المقام [illegible] ان يقال ان كلامه مجمل وما ذكرناه هو المفصل

قال مشتركا بين المعنيين الخ اعترض عليه بانه ليس في كلام الشارح قدس سره بل هو
[illegible] وما ذكره الشارح قدس سره هو ما ذكره المحشي [illegible]
[illegible] الخبر [illegible] راجع الى الخبر وفي ورد من جهتها
راجع الى التكذيب لا الخبر اللفظي في مورد وهو معنى المتكلم راجع الى الكلام
[illegible] المتكلم اي ايجاد الكلام [illegible] تكلمت كلاما [illegible] ان
الكلام هاهنا بمعنيين احدهما المعنى المصدري وثانيهما معنى ما به التكلم وان كانا في ورد
تكلمت كلاما [illegible] تكلمت [illegible] يكون الكلام فيه بمعنى
ما به التكلم فنسبة الكلام في الكلام [illegible] الكلام الكذب المصدري اي الكذب
صوري الحاصل من انشائه [illegible] الكذب المصدري اي الكذب المصدري الحاصل لا الحاصل
ثابتة من اشتراك لفظ كون الكلام مشتركا بين المعنيين المذكورين يوجب [illegible]
بين المعنيين المذكورين [illegible] موجب [illegible] انما هو عدم
اشتراك لفظ الكلام بين المعنيين المذكورين وكونه [illegible] في احد المعنيين المذكورين

فاذا قال ان يقع فيه الى ان التدافع انما نشأ من عدم فهم اشتراك لفظ الكلام
بين المعنيين المذكورين وجعله بمعنى واحد في القياسين المذكورين واذا قلنا
فيه ان في عدم حصول المطلوب لانه يمكن ان يقع التوجيه كما مر بان يراد ان منع
انما نشأ من كون لفظ الكلام مشتركا في الوضع وجعله بمعنى واحد فيهما حمل على ان
الموجب للتدافع بين القياسين انما هو كون الكلام بمعنى واحد فيهما ولا دخل للاشتراك
في ذلك لعدم الاشتراك موجب لدفع التدافع اي غير معنوي حتى قيل
وانما صفات نفسانية لا معنى لكون الكلام والعلم صفة غير معنوي حتى لو اطلق
المراد بلفظ صفة اسم بمعنى ان يكون المنتظم من الحروف حادثا [illegible] وقال
بعدم المنتظم من الحروف كما في هذا الطور والذي [illegible] انه اسم [illegible] الكل
الذي الحكم على عدم جواز قيام الحوادث على الواجب [illegible] انما هو
الدليل الحكم بكلامه الله وقوله حادث اي قائل الله تعالى [illegible] المراد
بالذات [illegible] فانما بالذات ذات الواجب جل بالقدرة اي القدرة

اتفقا

فعلى الا يتعلق كون ذلك الا قديما وذلك لانه لو كان ذلك الوقوع كل شيء لكن يلزم ان يكون
[illegible] لكن [illegible] سابقة [illegible] وكان [illegible] لذات الواجب
من شانه يكون محدثا يتعلق [illegible] بالقدرة [illegible] من المقاصد والمراد من [illegible] لا
بالقدرة اي لا بالقدرة فقط واعلم ان [illegible] ليس من شرح
المقاصد بل هو ما نقل عنه من شرح المقاصد والموقف من [illegible] عليك
ان [illegible] الكلام بمعنى القدرة على التكلم ليس كلاما بمعنى ان التكلم هو كلام بمعنى التكلم
والكلام النفسي [illegible] على قولنا [illegible] لذا التوقف والحق
الكلام [illegible] الخلق [illegible] والحق [illegible]
ليس صفة حقيقية [illegible] ليس ثابت في الازل
[illegible] من الصفات الحقيقية [illegible] الكلام [illegible] مصدر تأليف
الكلمات او القدرة على ذلك التأليف وحقيقة التكلم مطلقا اي
سواء كان [illegible] الواجب [illegible] لا معنى له

[illegible]

الا ان يصرف عن ظاهره وهو ان يراد بالمدلول المذكور المدلول بالدلالة
العقلية وح فان التكلم الذى هو من صفاته الحقيقية لا ينفك عن الكلام اللفظي وهو اثره
فدلالة الكلام اللفظي عليه من قبيل دلالة الاثر على المؤثر وهذه الدلالة دلالة عقلية والمتبادر
من الدلالة الدلالة الوضعية لا سيما اذا اطلق الدلالة فاطلاق الدلالة وارادة الدلالة العقلية هنا
خلاف الظاهر   ثم على هذا التقدير اى على رأى الاشاعرة ومذهبهم الحكم بان كلامه
تعالى معنى قائم بذاته تعالى وقديم لانه قائل بزيادة الصفات على الذات فى
الواجب تعالى عن ذلك وهذا الحكم ما يصح اذ المراد بهذا الكلام التكلم الحقيقى وهو
القدرة على ايجاد الكلمات لا ما به التكلم الذى هو المتكلم من الحروف
الا على القول بان الموجودات آه يعنى اذا كان علمه تعالى بالاشياء حصوليا يكون
جميع الاشياء قائمة بذات الله تعالى قياما علميا ويكون الصور العلمية للاشياء
قديمة ومن جملة تلك الاشياء التى يكون باعتبار الوجود العلمى والشهود العلمى
قائمة بذاته تعالى عن ذلك هو الكلام بمعنى ما به التكلم فيكون الكلام بمعنى ما به التكلم

قائمة بذاته

قائمة بذاته تعالى عن ذلك وقديما   بحيث يكون مذهب الشيخ الرئيس والاشاعرة
زائدة على ما نقول بحثى سابقا وقد عرفت ان هذا معنى كلام الشيخ بحيث لذلك ان القوم
يقولون ان الشيخ العلم الحصولى فى الاشارات   كالالفاظ الدالة اى كان الالفاظ
الموجودة فى الخارج متعددة كذلك هذه الالفاظ باعتبار الشهود العلمى متعددة فلا يلزم
توهم ان كلامه تعالى واحد عندنا وانقسام ذلك الكلام الواحد الى الامر والنهى
والخبر والاستفهام والنداء انما هو بحسب التعلق لان هذا الحكم انما يصح لكلام بمعنى
التكلم الذى هو صفة حقيقية له تعالى لا فى الكلام بمعنى ما به التكلم   ولا يخفى
ما فيه لانه يلزم بنا على هذا التوجيه خلاف ما تقرر عند الاشاعرة من ان كلامه تعالى
صفة له تعالى غير العلم والقدرة وغيرهما فاذا رجع الكلام الى العلم الاجمالى يلزم
رجوع الكلام الى العلم وهو خلاف مذهبهم   وبذلك زيادة آه هذا التحقيق
المحقق وقد ذكر هذا التحقيق سابقا فى حاشية المعرفة بقوله انه وذلك لوجوب
آه وحاصله ان زيادة العلم على ذاته انما يصح فى العلم الانتزاعى الذى يكون زائدا

على

[illegible]

على النقش والمراد بذلك نظم الاخراجي هو العلم بالمعنى المصدري الذي يشتق منه
علم يعلم وعالم لا العلم بمعنى مشاهدة لانكشاف [illegible] على امر سابق
لم يتقدم اي لم يتقدم ذكر شيء من القياسين   قيل عليه القائل هو صدر الله
قنبين في رسالة اثبات الواجب واعلم ان غرض صدر الدين قدس ان اللفظ انما هو
الحروف المرتبة المنتظمة المسموعة فهو من قبيل الاصوات والمكتوب انما هو نقش الا
لفاظ وصورتها وليس بالفاظ حقيقة بل هو دال على الالفاظ وبادي على ذلك
قوله فان النقش لو [illegible] آه وعلى هذا لا يكون قول المحشي اقول لا خفاء في انه لا ورود
وكان المحشي تقبل بذلك ثم قال وهي من ابعاده لكن بعد فيه ما في ان
ما ذكره [illegible] من [illegible] كتاب المسامحة [illegible] القول بان اللفظ مكتوب
ولا نزاع لصدر الدين قدس في منع [illegible] انما هو في كون المكتوب لفظا
حقيقة على ما بيناه وبما ذكرنا [illegible] كان [illegible] ان الكتابة تصوير
اللفظ واذا كان كذلك كان اللفظ مصورا لا محالة فيكون مكتوبا اذا المكتوب

هو مصور

هو مصور على هذا التقدير ولم يلزم من ذلك ان يكون المكتوب من جنس الحروف
الصوت كما ان ما ينقش لو فرس مصور به على القرطاس فالمصور فرس ولا
يلزم من ذلك ان يكون صورة المنقوشة على القرطاس فرسا [illegible] الا انه
[illegible] المكتوب [illegible] الالفاظ لا [illegible] معترض
انه لا يكون المكتوب لفظا حقيقة على ما عرف بل المكتوب انما هو نقش دال
على الالفاظ وان يكون الفاظا حقيقة ولا نزاع في [illegible] كتاب المجازي والمسامحة لا
طلاق اللفظ على النقش الدال عليه   في هذا الجواب نظر القائل هو صدر الدين
قدس في رسالة اثبات الواجب [illegible] فيه ان اريد ان القياسين
المذكورين جاريان فيه لا على سبيل التعارض فهو غلط وان اريد انهما جاريان
على سبيل التعارض فهو حق لكنهما جاريان [illegible] على سبيل التعارض في المعنى الآخر
الذي قال به الاشاعرة فقوله حتى انه لا يجري فيه القياسان المذكوران مغلوط
فيه   وذلك لا يجدي نفعا [illegible] انما يكون اذا كان محل نزاع بين

الاشاعرة والمعتزلة في ان هذا المؤلف المنتظم من حروف حادث بل هو كلام الله تعالى ام
لا وبيان ذلك انه ليس محل نزاع بين الفريقين لانهما متفقان في ان هذا
المنتظم من الحروف حادث كلام الله تعالى والكلام في ان كلام الله تعالى
هل هو منحصر في ذلك ام لا يكون معنى اخر سوى هذا المؤلف الحادث فالمعتزلة
يقولون بالحصر والاشاعرة يقولون بعدم الحصر والدليلان اللذان ذكرهما الشارح
من جانب المعتزلة لا يفيدان الحصر المذكور بل انما يفيدان كون هذا المؤلف حادث
كلام الله تعالى والاشاعرة غير منازعين في ذلك فاعتراضهم لا يكون لهم
الدليل حيث يفيد الحصر ايضا بان يقال انه لما ثبت بالوجهين اللذين ذكرهما الشارح
ان هذا المنتظم من الحروف حادث كلام الله تعالى وليس دليل عقلي ولا نقلي على ان
كلام الله تعالى امر اخر ايضا غير المؤلف الحادث فيلزم الحصر بذلك المؤلف الحادث
فيندفع ما ذكره الشارح بقوله وجوابهما واعترض الشارح فان قيل قوله وجوابهما
هو ان الدالة وقد يقال عليه ان وقوع الكلام عقيب ارادة تكون الاشياء على ما يقتضيه

كل جزء وان دل على حدوثها لكن عموم تعلق حيث وقع في سياق النفي
يقتضي قدمها اذ لو كانت حادثة لكانت واقعة بكلمة كن اخرى سابقة و
تسلسل وان جعل هذا الكلام مجازا فلا دلالة على حدوث كلمة كن واجيب
بانه على حقيقته وغيره انه ليس قولنا لشيء من الاشياء عند تكوينه وكونه الا هذا
القول وهذا لا يقتضي ثبوت هذا القول لكل شيء بل غايته انه لو قيل فيه شيء لكان
هذا القول كما يقول ما اقول لاحد عند ارشاده الا ان اقول له اعلم لانه لا
يدل على انك تقول اعلم لكل احد بل على انك لو قلت شيئا لاحد عند الا
رشاد لكان قولك اعلم انتهى وعلم ان ما نقل سابقا من المقاصد ان الواقع
بكلمة كن انما هو الحادث لا كل شيء وقوله تعالى لا يكون محدثا بل يكون حادثا
يدل على انه لا يكون كل شيء مسبوقا بكلمة كن فلا يلزم التسلسل وايضا قوله تعالى
اذا اردناه يدل بحسب اللغة انه مخصوص بالزمانيات والحوادث الزمانية لان
اذا للتوقيت فلا يكون وقوع القديم كالصفات الواجب جل شانه اذا

كانت زائدة على الذات كما هو مذهب الاشاعرة ووقوع الحوادث بغير زمانه لكن
فان مجاري فيه او في نظر لان فرض صدر الدفعين جوار القياسين لما
يجاب على سبيل التعارض لانها جاريان في التعارض حتى يتوجه عليه انه لا يجري فيه
الا القياس الثاني ولغير الترجيح لعطيا لان النزاع المعنوي بين الاشاعرة
والمعتزلة انه هل يكون للواجب جل شانه صفة حقيقية غير العلم والقدرة وهي الكلام
النفسي ام لا فالاشاعرة قالوا بان الكلام النفسي صفة حقيقية له تعالى غير العلم
والقدرة وغيرها من الصفات الحقيقية والمعتزلة ينازعونهم في ذلك فاذا
زعم الاشاعرة ارجاع الكلام النفسي الى العلم او القدرة فلا يبقى للنزاع فيه محلا
في لفظ الكلام النفسي على العلم او القدرة وهذا النزاع لفظي لا يكون معتبرا عند ارباب
باب البحث عن المعاني وهو معتبر اي قول من جهة وفيه من جهة وجوه كل منهما
الوجهين لانه يمكن معتبر من الوجه الثاني كما في الوجه الثالث بعضا
او ان الكلام علم ازلي متعلق به .. الا باحد من ان دليلين الاول ان المسموع له

نوع من الثبوت في الازل منفكا عن الوجود كما قال به بعض المتكلمين وهذا غير معقول
وثانيهما ان معنى ازلية الكلام المسموع هو ان العلم به ازلي فيكون وصف الكلام به
لازليته وصف بحال متعلقه فلا حاجة الى ما ذكره الشارح بقوله سمع كلامه الازلي
وحاصل ان قيد لازليته مستدرك وقوله حاصل ان الكلام اي محصل معنى مسموعيته
بلا صوت وحرف اي باعتبار الوجود العيني متعلق بقوله ان المسموع بلا صوت
وحرف انما يتحقق باعتبار الوجود المثالي البرزخي والوجود العقلي على ما ذكره المحشي
لا باعتبار الوجود العيني بالقاعدة البرهانية وهو فيه راجع الى النفط ما قال
اي ما قال الغزالي فان قيل مطلق الكلام في هذا السؤال على وجه الاستفهام و
التفتيش لا على وجه الايراد والاعتراض قوله مشترك لفظي اي مشترك لفظي حقيقة
فور ومشترك معنوي او مشترك معنوي بينهما اي يكون الكلام موضوعا
لمعنى المشترك بين الكلام اللفظي والكلام الغير اللفظي بالخصوص حتى يكون
يكون موضوعا لمعنى عام او مجازي اي يكون في احدهما حقيقة وفي

الاولى مجاز يسمى الكلام من حيث باب الافعال الخبر الباب الرابع والضمير المستتر
فيه راجع اليه تعالى والكلام بالنصب ليكون حقيقيا يسمى على اللفظي اي
الكلام اللفظي الذي هو من مقولة الصوت والحروف وهي مدلول من معنى الكلام عند
القوم هو المعنى الواقع كالاخبارات وما هي في الطلب كالانشائيات وهذا
المعنى الكلام اذا قلنا احدها الكلام اللفظي الذي لا يكون من جنس الصوت والحروف
وثانيها الكلام اللفظي لكن باعتبار عام فتال ابن زيع والثاني والثالث يكون
بلا صوت وحروف والاول مع الصوت والحروف فهو اي معنى الكلام الذي يكون
مشتركا معنويا هو ما يكون بلا صوت وحروف والكلام الذي مع صوت وحروف
لكن الكلام الذي بلا صوت وحروف قسمان الاول معنى الكلام مطلقا والثاني
الكلام اللفظي الذي يكون موجودا في الزيح او العقل فقد اتفق ثم قلنا المقصود فيكون
المذكور قسمان منها بلا صوت وحروف وقسم واحد صوت وحروف وان
اشتهر في اي في عرف المعاني الا الاطلاع الحضوري اي الاطلاع الحضوري

فيعلم

اي من الملقى اليه الكلام بصيغة المجهول القائم مقام فاعله هو الكلام با
رفع بالمعنى المذكور وما في من الواقع يتعلق المتكلم الضمير المستتر في يتعلق ا
رجع الى الكلام بمعنى الملقى من الواقع والمتكلم بالنصب ليكون مفعول يتعلق
والاولى في الجب العبارة بالمتكلم بدل قوله المتكلم وكانه منصوب بنزع الخافض
وحاصل المعنى ان سماع الكلام بدون الصوت والحروف مقصود لان السماع لا
يكون الا الاطلاع الحضوري فمن يجوز ان يحصل من الملقى اليه الكلام اطلاع
حضوري على الكلام الذي هو قائم بالمتكلم وتحقيق ان هذا راجع الى العلم الحضوري
والعلم الذي يحصل بالسمع انما هو علم خاص يحصل بحصول صورة المسموع في السا
على ما بين في موضعه الا ان يقال انه يجوز ان يحدث الواجب جل شانه صورة المسموع
في السامع بدون ان يحصل الصوت او في الهواء ثم يتموج الى ان يصل الى السا
مع كما هو المتعارف فالسماع كلا السماعين اي السماع مع صوت وحروف
والسماع بلا صوت وحروف فان موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ما دام متعلقا

بعالم الملك اي الشهود و حضور يسمع مع صوت وحرف وما دام متعلق بعالم الشان
يسمع بلا صوت وحرف وهذا اي عدم التعلق بعالم الملك والشان هو عالم
الوجود وهذا العالم انما هو مختص العارفين واما الجواب عن الرابع حاصل
الجواب ان موسى عليه السلام سمع بلا صوت وحرف والدليل على ذلك
انه لم يسمع ما سمع موسى من كان لدا وتي ساحه وان كان في جانبه فظهر ان
الكلام الذي يسمع موسى كان في جانبه وفيه نظر لجواز ان يحدث الله تعالى فيمن
من كان في جانبه مانعا يمنعه عن السماع ويمكن الجواب عن الرابع بان يقال انه
يمكن السماع بلا صوت وحرف بان يحدث الواجب جل شانه صورة السمع في السامعة
بدون ان يحصل الصوت او لا في الهواء ثم يخرج الى ان يصل في الصماخ على ما هو
المتعارف في السمع ونظيره الرؤية فانها على المتعارف في الرؤية هي نفس
بشرط الرؤية مقابلة المرئي وعدم القرب المفرط والبعد المفرط وغيرها ومع
ذلك ذكر انه يجوز ان يحصل صورة المرئي في الحس المشترك بدون مقابلة المرئي

ثم من الاشكال ما قيل من ان التخصيص
الملك والشان ليس معنى تخصيص
ان موسى عليه السلام سمع كلمة
والسلام ... متعلقا بعالم
الملك يسمع بالصوت والحرف
ثم متعلقا بعالم الشان يسمع
بلا صوت وحرف ...

(لا يخفى)

كما في الرؤيا وبدون مادية حس يصير الحس المشترك كما هو المتعارف لكن هو نظر
وفي اعادة فيكون معجزة فلا يكون الا للانبياء عليهم السلام على ما حققه الشيخ
في كتاب البيانات الشفاء باي حاوي الرابعة الى ما حاوه الله تعالى لموسى ع
الكلام في الهواء حاصله خصوصية لموسى ع بدون من كان في جانبه ولهذا
سمع موسى ع بدون من كان في جانبه ع اختص السماع بجهة مخصوصة فيه
نظر لجواز ان يوجد الله تعالى الكلام في الهواء المحيط بموسى ع من جميع الجوانب
لا من جهة واحدة فقط حتى يلزم خلاف المفروض الناقد والمعاني بالرفع
خبر لقوله الاتي على ما قيل ان يكون ما قرأ اشارة الى مبحث السمع
والبصر وان يكون اشارة الى ما قرره في حاشية المعنونة بقول الشرح وهو انه سمع
الكلام الازلي بغير المحسوسات فيه نظر لانه لا يلزم من كون السماع والرؤية
قسمين من الاطلاع الحضوري تعلق بغير المحسوسات ايضا نعم لو كان السماع
والابصار نوعين مخصوصين من الاطلاع الحضوري يجب ان يتعلق السماع

بل اصوات الرؤية بالذوات التي لا صوت لها ولكن يخلق كل واحد منها يتصور من
جهتين احدهما بالطريق المعتاد وهو ظاهر وثانيهما بالطريق خرق العادة اما في الابصار
فبان يوجد الله تعالى صورة المرئي في الحس المشترك ابتداء من دون مقابلة المرئي في
الخارج وبدون تأديته صورة المرئي من الباصرة الى الحس المشترك واما في السمع فبان
يوجد الله تعالى صورة المسموع في السامعة بدون حصول الصوت اولا في الهواء
ثم تموج الى ان يصل الى الصماخ على ما هو العادة في السمع وبما ذكرنا ظهر جواب ما ذكره
المفسر بقوله لكن سماع غير الصوت والحرف لا يكون الا بطريق خرق العادة لان
خرق العادة انما يتصور في الامور الممكنة وسماع غير الصوت والحرف غير ممكن لانك
قد عرفت ان سماع شيء ما بطريق العادة او بطريق خرق العادة وعلى كلا التقديرين
لا يتعلق بغير المسموعات التي هي الاصوات الا ان يراد بالسماع ما هو اعم من ان
العلم بالحاضر من الاطلاع فلا نزاع لان النزاع في هذا العلم الخاص من العلم المطلق
العلم ... لا من جهة مخصوصة بل من جميع الجهات في جهة مخصوصة لا في جميع

الجهات

الجهات وقوله فلا يسمع الا من جهة مخصوصة ممنوع لانه يجوز ان يكون الصوت باعتبار
الوجود الحقيقي وضع حقيقي بالنسبة الى جميع الجهات فيسمع من جميع الجهات فقد
ان والا يرجع هذا الجواب الى الجواب الاول وهو انه يمكن في حقه تعالى سماع
الصوت من جميع الجهات لانه اذا فرض ان يختص من الاشخاص لا يحتاج الى
الاشخاص يتبادر وقد وقع فانه يسمع من جميع جوانبه وان واحد فكيف يجوز ذلك
في حقه فيجوز ذلك في حق النبي عم بالطريق الاولى غاية ما في الباب ان يكون
موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام سمع من جميع الجهات كلام الله تعالى و
نحن نسمع كلام المخلوق من جميع الجوانب بخرق العادة ولا يحتمل ان يكون
راجعا الى الجواب الثاني وان يكون راجعا الى الجواب الاول موجودين
صفة الصوت والحرف لا يتبع عدم السمع مبني ما ذكره المفسر من ان الصوت
الموجود في الخارج له وضع خاص بالنسبة الى جهة مخصوصة لا الى جميع الجهات
وقد عرفت ما فيه كان مغايرا للجواب الثاني لانه اعترض في الجواب الثاني

فالوجود اللفظي للصوت والحروف لا ينفي الوجود مطلقا سواء كان عينيا او ذهنيا
والوجود اللفظي للصوت والحروف يمكن ترجيح جهات في ما الوجود الخارجي للصوت
والحروف فلا يمكن عند المحشي وقد عرفت ما فيه على هذا المذكور المراد بهذا الله
كون ما ذكره بقوله نعم لو حمل الجواب الاول ان المسموع الخ وحاصله هو ان لو
حمل الجواب الاول على نفي الوجود للصوت والحروف مطلقا سواء كان خارجيا
او ذهنيا وفي الثاني اعتبار الوجود اللفظي للصوت والحروف لحصل المغايرة بين
الجوابين الاول والثاني . يلزم ان المسموع الخ يمكن منع اللزوم مستند الجواز
ان يخلق الله تعالى الكلام في هواء خاص له خصوصية وضع بالنسبة الى موسى عم
المتفنن بجواب ثاني فان قيل قد ذكر المحشي الفرق بين الجواب الاول
والثاني فيما سبق في ذيل قوله نعم لو حمل الخ فكيف يجوز ان يحكم هنا بان الجواب
الاول متفنن بجواب الثاني قلت الحكم بالتفنن ليس مبنيا على ما ذكره سابقا في
ما ذيل قوله نعم بل الحكم بالتفنن مبني على ما ذكره قبل قوله نعم حيث قال سابقا المحشي

بجوابين

بجوابين واحد هو التوجيه كما مر وجه تامل لانه اذا جاز ان يحمل بوجه يحصل الفرق بين
الجواب الاول والثاني يلزم ان يحمل عليه ولا يصح الحكم بالتفنن واي ده تعالى
ابداعا اي ايجاد الله تعالى الالفاظ في لسان النبي عم وحاصله ان ايجاد الله تعالى لا
لفاظه في لسان النبي عم ليس شرطا لوجود الوحي بل شرط لظهور الوحي وذلك الظهور
بالنسبة الى الجزء لا بالنسبة الى الذي اوحي اليه كموسى عم مغايرته اي مغايرته
تحقق الالفاظ للوحي عالم الملكوت اي عالم التجرد وهو الوجود الذي
اه الضمير المرفوع راجع الى الوجود اللفظي وان كان بالي راى في تحقيق الاعتبا
رات لا مطلقا في العلم السابق السابق على الممكنات وهذا هو العلم الاجمالي الذي
هو عين ذات الواجب جل شانه متعلقاته جزئيات لتحقيق ما فيه ويح والضمير المجرور
في متعلقاته راجع الى العلم الاجمالي . ومن جملتها اي من جملة متعلقات
العلم الاجمالي الذي هو عين الذات يعني بعض متعلقات هذا العلم الاجمالي
هو الكلام اللفظي موجود في الخارج فيكون معلوما بالعلم الاجمالي كسائر الاشياء وهو

صفة اخرى غير العلم مغايرة له هي كون متعلقا التكلم الازلي على المشهور انما قال ذلك
للاحتراز عن الكلام النفسي اذا اريد به معرفة من ظاهره من اهل السنة بل الذي ذكره الشهر
ستاني والغزالي والمحقق ايضا وغيرهما من التاويلات فانه بعد التاويل والعرف
في القول لا نزاع مع المعتزلة في الكلام النفسي اي الحكاية عن الامور الخارجية اي
الخارجة عن الاذهان والحكاية عن الامور الخارجية بالمعنى المذكور انما هي في الاخبارات
والمتضمنة لطلب انما هي الامر والنهي بان الامر دال على طلب الفعل والنهي دال
على ترك الفعل فالمراد يكون معاني الالفاظ المتضمنة لطلب في الامر والنهي هو كونها
بحالة يمكن ان يفهم من الفاظها المدلول عليها طلب الفعل او طلب ترك الفعل فيها
العبارة مسامحة فلا يرد عليه ان الامر نفس الطلب لا انه متضمن للطلب الموجود في
الاذهان صفة للمعاني ولا يخفى ان من حكم هذا التوجيه وجيه مقصور معقول
بحيث لكن مذهب القائلين بالكلام النفسي فيه حمل ما نقل عنهم بالكلام عليه على
ذلك بحث ولو كان مرادهم ذلك لم يكن لاحد رده وارتفع النزاع بين

الوثنيين

الوثنيين و قول المصنف قدس سره والنفساني معقول صريح في ان الكلام النفسي القديم
صفة مغايرة ذكره المحقق في مقام التوجيه المعنى الثاني المراد بالمعنى الثاني هو ما ذكر
وهو ان المعنى القائم بالمتكلم به وبناء على هذا المعنى يكون وصف الكلام بالازلي وصفا
بحال المتعلق وهو العلم به والمراد بالمعنى الاول هو التكلم الحقيقي الذي يكون ازليا حقيقة
او العلم الاجمالي او العلم التفصيلي للمذهبين ذكر على ما يجي ان في هذا المعنى
ولا نزاع للمعتزلة معهم في ذلك لكن النزاع معهم في اطلاق الكلام على هذين كما يجي
في كلام المحشي في كلام المحقق وكان غرض المحشي هو ان كلام الاشاعرة لا يتم به دون ما
يوجب رفع النزاع فقول كلام المحشي لا اعتراض على الاشاعرة او بمعنى عطف
على قوله بمعنى التكلم الحقيقي وهي من لا معنى للكلام الازلي الا ما حد من معرفتها ذلك
كان اشارة الى ان تعبير الشارح لفظيا لانه ما نزاع للمعتزلة في اربعة العلم فرض
المحشي ان كلامهم ما لا يكون له معنى اصلا او يكون له معنى ولكن تعبير الشارح لفظيا
واعلم ان التكلم الحقيقي وان كان عبارة عن انشاء الكلام المعنوي او اللفظي

يلزم ان يكون عبارة عن ايجاد الكلام اللفظي والمعنى ان يكون التكلم الحقيقي ايجا
الى الايجاد وانما يلزم ان يكون التكلم الحقيقي فردا من القدرة فلا يكون غير القدرة
كما ذكره المحشي بقوله وهذا معنى غير العلم والقدرة وغيرهما محل تامل فتامل
وبذلك يندفع التغير الذي ذكره الشارح التغير الذي ذكره الشارح مبني على ما هو مذهب
الاشاعرة من ان الكلام النفسي عبارة عن مدلول الكلام اللفظي وبناء على ذلك
لا يندفع التغير لان الكلام الازلي اذا كان مدلول الكلام اللفظي كما هو مذ
هبهم يكون التغير محالا لان مدلول اللفظ محادث حادث بالضرورة على ما
سيذكره المحشي فالشارح قائل بانه لو كان مرادهم من الكلام الازلي ما ذكره المحشي لما
يكون بعيدا لكن لا نسلم مع المحشي هو ان ما ذكره المحشي في معنى الكلام الازلي خلاف
ما نقل عنهم من مذهبهم لان المنقول عنهم هو ان الكلام الازلي والكلام النفسي انما
هو مدلول الكلام اللفظي وبما ذكرنا يظهر حال ما سيذكره المحشي بقوله فما يعترض ولو
سلم يندفع التغير المذكور عن كلامهم بلا تمحل   هذا ما حرره فيه مولانا عبد الله

بن سعيد

بن سعيد القطان من الاشاعرة ومذهبهم في الكلام النفسي والكلام الازلي هو ما ذ
كرناه وليس مذهبهم ان الكلام النفسي والكلام الازلي هو التكلم الحقيقي الذي هو زائد
على الذات كيف وهو محال لان جميع الصفات الكمالية زائدة على ذاته تعالى عندهم وهي حاصل
انه فرق بين ما نحن فيه ان مرادهم ذلك وبين ان يكون المنقول ذلك والمسلم هو
الثاني دون الاول ويمكن ان يكون قوله فليتامل يكون اشارة الى ذلك   المعاني
المذكورة وهي اقتضاء الالقاء والقوة على الالقاء والعلم الاجمالي بالالفاظ ومعا
نيها   بما هو معلوم بالعلم الازلي لان التكلم الازلي متعلق بالعلم الازلي حتى
يصح كون متعلق التكلم الازلي ازليا بل التكلم الازلي انما يتعلق بشيء يكون ذلك الشيء
معلوما بالعلم الازلي ذلك شيء هو ما به التكلم وهو حادث العلم به ازلي ولا يخفى عليك
ان استوجبه المذكور كما سنذكره ذلك شيء كما في قوله غير زائد على ذاته   باحد المعنيين
المذكورين وهما التكلم الحقيقي والعلم الاجمالي لما تكلم فالآن شيء طلب رجل واورد
عليه انه يجد واحد منا في نفسه هو امر غير الطلب ويجده وهو ممكن وليس بسيف

وأما تعلق الطلب فلا شك في كونه سفها بل قيل هو غير ممكن لان وجود الطلب بدون من
يطلب منه في محال   الاولى وجه اه ودونه هو ان التكلم انما هو بمعنى خلق الكلام و
الكلمات في ايجاد الكلام والكلمات لا خلق الحروف الدالة نعم خلق الحروف الدالة لازم
لخلق الكلام والكلمات يتحقق الحروف الدالة لازم لخلق الكلام والكلمات انما قال
ودل وهي لانه يمكن ان يقال الامر دخل خلق الحروف الدالة في خلق الكلام والكلمات من
قبيل اطلاق اللازم وارادة الملزوم   وهو امر اعتباري اي صفة اعتبارية
لا صفة حقيقية   على المعاني المراد بهذه المعاني هي المعاني الحاكية عن الامور الواقعية
والمراد بالامور الاخرى ما يشبه الحكمة   على التعميم المذكور سابقا من انه
المراد بما به التكلم ما يحكى عن المقصود وهو اعم من اللفظ والمعنى وبالجملة الكلام اما ان
يراد به ما به التكلم فهو كيفية حادثة قائمة بالهواء التكلم فانما يلزم ان لا يكون احد منا
ايضا متكلما واما ان يراد به مدلول ما به التكلم وهذا يرجع الى ما مر سابقا ولا نزاع
في ثبوت العلم فلم يثبت صفة غير العلم والقدرة ونحو سائر الصفات حتى يلزم وجود الكلام

النفسي

النفسي على ما ذهب اليه الاشاعرة   فان اطلاق الكلام على معاني الالفاظ ذي دلالة
ليس بخفي في العرف لان في اطلاق الكلام على معاني الالفاظ حتى بعض نسخ اللفظ بل مقصود
انه لم يقم دليل عقلي ولا نقلي على ثبوت الكلام النفسي بالمعنى الذي يقول به الاشاعرة
فلا يكون تكلمهم النفسي معقولا اي مثبتا بالدليل ذم بعد دليل عقلي ولا شرعي على ثبوت
صفة غير العلم والقدرة وايجاد الكلام وخلق الالفاظ والحروف الدالة ليطلق عليها
الكلام النفسي واما معاني الالفاظ فليست الا صورا ذهنية وصفة زائدة لالفاظ
والصورة الذهنية هي العلم فيكون الكلام النفسي راجعا الى العلم وهي ان مذهبهم ان
الكلام النفسي صفة غير العلم والقدرة وسائر الصفات   قلت هذا تأويل اه
ويمكن ان يجاب بجواب اخر وهو ان يقال ان هذا التأويل لا يصح من جانبهم بناء على ما هو
المشهور من مذهبهم ان الكلام النفسي صفة قديمة غير العلم والقدرة والارادة ونحو سائر
الصفات بناء على هذا التأويل يهدم ما تقرر من مذهبهم وهو ظاهر لا يخفى قال الشارح
وقد ذكرناه في مبحث المسموعات ما اساسه بان ننقل عبارته قال فيه ان الاشاعرة

[illegible]

الكلام لفظي وهو المؤلف من هذه الحروف ومعنى وهو المعنى القائم بالنفس الذي هو
مدلول الكلام اللفظي كما قال الشاعر ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان
على الفؤاد دليلا والكلام النفسي مغاير للعلم والارادة والكراهة وساير الصفات
المشهورة والمعتزلة انكروا ذلك ووافقونا على المعنى وقالوا اذا صدر من متكلم خبر فهناك
ثلثة اشياء احدها العبارة الصادرة عنه والثاني علمه بثبوت النسبة او انتفائها بين
طرفي الخبر والثالث ثبوت تلك النسبة او انتفاؤها في الواقع والاخيران ليسا كلاما حقيقيا
اتفاقا فتعين الاول واذا صدر عنه امر او نهي فهناك شيئان احدهما اللفظ الدال
عليه والثاني ارادة او كراهة قائمة بنفسه متعلقة بالمامور به او المنهي عنه وليست
الارادة والكراهة ايضا كلاما حقيقيا اتفاقا فتعين اللفظ وقس على ذلك ساير
اقسام الكلام ونحن نقول ان مدلول الكلام اللفظي الذي يسميه الاشاعرة كلاما نفسيا
ليس امرا وراء العلم في الخبر والارادة في الامر والكراهة في النهي واما ما يثبتونه مما
لا اعتقاد ويثبتون كلاما نفسيا [illegible] اما لان المقصود الان المقصود ما يعم من

الكلام

الكلام هو الدلالة بطريق الالتزام على المتكلم وبهذا الاعتبار يسمى كلاما فاطلق اسم الدال على المد
لول وحصره فيها بناء على انه لا يتوصل بها اليه فكانه هو المستحق لاسم [illegible] الا
شاعرة يدعون ان نسبة احد طرفي الخبر الى الاخر قائمة بنفس المتكلم ومغايرة للعلم بها
المتكلم قد يخبر بما لا يعلمه بل يعلم خلافه او يشك فيه وان المعنى النفسي الذي هو الامر غير الا
رادة لانه قد يامر الرجل بما لا يريده كالمختبر لعبده هل يطيعه ام لا وكالمعتذر من ضرب
عبده بعصيانه فانه قد يامره وهو يريد ان لا يفعل المامور به ليظهر عذره عند من يلومه واعترض
عليه بان الموجود في هاتين الصورتين صيغة الامر لا حقيقته اذ لا طلب فيهما اصلا
و ارادة قطعا ومثل ذلك يمكن ان يقال في النهي سندا لما ادعاه من مغايرة المعنى النفسي
الذي في النهي هو الكراهة لانه قد ينهى الرجل عما لا يكرهه بل يريده في صورتي الا
ختبار والاعتذار ويعترض بانه ليس هناك حقيقة النهي بل صيغته فقط فالاولى للقائل
ان يقول المعنى النفسي الذي يدعون انه قائم بنفس المتكلم ومغاير للعلم في صو
رتي الاخبار عما لا يعلمه هو ادراك مدلول الخبر اعني حصوله في الذهن مطلقا [illegible] م

[illegible]

ان دين الاشاعرة على ما نقله الشارح بقوله فالاشاعرة يدعون ان جنسا آخر فيه
بجزءه ما كان مشتملا على اثبات مغايرة الكلام النفسي للعلم وما رده وكرره قدس سره
الشارح الاعتراض على اثبات المغايرة للامر والنهي ومن شق اثبات المغايرة للعلم بلا
اعتراض فاراد الشارح ان يعترض عليه وحاصل اعتراضه ان مستدل الشارح ان اراد ان
للعلم معنى في صورة الاخبار عما لا يعلمه مغاير للعلم بمعنى التصديق فهو مسلم ولا يضر
لقوله لانهم لم يقولوا ان الكلام النفسي عين العلم بمعنى التصديق بل قالوا ان الكلام
النفسي يرجع الى العلم بمعنى ادراك مدلول الخبر مطلقا اي سواء كان مع التصديق
بنسبته اولا وان اراد انه في صورة الاخبار عما لا يكون للمعنى النفسي غير ادراك المعنى بجزء
بدون الخبر فهو ممنوع لان المعنى النفسي الذي يدعون انه قائم بنفس المتكلم ومغاير للعلم
بمعنى التصديق في صورة الاخبار عما لا يعلمه هو ادراك مدلول الخبر اعني حصوله في
الذهن مطلقا اي سواء كان حصوله تصديقيا او تصوريا وبالجملة كلام الشارح
الذي قد جعله موردا عليه المحشي بقوله ولا يخفى عليك ما فيه فان هذا المعنى ليس مغاير

للعلم بمعنى

للعلم بمعنى الادراك المطلق والمحشي حمل كلام الشارح على نفي الاشاعرة وبيان اثبات مغا
يرة المعنى النفسي القائم بنفس المتكلم للعلم ثم اعترض عليه بان ما ذكره انما يفيد
مغايرة المعنى النفسي المذكور للعلم بمعنى التصديق لا للعلم بمعنى الادراك المطلق
وقد عرفت ان كلام الشارح ليس نفي الاشاعرة حتى يتوجه عليه الاعتراض
بل هو اعتراض عليهم على ما قررناه وقال المحقق الدواني في رسالة اثبات
الواجب الجديدة في مبحث الكلام النفسي ولنا في هذا المقام كلام يقتضي تمهيد
مقدمة هي ان صفة التكلم فينا عبارة عن قوة تأليف الكلام وكلامنا عبارة
عن الكلمات التي هي مؤلفة لنا في الخيال وبعد تمهيد هذه المقدمة نقول صفة التكلم
القائم بذات الله تعالى صفة هي مصدر تأليف الكلمات وكلامه تعالى هي الكلمات
التي هي مؤلفة له تعالى بذاته في علمه القديم بغير واسطة وهذا الكلام الازلي خطاب
متوجه الى مخاطب مقدر وما تبادر في الحكم ظنا ان كلام غيره تعالى وليس كلامه
كما ان الكلام غيرنا معلوم لنا وليس كلامنا وهذا الذي ذكرناه ليس ما ذهب اليه

الحكي من ان كلامه تعالى عندهم لا مذهب الحنابلة ومن يجوز حدوثه مثل صاحب
المواقف من ان كلامه الاصوات والحروف وما يتضمن الاصوات والحروف الملفوظة
ولا هو المشهور عن الاشعري من ان كلامه المعنى المقابل للفظ بل هو تحقيق لمنهج
لمذهب الاشعري كما يظهر بالتامل الصادق ولما كان علمه تعالى واحدا محيطا بجميع
المعلومات كان كلامه ايضا واحدا مشتملا على اقسامه من الكتب والصحف با
للغات المختلفة والاخبارات والانشاءات ولما كان كلامه ازليا كان خطابه
فيه متوجها الى طلب المقدر اذ لا معنى لطلب وجوده ازلا فيكون المضي والحضور
والاستقبال بالنسبة الى الزمان المقدر لتعلق طلب المقدر فلا اشكال في وروده
بعضها بصيغة الماضي وبعضها بصيغة الحال وبعضها بصيغة الاستقبال فان قلت قد
اطرد العرف على ان من الف كلاما بكتابه يسمى متكلما وينسب اليه ذلك الكلام
بانه قوله وكلامه كما يقال قال الشافعي كذا وكذا وابو حنيفة كذا وينسب اليهم
هذه الاقوال بانهم كتبوه فلم لا يجوز ان يكون كلام الله تعالى من هذا القبيل كما يقوله

المعتزلة

المعتزلة فيكون نسبته اليه تعالى انه كتبه في اللوح المحفوظ واوجده في لسان الملك
او رسول قلت كما او ما قلنا ان من لم يقدر على تاليف الكلمات في النفس
لا يسمى متكلما وان اوجد النقوش وكذا من علم انه ليس له قصد الى تلك الالفاظ
والحروف لا يسمى متكلما وينسب القول الى من كتب شيئا من الكلام بسبب اعتقاده
دالا على كلامه النفسي حتى لو علم انه ليس له الكلام النفسي لم يسم متكلما اصلا ولو فرض
انه صدر هذه النقوش عن غير الانسان واما ما يقال ان النصوص تشهد دالة
على ثبات صفة الكلام له تعالى وظواهر تلك النصوص انها صفة مغايرة
لسائر الصفات كالعلم والقدرة والارادة والقول بما قاله المعتزلة يؤدي
الى ان لا يكون الكلام صفة اخرى بل راجعة الى القدرة على خلق الكلمات
في محالها والتجوز عن الظواهر من غير ضرورة مشكل لكن الدلالة على نفي الكلام
النفسي ولو نفوه لزمهم القدح في كونه متكلما بالمعنى العرفي كما سبق وبعد ثبوت
الكلام النفسي تم ما ذكرنا من تحقيق مذهب الاشعري من غير خلل ان في كلامه

وبهذا يحصل الالزام لان قوله ان صفة التكلم فينا عبارة عن قوة تاليف الكلام
يستلزم ان يكون صفة التكلم راجعة الى صفة القدرة لان قوة التاليف هي
القدرة على تاليف اللفظي اي التكلم والكلمات المرتبة ولو تركنا من ذلك نقول
بحقيقة الكلام ولا نزاع للمعتزلة في ذلك الذي يحصل من وجوده في الخارج وجود
على ما يكون راجعا الى العلم والقول بان الاشياء تحصل بانفسها في الذهن لا باشباحها
مما لا ينفع في هذا المقام لان اللازم من حصول الاشياء بانفسها في الذهن هو
حصول حقيقة الاشياء وماهياتها لا باشخاصها ان تحقق في الذهن غير المتشخص في الخارج
على ما تقرر في موضعه فالذي حصل في الذهن حقيقة الكلام اللفظي لا فرده الكلام
اللفظي بالحقيقة لان الالفاظ المترتبة في الخيال هي فرد من الكلام اللفظي ولهذا
لو كان شخص يرتب في خياله الفاظا دالة على المعاني بالوضع ولم يتلفظ بها في الخارج
يصح ان يقال انه متكلم ولم يثبت تكلم وها هنا فلان قوله صفة الكلام فيه
نفي صفة هي مصدر تاليف الكلمات مخصوصة ترجع الى تاليف الكلمات

ولا نزاع

ولا نزاع للمعتزلة في ذلك فلا يكون كلامه تعالى صفة قديمة غير العلم والقدرة وما يرادفها
من الصفات على ما هو مذهب الاشاعرة فلا يصح منه ان يكون توجيها لكلامهم واما ثانيا
فلان قوله وكلامه تعالى هي الكلمات التي هي موجودة تعالى بذاته في علمه القديم بغير
واسطة ان اراد ان تلك الكلمات لها وجود علمي في ذاته تعالى سواء كان علما حضوريا
ذاته ام لا فهو حق ولا نزاع للمعتزلة في ذلك لان جميع الاشياء سواء كانت
الفاظا او غير الفاظ معلومة له تعالى في الازل لكن الالفاظ والكلمات المرتبة باعتبار
وجودها العلمي ليست فردا من الكلام اللفظي وهذا لو تخيل واحد منا كلمات مرتبة
مدة مديدة ولم يتلفظ بها في الخارج يصح ان يقال انه لم يتكلم في تلك المدة وان
اراد ان تلك الكلمات المرتبة بعينها موجودة له تعالى في الخارج بسبب علمه القديم والقدرة
القديمة فهو حق ولا نزاع للمعتزلة في ذلك ايضا الكلام هو ما يكون من جنس الاصوات
والحروف فاذا كان في علمه القديم ان كان من جنس الاصوات والحروف يلزم قيام الحوادث
بذاته تعالى وهو باطل باتفاق الملتين ومع ذلك يلزم جواز اشتراك الممكن الواجب

في صفة من صفات الله تعالى باعتبار تحقيق النوع وهي الكلام لان كلام المتكلمين ايضا
من جنس الاصوات والحروف وان لم يكن من جنس الاصوات والحروف ومع
ذلك يكون افراد اجزاء الكلام اللفظي فيلزم جواز ان يكون لطبيعة واحدة فردان
احدهما فيه تعاقب وتدريج بل كالكلام اللفظي الموجود في الخارج والاخر
فيه تدريج وتعاقب كالكلام اللفظي الذي في الذهن فانه لا تدريج ولا تعاقب
فيما بين الكلمات باعتبار الوجود العلمي على ما صرح به المحقق الدواني في شرح العقائد
فنقول اذا جاز ذلك فليجز ان يكون لطبيعة الكلام فردان احدهما ان لا يكون
اجزاؤها مجتمعة والا ان يكون اجزاؤها مجتمعة وهذا مستفاد مما ذكره المحقق الدواني
في شرح العقائد فظهر ان الكلام اللفظي اذا حصل في الذهن لا يكون فردا من
العلم وعلى ما ذكرنا ظهر حال قوله وهذا الكلام الازلي خطاب متوجه الى مخاطب
مقدر لان الذي هو ازلي ليس الا العلم او القدرة لا الكلام حتى يلزم ان
يكون خطابا متوجها الى مخاطب مقدر لان الخطاب فرع الكلام دائما ايضا

فلان

فلان قوله واعتباره من العلم ظاهر فان الكلام عنده تعالى معلوم له تعالى وليس كلامه
كما ان كلامنا عندنا معلوم لنا وليس كلامنا لا يدل على معلوميته لان غاية ما لزم من ذلك
هو ان كلامه تعالى ليس عين طبيعة علمه تعالى لان طبيعة علمه تعالى يتحقق في موضع
ولا يتحقق كلامه تعالى في ذلك الموضع ولا نزاع لهم فيه في ذلك لان من قال بان
الكلام النفسي راجع الى العلم ليس مراده ان الكلام النفسي عين العلم المطلق فيكون
الكلام النفسي قسما من العلم واخص منه فيتحقق العلم في موضع بدون تحقق الكلام
النفسي فيه لا يدل على ان الكلام النفسي ليس فردا من العلم وايضا متوجه عليه ما او
رده من النفسي وهو انه لم قلتم ما ذكره من ان بيان علمنا قد يتعلق بعزائمنا
وهو معلوم لنا وليس احوالنا فلا يكون علمنا متحققا بها في قصدنا ان ميد
نخبر عنها ارادة مثلا فلا يكون الاول منها على بالانباء عن صفتنا فرع اذ مانا
نعني بهذا العلم هذا الانباء وليس لنا هذا بالعلم الا فرعا فلا يكون مبدأ احدهما هو مبدأ
الا فرعا فلا ان هنا علمين احدهما علمنا بكلامنا وثانيهما علمنا بكلام غيرنا والاول

منها علم فعلي يمكن ان يوجد به كلا منها في الخارج وليس لنا في هذا كلام وليس منه
ان يكون الا ان يكون هناك اصوات مركبة فيكون هناك كلام ولذا يجوز ان يتحقق تعدد
ان اذكر كلاما ولم اذكره وكيف لو كان ما رسمناه في علمنا كلاما لكنا اعدنا تخيله
كنا انشئ كلاما موردا بالفاظ وفي على ما ذكرنا ظهر حال قوله وبهذا يرى ذكرناه وليس
ما ذهب اليه المحققين من ان كلامه تعالى علم لانك قد عرفت ان مرادهم ان كلامه
تعالى علم ليس مراده الا ان كلامه تعالى فرد من العلم وقسم من العلم واخص منه
وقد عرفت ان الالفاظ المرتبة في نحو ما ذكرنا مدلول الكلام اللفظي ليس الا قسما
خاصا من العلم وفردا منه فما ذكره ليس الا عين ما ذهب اليه المحققين لانه ليس ما ذهب
اليه المحقق واما خامسا فلان قوله لما كان علمه تعالى واحدا محيطا بجميع المعلومات
كان كلامه ايضا واحدا مشتملا على اقسامه من الكتب والصحف باللغات المختلفة
والاخبارات والانشاءات يرد عليه ما اورده من انه لا يلزم من شمول العلم الكلام
وكيف يتصور ذلك واي تنافي في ان يكون كلام واحد عربيا وعبريا وسريانيا وفارسيا

وعبريا

وفهو ما وجه ما يتصور ان يكون ما هو كلام حقيقة بدون الارجاع الى العلم يجوز ان
كلاما واحدا مشتملا على جميع اقسام الكلام نعم طبيعة يكون شاملة لجميع اقسام الكلام
ومتحققة في جميع الطبائع من الجودات ولا يكون طبيعة الكلام قائمة بالمواد
بل هو الكلام لا طبيعة واما سادسا فلان قوله وما ابطلان النصوص الصريحة
دالة على اثبات صفة الكلام له تعالى وظواهر تلك النصوص انها صفة مغايرة
لسائر الصفات يرد عليه ان اريد ان ظواهر النصوص دالة على انها مغايرة بالذات
فهو ممنوع بل يدل على المغايرة في مجرد المفهوم وورد في الشرع صفات للواجب حق
شانه بعضها مغاير مصداق بالذات كالعلم والقدرة وبعضها لا يكون كذلك
كالمعطي والرازق فان الرازق اخص من المعطي ومثل ذلك كثير فلم لا يجوز ان يكون
خالق والمتكلم مثل المعطي والرازق بان يكون خالق اعم من المتكلم لان المتكلم
هو خالق لخاص وورود المتكلم بعد ورود خالق على ما ذكره المصنف قدس سره
في شرح رسالة مسئلة العلم هي انه لولا ورود الشرع بكونه تعالى متكلما لفهم العموم

ان القرآن ليس كلام الله بكون واجبا بان يكون معنى القرآن من الله تعالى ولفظه من
الرسول لان الله تعالى خالق كل شيء فيجوز ان يكون معناه خالقا لكل شيء اعم من ان يكون
بواسطة او بغيرها فيتوهم ان خلق الكلام بواسطة النبي مع ورود الشرع بان الله تعالى
خالق الكلام اللفظي كالنبي ع وغيره من افراد الانسان غاية ما في الباب انه غير
لله تعالى محتاج الى الآلة المخصوصة بخلافه تعالى كما ان الله تعالى سميع وبصير من دون
الاحتياج الى الآلة المخصوصة كغيره تعالى واما ثانيا فلان قوله والتجاوز عن الظاهر
ما نحن فيه مشكل يرد عليه ان البرهان قد قام على انه لا معنى للكلام النفسي الذي
يقول به الاشعري ومتابعوه بل هو راجع الى العلم على ما مر فالضرورة البرهانية
داعية على نفي الكلام النفسي واما ثالثا فلان قوله ولنحوه لزم القدح في كونه
متكلما يرد عليه ان هذا انما يرد لو قلنا انه تعالى لا يكون موجدا للاصوات
والحروف الدالة على المعنى بالوضع لانك قد عرفت سابقا ان الكلام حقيقة
ليس الا الاصوات والحروف الدالة على المعنى بالوضع وهم لا ينفون ذلك

بل يقولون

بل يقولون في اثباته والذي نعقله هو الكلام النفسي الذي يقول به الاشعري ومتا
بعوه ومن ذلك يتبين لم يلزم القدح في اثبات الكلام بل هو معتبر في اثبات
الكلام وعلى ما ذكرنا ظهر حال قوله وبعد ثبوت الكلام النفسي تم ما ذكرناه
ع . وتلك الحكاية وذلك الاشعار انما يوجدان بارادات في معاني الا
لفاظ فيه نظر لانا لا نسلم ان الاشعار بالارادات انما يكون في معاني الالفاظ بل
الاشعار بالارادات انما يكون في الالفاظ لان المتقدم والمتقدم ان يكون بالا
لفاظ فاذا كان طريق فهم المعاني هو الالفاظ فالمشعر بالمطلب والحكاية ليس الا الا
لفاظ نعم لو كان طريق فهم المعاني غير الالفاظ ايضا فلعل لقوله انه يكون غير
الالفاظ ايضا مشعرا بالمطلب والحكاية وجه لكن فيه نظر وذلك لانه يثبت ان الكلام
النفسي المراد ولا يحصل الاثبات على المراد ودليلا قوله انما يكون بالطبيعة معا
الا ان علم الموضوع قوله فيه نظر لانا لا نسلم ان معاني الالفاظ تنقسم الى الخبر والانشاء
بل الالفاظ تنقسم الى الخبر والانشاء ومعنى قولهم الخبر ما يحتمل الصدق والكذب

ان يخبر لفظ معناه ويحتمل الصدق والكذب في الامر فهو معناه يقتضي بطلب ونظير ذلك
كثير مثل ما يقال ان الاسم ما دل على معنى في نفسه اي لفظ دال على معنى في نفسه فاللفظ
ما وان كانت عامة ماهية بحسب لفظ لكن العموم ليس مرادا بل المراد خاص وهو اللفظ
وبالجملة نحو دلالات لا يكون حقيقة لفظ نفسي الا اللفظ لا يحتمل الامر بالحقيقة
هذا انما يتم اذا لم يكن لخصوصية لفظ دون لفظ دخل في الامر بالقيام والا فليس كذلك
لانه في اللغة العربية يكون لفظ خاص للامر بالقيام ولا يصح الامر بدون غيره من الا
لفاظ العربية وكذا في التركية غيره من اللغات لفظ خاص للامر بالقيام ولا يصح بدون
غيره فلخصوصية لفظ كل طائفة دخل في الامر بالقيام ولا يحصل التوقف بدون ذلك
اللفظ حتى لو اتى لا اختلف الامر بالحقيقة على كل من التقديرين اي سواء كان
الكلام هو اللفظ فقط او اللفظ والمعنى فلا يصح وجه عدم التعرض هو هذا لان
الكلام مؤلف فلا بد من تقديم بعض الاجزاء على بعض في ترتيب فيتحقق وهذا لا يتصور الا
باعتبار الوجود العيني او الوجود الا ترتيب في شيء موجود في الخارج والعرض

على ما صرح به المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب الجديدة ومذهب
الاشعري ان كلامه تعالى ليس بصوت ولا حرف بل هو المعنى القائم بذاته تعالى
وجمهور الاشاعرة على ان المقابل للفظ وسموه بالكلام النفسي وهو مدلول الكلام
اللفظي المركب من الحروف هو قديم ولم يرض صاحب المواقف بهذا الكلام
زعم انه يستلزم مفاسد كثيرة كعدم تكفير من انكر كون ما بين دفتي المصحف كلام الله
مع انه علم من الدين ضرورة انه كلام حقيقة الله تعالى حقيقة وكعدم كون المقروء و
والمحفوظ والمسموع كلام الله تعالى حقيقة وكعدم التحدي بما هو كلام الله تعالى حقيقة
الى غير ذلك من المفاسد التي لا تخفى على المتفطن في الاحكام الدينية ثم قال فوجب
حمل كلام الشيخ على انه اراد بالمعنى ما يقابل العين فيكون الكلام النفسي عنده مجموع
اللفظ والمعنى قائما بذاته تعالى قديم مكتوب في المصاحف مقروء بالالسنة محفوظ في
الصدور وهو غير الكتابة والحفظ والقراءة فانها حادثة ومرتب الحروف في الالفاظ
انما هو في التلفظ لعدم مساعدة الالة فالتلفظ حادث والملفوظ قديم والادلة الد

على حدوث يجب حملها على حدوث التعلقات دون المتعلق جمعا بين الادلة فان قيل
الذي ذكرتموه وان كان مخالفا لما عليه مشايخنا والاشعري بل الا انه يصدق انه اصل حروف
حقيقة اقول قد سبقنا الى مثل ذلك محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتابه المسمى نهاية
الاقدام في علم الكلام واورد على ما ذكره من لزوم المفاسد ان منكر كلامية بين الله
فيبين انما يكونوا قائلين انه من مخترعات البشر اذا اعتقد زعم عبدة الله تعالى
ودال على ما هو كلام حقيقة وقائم بذاته تعالى ولكنه ليس صفة قائمة بذاته تعالى
فلا يكونوا كيف والمعتزلة لا يكفرون ببعضهم في الكلام واكثر الاشاعرة
جزمنهم بما هو في الحقيقة ذلك واختاروا من قدم المتعلقات ان ترتيب
في المتصور لانه امر خارج عن طور العقل وهو من قبيل ان بين ان يكون
حركة لا ينبغي فيه ارادة وانما ينبغي فيه جواز حركة في عدم مساعدة الادلة بل
كيف يتصور ان يكون الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى والاصوات القائمة
ما حدوثها ظاهر حتى يلزم ان يقال ان تلك الاصوات قائمة به تعالى من غير ترتيب

وفي

وفيما من ترتيب المتصور الا انه انتهى كلامه وورد على صاحب المواقف وارد
لكن يرد عليه ايضا على بعض الاحتمالات كما ذكرناه فيما سبق فان في هذا المقام كلاما
اه قد نقلنا عنه ذلك مع استغفاره فيرجع اليه فان كلامه بجزئه كان معلوم
له تعالى فان قدم تعلقه بهذا الكلام ففيه ما قد تحقق من ان العلم
فان كلامه غير معلوم لنا فقد تعلق به علمه ولم يتعلق به تلك الصفة فما ليس
كلاما بل كلاما هو الكلمات التي رتبناها في جنانه لانه جزء ما هو غير ما هو كلام
الغير انتهى وتوجيه ذلك لو كان الكلام عين العلم يلزم تحقق الكلام في موضع تحقق
العلم والتالي باطل لتقدم ما لا فكذا المقدم الثاني فلانه تحقق العلم بدون
صفة الكلام فان كلامه غير معلوم لنا وليس كلاما لنا وقد علمت ان هذا انما
يدل على ان صفة الكلام ليست عين صفة العلم ولا نزاع في ذلك لان المعتزلة
القائلين بان الكلام راجع الى العلم لم يقولوا ان الكلام عين العلم المطلق
بل هم يقولون انه قسم خاص من العلم المطلق وكون العلم اعم من الكلام لا ينافي

ذلك وليس كلاما اي كلام الغير ليس كلامه تعالى حتى يصدق في اي موضع
تحقق على نحو كلامه تعالى حتى يصدق انه في اي موضع تحقق على نحو تحقق كلامه تعالى
وانما وجهنا كلامه بهذا على وجه يكون موافقا لما ذكره في شرح المقاصد بانه يعني
بظاهره لكان معنى قول الشارح ان معنى كلام غيره تعالى معلوم له تعالى ولم يكن
كلام غيره كلامه تعالى فاللازم من هذا مغايرة كلام الله تعالى لكلام الغير وهو ليس
بمحط لم يصرح بان الكلام النفسي فيه ان صاحب المواقف صرح بان الكلام
النفسي عند الشيخ الاشعري مجموع اللفظ والمعنى ويكون ذلك المجموع قائما بذاته
تعالى وان ما هو قائم بذاته تعالى صفة له تعالى فالتصريح بانه من حكم بتصريح
بكونه صفة ويتبادر على ذلك قوله وترتب الحروف في الالفاظ انما هو في العدم
مساعدة الآلة لان هذا صريح في ان الالفاظ قائمة به تعالى بدون ترتيب كافيا
وما اراد بجواز قيام العقود المعلقة بذاته فيه نظر لانه يرجع الكلام
النفسي الى العقود وهو ليس بمذهبهم بل هو مذهب المعتزلي فلو كان مذهب

الاشعري

الاشعري ايضا ذلك لما رفع خلاف بينهم ويراجع الى كلام صاحب المواقف
هذا الرجوع بناء على المعنى الذي ذكره لكلام صاحب المواقف فقد عرفت ما فيه
لا يستلزم منه يعني ان ارادة ايجاده الكلام في الازل لا يستلزم وجود الكلام
في الازل لجواز ان يكون حادثا وهو في الازل ممتنعا على غير الواجب جل شانه تحقيق
كلام الاشعري يعني ان كلام الاشعري لا يكون له وجه معقول ما لم يشتغل بارادة
التحقيق لان مذهب الاشعري هو هذا التحقيق بناء على انه حقيقة في الكلام يعني
ان المذهب من الكلام انما هو لكلام النفسي اطلاق الكلام على غيره مجاز فاعلم انه لك
يمكن ان يكون هذا اشارة الى ما ذكره بعد انها تاويلات لا رجعة لها لنزاع لفظيا بين
الطائفتين الاحتياج اليها اي الى التاويل المذكور من وجود ارتباط انما هي
في العبارة يعني ان حال التاويلات لا ترجع الى واحد والاختلاف بينهما بحسب العبارة
فقط وقلت الثاني يعني هذين الباعثين المراد بالباعثين هنا كون الكلام صفة
كالتزم والعبارات الواقعة في الزبدة يعني ان هذين الباعثين ليسا بوثيق ومعتبر

عنده قدس سره والمعتزلة اما كون التكلم صفة كمالية فلانه ان اريد بالتكلم التكلم بالنفسي
يكون التكلم صفة اعتبارية لا صفة كمالية وان اريد بالتكلم التكلم بالقوة اي
القدرة على القاء الكلام الى الغير يكون التكلم راجعا الى القدرة فالصفة الكمالية
هي القدرة فلا يكون التكلم صفة اخرى من الصفات الكمالية عنده قدس سره
والمعتزلة واما العبارات الواقعة في الشريعة فلا يدل الا على الاندراج في العلم لا على
الاندراج في العلم الاجمالي بل قوله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ صريح
في الاندراج في العلم التفصيلي والعلم التفصيلي حادث فكلام الله المندرج
فيه حادث ايضا فقد عرفت ان المراد والحاصل ان مراد صاحب المواقف
هذا هو كما ترى لا يرجع الى العلم ولا نزاع للمعتزلة في ذلك بل يبقى موضع
النزاع محلا اخر وهو ان الصفات الكمالية له تعالى هل هي زائدة في ذاته
تعالى كما يقول به الصفاتية او لم يكن زائدة بل يكون عين ذاته تعالى كما يقول به
اهل الحق وبالجملة هذا التوجيه لا يكون موافقا لمذهب الاشعري على ما مر سابقا

نعم لا نزاع

نعم لا نزاع في ان الكلام النفسي على ما يقول به الاشعري لا معقولية له بدون ان
يرجع الى العلم وايضا قول صاحب المواقف وترتيب الحروف في الالفاظ انما هو
فينا لعدم مساعدة الالة الا ترى ان القائم بذاته تعالى هو وفق اللفظ لو لم يكن
على وفق اللفظ لم يكن بحدوثه وترتيب الفاظه في التصور الا لا معنى لا فاحش على
العلم بالفاظه لم يكن للالفاظ فيها ترتيب الفاظ لا وجه لبيان الفرق بينها وبين
الواجب جل شانه وبناء على توجيه المحشي لا يكون في المعقد ما يدل على ان يكون
القائم به تعالى حتى هو في العلم على ما مر سابقا في النقط ولم يبق به الاشعري
المشهور ان الاشعري يقول بزيادة الصفات الكمالية له تعالى على ذاته على ما يستفيد
السنة من قول المصنف والمعاني والاحوال والصفات زائدة فيه لكن مع ذلك نقل
نقل ايضا ان الاشعري يقول ان صفاته تعالى لا هو ولا غيره اي لا يكون عين ذاته
ولا غيره اي لا يكون جزءا منها ولا منفصلا بل يكون تلك الصفات الكمالية قائمة بذاته
تعالى فان قيل لم لا يجوز ان يكون مراد المحشي من قوله لم يقل به الاشعري ان الاشعري

لم يتعين بالمغايرة بمعنى المباينة والانفصال على ما ذكره الموجه قلت ما ذكره المعترض نحوه
فان قيل يمكن ان يقال انه لا يتوقف صحة على كون المغايرة بمعنى المباينة والانفصال
حتى يتوجه عليه ان الاشعري لم يقل به بل صحة كلام المعترض مبنية على كون الجزء يمكن ان
لا يكون ذاتا ولا خارجا ونظر ان الاشعري يقول بهذه الجزئية في صفاته تعالى فانه يقول
بان صفاته تعالى معان زائدة على ذاته تعالى قائمة بذاته تعالى وكان المحشي نقل
في كلامه وفاق والعلماء يكون الاشعري قائلا بذلك القيام لكن يبقى شيء وهو
ان العلم عند الاشعري صفة واحدة قائمة بذاته تعالى لها اضافات وتعلقات
الى المعلومات كما ان القدرة صفة واحدة قائمة بذاته تعالى لها تعلقات بالمقدو المعلومات
رات لا ان العلم عنده مجموع صورة الاشياء في العالم حتى يكون قائما بحصول
صور الاشياء في ذاته على ما هو على ما يقول به بعض الفلاسفة من المتقدمين وبين
الى الشيخ في الاختلافات من المتاخرين من الجواب المذكور اي من الجواب الذي
ذكره الشارح هناك بقوله وجوابه انه لا نزاع في اطلاق اسم القرآن وكلام الله تعالى

بلغ

بعد تمن الاخر اي كسعة هذا المؤلف بحادث عند محققي اي المعتزلة من المعنى
المتعارف اي المتعارف للكلام اللفظي لا مدلول الكلام اللفظي لما علم من تقرير كلامهم
من الجواب الذي ذكره الشارح ورد الوجهين الاول والثاني فمراد صاحب المواقف
انه علم آه حاصل كلام المحشي ان مراد صاحب المواقف هو انه علم من الدين ضرورة ان
ما بين الدفتين كلام الله تعالى حقيقة يعني اوجد الله تعالى حقيقة لا مجازا فقد من
ضروريات الدين فمن انكره كان فرسطا فاني سواء كان اطلاق الكلام على ما بين
دفتي المصحف حقيقة او مجازا على قال صاحب المواقف ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى
مجازا وحقيقة هو المعنى القائم بذاته تعالى من لفظ كلام من ما بين دفتي المصحف ليس من مخلوقات
الواجب جل شانه وموجودة حقيقة بل ما هو من موجوداته ومخلوقاته فهو حقيقة تعالى
فرد عليهم الاعتراض صاحب المواقف في هذا الاعتراض انما يتوجه اذا لم يأول كلامهم وما
اذا اول كما فعله الشارح فيندفع عنهم وكان صاحب المواقف نقل بهذا الكلام ودين واشار
الى ان قوله الا انه يعد لفظ من حروف حيث ذكره بعض من لا يعرف وهو بحيث

يندفع الاعتراض لكن التأويل المختار هو ما ذكره صاحب المواقف بناء على اوله
جوابه من وجهين المذكورين لا ولويته ما ذكره صاحب المواقف قد عرفت ما فيه
من مخالفته المعونة بقول الشارح وهو القديم عنده وقوله لذلك لا يكون خارجا
بخصوص المحقق قدس سره توجيه كلام صاحب المواقف بحيث يندفع عنه اعتراض
سنذكره من التوجيه ان الترتيب في الفاظ ما يكون بحسب الوجود الخارجي واما
باعتبار الوجود العقلي ايضا فمراد صاحب المواقف ان الالفاظ ليس فيه ترتيب
باعتبار الوجود العقلي وفيه ان هذا الكلام حق لكن لا يكون حمل كلام صاحب المواقف
على هذا لان فوت ترتيب الحروف في الالفاظ انما هو فينا لعدم مساعدة الالة بل
من هذا التوجيه لان عدم الترتيب في الالفاظ باعتبار الوجود العقلي ليس مختصا
حق شانه بل فينا ايضا كذلك فلا وجه لقوله انما هو فينا لعدم مساعدة الالة فلا بد
من حمله على الوجود الخارجي حتى يتصور ويبادر الى ان ترتيب الحروف في الالفاظ باعتبار
الوجود الخارجي انما هو فينا لعدم مساعدة الالة وح يتوجه ما اورده الشارح عليه

معنى به

بمعنى ان التكلم متعلق بالكلام وذلك اي كون الكلام بمعنى خلق الالفاظ الدالة
على المعاني المقصودة منها مقصود لهم تعالى اثبات كون الكلام بمعنى خلق الا
لفاظ المذكورة وثبت بقياس في الاول يكذب الكلام بمعنى التكلم بالفعل والتكلم
بمعنى خلق الالفاظ الدالة على المعاني المقصودة منها فالكلام بمعنى خلق الالفاظ الدالة
على المعاني المقصودة منها قال الشارح هو عبارة عن خلق الالفاظ الدالة على المعاني
الكلام له معنيان احدهما التكلم وهو الالفاظ الدالة على المعاني وثانيهما ايجاد الالفاظ
الدالة على المعاني وخلقها وما يتصف بالصدق والكذب هو الكلام بالمعنى الاول
دون الثاني ففي العبارة مسامحة فالاولى ان يقول الكلام عند المعتزلة عبارة عن الالفاظ
الدالة على المعاني وخلق الالفاظ الدالة على المعاني لكان ذلك قبيح والقبيح يمتنع ان يصدر
عنه فالكذب في كلامه تعالى مح لا يفعل القبيح اه وان كان مشتملا على حسن
فان قيل الكلام له معنيان احدهما التكلم وهو الالفاظ الدالة على المعاني وثانيهما خلق
الالفاظ الدالة على المعاني اه الكلام بالمعنى الثاني والكلام بمعنى الاول يكون من قبيل

افعاله او حسب جل شانه لا من قبل صفاته وما هو من قبل صفاته انما هو الكلام بالمعنى
النفسي لا اللفظي وهو ان يكون صفات الواجب جل شانه مشتملة على القبيح وهو ممتنع
فلا يجوز ان يكون بعض افعاله وبعض ما يترتب على ايجاده منه مشتملا على قبيح بل هذا
واقع كما في الشيطان وفي خلق الحشرات والسموم المهلكة وغيرها لانه لا يخلو ان مرتبة
والقبائح واقعة في عالم الوجود وغاية ما في الباب ان وجود القبائح مستند الى
مبدأ الفياض وهو تعالى بالذات او بالعرض على ما تقرر في مظانه فيجوز ان يكون
الكذب مستندا الى الالفاظ الدالة على المعاني بالذات اي ايجادها الذي هو من قبيل
الصفات بالعرض لا افادة وفي ذلك غلطت فرق ما بين ايجاد الالفاظ
الدالة على المعاني الكاذبة وبين ايجاد الشيطان المشتمل على القبيح وغيره من الامور
المشتملة على القبيح مثلا الحرق يحمل على النار حقيقة وعلى فاعل النار بالمجاز وبالعرض
وكذا الشر يحمل على الشيطان حقيقة دون فاعله واما الكلام الكاذب فكما انه يحمل
عليه كاذب حقيقة كذلك يحمل على موجده حقيقة لان الصادق والكاذب يحمل

على المتكلم

على المتكلم حقيقة بالمعنى الذي ان الصادق معناه ما طابقت نسبته الواقع كذا في قول وكذا ولو
جاز ايجاده منه تعالى كما كان ذلك يلزم جواز حمل الكاذب عليه تعالى حقيقة فيلزم النقص
في صفته تعالى وهو محال لان ما يحمل عليه تعالى حقيقة يجب ان يكون كمالا يجب ان لا
يكون له نقص بوجه من الوجوه على ما تقرر في موضعه وايضا كان حكيما على الاطلاق
بحيث يكون قادرا على الاطلاق بحيث يكون جميع الموجودات تحت قدرته فحكم
العقل بديهة بان ايجاد الكلام الكاذب منه قبيح وان كان ذلك الكلام الكاذب
مشتملا على حسن نعم الكلام الكاذب الذي يكون مشتملا على حسن لا يكون قبيحا
في بعض الاوقات بالنسبة الى بعض من لم يكن له قدرة كاملة ويكون قدرته
مشوبة بالعجز واما من لم يكن قدرته مشوبة بالعجز ويكون قادرا على الاطلاق
وعالما على الاطلاق وحكيما على الاطلاق فالعقل يحكم بان الكذب منه كلام قبيح و
ان كان مشتملا على حسن ليوافق المدعى بان المدعى اي ان الكذب منه كلام
نفسي محال بدون قصد افادة المعنى المقصود وهذا المراد بالقصد ههنا هو

التصور والشعور بحو بشرة ولو مع قصد الغاء المعنى المفهوم منه بدون الاعتقاد المتعلق به
هذا خلاصة مقصود السيد المحقق يعني ان مراد السيد المحقق بما نقله لا يلزم
من ذلك كذب الكلام اللفظي مطلقا كذب الكلام النفسي اذ يجوز كذب
الكلام اللفظي بدون كذب الكلام النفسي كما في الصورتين الاولتين اللتين
ذكرهما المحشي لكن يرد عليه ان الصورة الاولى التي ذكرها المحشي لا يتصور بالقياس
الى جنابه جل شانه لانه تعالى عالم بجميع الاشياء فيجب ان لا يوجد في علمه تعالى
شئ اصلا كما مر سابقا واما الصورة الثانية فلا يتصور باقي جزان ايجاد علم
حروف مع قصد الالقاء بدون الاعتقاد بمدلوله سهوا وهو تعالى منزه
عنه لان بعض المختارين يوجد حروف مع الالقاء بدون الاعتقاد
بمدلوله كما في صورة الامتحان ولا يعد ذلك سفها بل الصورة الثانية تجد صح
بان يقال ان كل كلام لفظي له مدلول فان كان مدلوله مطابقا للواقع
كان صادقا سواء كان المتكلم معتقدا بمدلوله ام لا وسواء اعتقد بنقيضه

ام لا وباطل لا دخل لاعتقاد المتكلم في صدقه وكذبه وان لم يكن مدلوله مطابقا
للواقع كان كاذبا سواء كان المتكلم اعتقد بمدلوله ام لا وسواء اعتقد بنقيضه
ام لا ولما كان الكلام النفسي عندهم مدلول الكلام اللفظي فكذلك مدلوله
ان كان مطابقا للواقع كان الدال عليه صادقا وان لم يكن مطابقا كان
الدال عليه كاذبا فلا يتصور ان ينفك صدق احدهما عن صدق الاخر وكذب
احدهما عن كذب الاخر فلان صدق كلام اللفظي وكذبه تابع لصدق الكلام
النفسي وكذبه كما بينا   قد عرفت ان مدلول الكلام اللفظي انه قيد ان يجب
ان ينبني على ما هو المشهور من مذهب الاشعري ان الكلام النفسي الذي هو صفته
تعالى انما هو المدلول المطابق للكلام اللفظي واما اذا كان الكلام النفسي عبارة
عن العلم الاجمالي ارتفع التنافي بين النقيضين ويتميز تنزله لفظيا
فاعلم ذلك كان ذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان التنقيص في صفة الاعتبار
بين الخلاف وهذا لا يرى ان الايجاد الالهي والالهام من المخلوقات

محامر

الى قصور في ذاته فهو محقق وهذا الوهم مما نظر كم فان معظم مسائل ... تمام العدة
وحكمه وتعميم كل شيء جميع فعاده ما يدخل في فعاله فضل لبنيه ولا يلحقه عجز ولا فتور
والافات والعاهات الطبيعية فاني ما بعد المقدورات وبالوان ... في فصول النظام
التام متى حكمه بحسب الايجاد لنقص وقصور بل لنقص القصور ما هو جزء لنقائل
ولا تعدد من جانب فاعل ... وجوه وحدة فقطعا فان لم يتبيانه لتحصيل ما
يحصل له ان القصور منه يكون لعدة وجوه بين ... الهيبات الممكنة في ذوا
ما هو يكون ممكنة بسبب ولا في حاجتها الى علة لوجودها بسبب ولا يكون منشأ
في نفسه الوجود علة ولا يكون كل كاين فاسد لعلة وما يكون كل كاين فاسد
علة ولا يعقل الممكن في الوجود لوجب بذاته لنقصه عن رتبة علته ولا يكون في
النار محرقه ولا يكون الحرق فيه قبوله الاحتراق عنه وكل ذلك من معلومات الهيبات
والطبائع الامور ... منه نظر شكون حدث غايات بعض الوجودات
معز لبعض الوجودات ومفسدة ان ... القوة العقلية معز ... العقل
منفرد ...

[illegible] من خلوات الهيبات ... وبعد التكامل والنقصان

ان كانت

وان كانت خير بحسب القوة العقلية فهذه نقصانات بحسب بعض معدة مزيد فان
نقصان الارض عن رتبة الواجب بذاته كم هو نقصان شخص عن رتبته وليس هو لعلة
معدة بل لاختلاف الهيبات في ذواتها فلو كان النقصان في جميع الهيبات متشابها
لكانت الهيبات واحدة وكما ان هيبات الانواع متفاوتة في ذلك كذلك هيبات
الاشخاص التي تحت الانواع ثم قال ان النقصان قد يكون في المعدات الموجبة للنقصان
الاستعدادات العارضة للمواد لكن بحسب ... وكونه واحدة ودورية ازلية ابدية
يكون التغير والتبدل ذاتيا لها لئلا يلزم الدور والتسلسل ... يلزم منه ان يكون للمواد
استعدادات متعاقبة يكون كل واحد منها علة ذاتية لما هو متعاقب المعدات وعلة
عرضية لا يوجد بعدها فلا يلزم من حدوث المواد على غير متناهية فكما يصدر عنه نقص
يصدر ... وجه لا يتصور الكل مما هو واقع والا لكان صدور ما هو النقص منه تعالى
محال ترجيح المرجوح على الراجح وترجيحه ... فالوجب ... يظهر ... الفيض وجود
كلما هو قابل للفيضان فالكل خير ... تعالى يجب الوجود ... فوجل شانه عن كل من

عند الله واما النقايص لو اقتضاه عالم الوجود فليست الا من جهة قصور ذاتي ونقص متعلق
من جهة قصور وفرد ذاتي متعلق بكل فرد قصير ويمكن ان يشير اليه بقوله تعالى ما اصابك من
حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك والنكتة في ذلك ان الخير هو الوجود والشر
هو العدم والوجود لا يكون فايضا الا من جنابه جل شانه والعدم انما هو مقتضى
القابلية الامكانية فكل خير وكمال انما هو من الله الفياض وكل شر ونقص وهو من جهة
الممكن ومن جانبه جل ذكره   انه فيلزم ان يمتنع عليه الصدق المقابل لذلك الكذب
واعلم ان هذا انما يتم لو ثبت ان الكلام النفسي يكون مرادا وصدقا بالذات ويحال
ان المشهور هو ان الكلام النفسي عبارة عن مدلول الكلام اللفظي ومدلول الكلام اللفظي
يتعدد بتعدد الكلام اللفظي واذا جاز ان يكون الكلام النفسي امورا متعددة فيجوز
ان يكون بعضها صادقا وبعضها كاذبا فما هو صادق ابدا وما هو كاذب يكون
كاذبا ابدا فلا يتم الدليل ح   انه كان رجوعا الى الوجه الاول يمكن ان يقال ان
انه نقض الدليل واستدل بمنع مقدمة في قول الفاضل لكنا نعلم ضرورة ان من علم

شيئا

شيئا امكنه ان يخبر عنه لا على ما هو عليه وحاصل منعه انا لا نعلم هذا على الاطلاق
لجواز ان يكون الاخبار لا على ما هو عليه محالا بالقياس اليه تعالى فالمستفاد من النقض
ما ذكره المستدل في الوجه الاول جعله هاهنا سندا للمنع فلا يلزم الرجوع الذي ادعاه
قه   من المنع الظاهري يعني بتوجه المنع على قوله لكنا نعلم ضرورة ان من علم
شيئا امكنه ان يخبر عنه لا على ما هو عليه وغير المنع هو ما ذكرناه   في الجواب عنه
يعني ان جواب الشارح وهو قوله اقول مرجع الصدق والكذب انما هو في المعنى دون
اللفظ او يكون جاريا في الوجهين لانه اذا كان مرجع الصدق والكذب
يكون في المعنى ويكون الكلام النفسي عبارة عن مدلول الكلام اللفظي فلا يتصور كذب
الكلام اللفظي بدون كذب الكلام النفسي غاية ما في الباب ان يكون كذب
الكلام اللفظي حادثا مبنيا على حدوث الكلام اللفظي وكذب الكلام النفسي قديما
مبنيا على قدم الكلام النفسي والملازمة وعدم الانفكاك انما هو بين اصل الكلام
اللفظي وكذا الكلام النفسي لا بين وصف الكذب اي القدم والحدوث لانه يجوز

ان يكون كذب احدهما قديما وكذب الآخر حادثا . الا بما ذكرنا في حاشية المعونة
بقولنا ان مرجع الصدق والكذب انما هو المعنى وقد عرفت ما فيه ايضا
وكذبه انما يكون قديما يعني ان المقدم في الكذب مخبره الكلام النفسي لان كذب
الكلام النفسي حادث لانه اذا كان الكلام اللفظي حادثا ومدلوله قديما يجوز ان يكون
كذب احدهما قديما وكذب الآخر حادثا واللازم منه انما يكون بين احد كذب الكلام
اللفظي وكذب الكلام النفسي لا بين وصف الكذب نفسه وهو القدم والحدوث
لا لزوم في الدليل من انه لا يقوم الحادث بذاته تعالى والكلام اللفظي يكون حادثا
وما يكون قائما بذاته بل القائم بذاته انما هو مدلول الكلام اللفظي وذلك المدلول يكون
قديما بذاته تعالى وهو مبطل لما ذكر في الدليل الثاني الذي هو في الشرح حيث قال انه لو اتصف
بالكذب لكان كذبه قديما لا الآخر بما مر في حاشية بقولنا ان مرجع
الصدق والكذب انما هو المعنى وقد عرفت ما فيه ايضا الا ان التعقل
من حيث المفهوم وحاصله ان حمل الباقي والسرمدي على الواجب جل شأنه من قبيل

الاثبات

الاثبات لان ذاته تعالى يكون مصداق حمل الباقي والسرمدي وقد عرفت
فيما سبق ان القول بان الصفات الكمالية عين ذاته تعالى ليس المراد ان مفهوم
البقاء مثلا عين ذاته تعالى بل المفهومات زائدة على ذاته تعالى بل المراد ان المعبر
عنه بهذا المفهوم يكون عين ذاته فمفهوم الباقي والسرمدي ومفهوم البقاء والسرمد
مرجعه ايضا زائد على ذاته تعالى لكن المعبر عنه بهذا المفهوم عين ذاته وقد ذكرنا ذلك
مشروحا فيما سبق لكن قول المحشي كان مراده نفي الزيادة في الخارج لا في العقل
مراد بنفي الصفات ليس انها لا يكون زائدة في الخارج لان كثيرا من الصفات
الوجودية للاشياء لا يكون زائدة عليها في الخارج كالوجود بالقياس الى الممكنات
والتقدم والتأخر بالقياس اليها اللهم الا ان يقال ان هذا مسامحة في العبارة و
المراد واضح واعلم ان الامام الرازي قال في المحصل مسئلة ذهب ابو الحسن الاشعري
واتباعه الى ان الله تعالى باق ببقاء يقوم به وذهب القاضي والامام في [illegible] الى
نفيه ويحق لنا المعقول من البقاء صفة تقتضي ترجح الوجود على العدم وهذا انما

يعني في حق الممكن بالوجود وفي الواجب الوجود لذاته يستحيل ان يكون رجحان وجوده
على عدمه معللا بشيء وايضا فذلك البقاء لا شك انه باق فان كان باقيا
ببقاء آخر لزم اما التسلسل والدور وان كان باقيا ببقاء الذات التي هي قائمة بها
بالجملة بذلك البقاء وكان باقيا بنفسه ويكون الذات باقية به مفتقرة
اليه كان باقيا ببقاء انقلبت الذات صفة والصفة ذاتا وهو محال وايضا بل
ان يكون البقاء نفس حصول الجوهر في الزمان الثاني فلو افتقر حصول الجوهر في الزمان
الى البقاء لزم الدور احتجوا بان الذات لم يكن فيه حال الحدوث ثم صارت باقية
فوجب ان يكون البقاء زائدا واجيب بانه معارض بان الذات كانت حادثة
زمان الحدوث ثم حال البقاء ما بقيت حادثة فلزم ان يكون الحدوث صفة
زائدة وهو محال على ما تقدم فان قلت الحدوث نفس حصوله في الزمان الاول
قلت البقاء نفس حصوله في الزمان الثاني انتهى بالفاظه الله قدس سره القدوس
سن اقول وهذا مذهب فخر وهو القول بثبوت البقاء في الممكنات في نفسه

[illegible]

ثم قال

وبه قال الكعبي وجماعة في قولهم البقاء صفة يقتضي ترجيح الوجود على العدم في الموجود
الذي لا يبقى لابد له بقاء ما يقتضي ترجيح وجوده على عدمه فان هذا الحكم ليس مختص
بالبقاء الا ان يكون ترجيحه في زمان ثاني والتحقيق ان البقاء مغاير للوجود لا
كل من زمان واحد بعد الزمان الاول وذلك لا يتحقق فيما لا يكون زمانيا واعلم ان الحكم
يكون الكل اعلم من جزئه فانه لا يمكن ان يتحقق انه واقع في زمان او في جميع الازمنة
كما ان البقال انه واقع في مكان او في جميع الامكنة واذا كان الحكم كذلك فلا يتوقف
عليه الحكم كالمتصورات وفي ان يكون كذلك في علة زمان لا يكون زمانيا فكيف
مدار الكل فاذن اتصافه بالبقاء نوع من التشبيه بالزمانيات واما كون البقاء
باقيا او غير باق وان كان باقيا فبقاء اما بذاته او بغيره فانه محكوم حكم الا سور لا
عبارته التي يوجد العقل فقط وينقطع عند عدم الاعتبار وقوله واما في الثاني
فليس معنى البقاء ايضا اشارة الى ابطال مذهب الكعبي وقوله بل الحدوث ليس صفة
زائدة فجوابه ما مر فان كان الحدوث نفس الحصول في الزمان الاول فالبقاء

حصول في زمان مشروطا بحصوله في زمان قبله والا لم يكن زمانه زمانيا وحصوله
في الزمان الاول ليس مشروطا بالحصول في زمان اخر وفيها الاختلاف بينهما بوجود هذا
الشرط وعدمه فقط ومع هذا الاعتبار يتحقق ما قلنا وهو ان البقاء مغاير للوجود
ما كثر من زمان واحد بعد الزمان الاول انتهى بالفاظه ويمكن ان يقال ان البقاء وان
كان حقيقة في الزمانيات فيلزم ان يكون اطلاق الباقي عليه مجازا او محال الباقي من
الاسماء الحسنى كما ورد في شرح الزبدة فالاولى ان يقال ان البقاء قسمان احدهما البقاء
جنس الذي هو البقاء الزماني والاول جنس لما هو باق ببقاء بالمعنى الاول دون الثاني
بناء على ما عرفته في هذه الحاشية من قوله لامتناع عدم معنى زايد على الوجود ان اردتم
اي بحمل ذلك [illegible] وهو ان يكون مراده قدس سره نفي زيادته على الوجود لا نزاع في
لا علام في عدم الحاجة وهو ان المراد من قوله لعدم وجوب الوجود بدل
على مرتبة [illegible] جل شانه الامر من حيث الوجود في الغير [illegible] راجع
الى الواجب جل شانه لا الى الوجود [illegible] لسوق الكلام والعبارة ان يكون

نفي الزيادة

نفي الزيادة المعطوف على الامر بديهيا بمعنى الزيادة على الذات لا على الوجود
انه ونقض بالحدوث توجيه النقض انا لا نسلم عدم دليل على زيادة البقاء
على الوجود ولا على زيادة الحدوث على الوجود بداهة والحال ان الحدوث عبارة عن
الوجود المسبوق بالعدم [illegible] لان الحادث يكون له حدوث في ان حدوث
وبعد ان حدوث يكون له الوجود دون الحدوث فيعدم الحدوث يتحقق الوجود
بدون الحدوث فيكون الحدوث غير الوجود كالبقاء وهذا هو بيان النقض بما قيل
في بيانه من ان [illegible] كما ذكره السيد المحقق في شرح المواقف ان البقاء حصل بعد ما لم
يكن والحدوث زال بعد ان كان لانه خروج من العدم الى الوجود وعند الشيخ المسبوقية
الوجود بالعدم فاندفع بذلك ما ذكره بعض الاعلام من ان لقائل ان يقول ان
الحدوث صفة الوجود [illegible] عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم انتهى ولا يتوجه
على بعض الاعلام [illegible] لان مقصوده ان النقض انما يتوجه لو سلم [illegible] وفي ان الحدوث
عبارة عن الوجود ولكن لا نسلم ان الحدوث عبارة عن الوجود لجواز ان يكون الحدوث

صفة الوجود وفي بعض النسخ ايضا اذا كان مجرد ثبت عبارة عن خروج من العدم
الى الوجود لم يتوجه النقض ايضا اذا كان مجرد ثبت عبارة عن خروج من العدم الى
الوجود لم يتوجه النقض لان الخروج من العدم الى الوجود ليس نفس الوجود حتى
يتوجه النقض المذكور   اى في كل من ظرفي الذهن والخارج فيه شئ لان ما ذهب
اليه المذكورون وهو ان البقاء عين الذات كالوجود والعلم والقدرة ومعنى
عينية الصفات في الواجب جل شانه على ما ذكرنا مرارا هو انه جل شانه باعتبار ذاته
يكون مصداق حمل موجود وعالم وباق وغيرها بل مصداق وجود وعلم وبقاء على
انه جل شانه نفس الوجود والعلم وكذا نفس البقاء وليس المراد انه جل شانه نفس
مفهوم العلم والعالم ونفس مفهوم الوجود والموجود لان جميع المفهومات
عرضية بالقياس اليه جل شانه بل المراد ان ما يعبر عنه بالوجود والموجود وغيره
من الصفات هو ذات الواجب جل شانه وكذا الحال في الانسان بالقياس
الى زيد فلان الانسان الذي يكون ذاتيا لزيد ليس هو مفهوم الانسان

بل المعبر عنه بمفهوم الانسان فالذي يكون ذاتيا لشئ ولا يكون زيدا باعتبار الحق
يكون ذاتيا له في الذهن وفي الخارج جميعا ولا معنى لكون الذاتي ذاتيا في ظرف دون ظرف
لان الذاتية والعرضية انما يكون في نفس الامر لا باعتبار ظرف الذهن والخارج وبما
ذكرنا ظهر حال قوله انه على الدليل المذكور لان هذا غير متوجه لان الدليل المذكور
دلت على عينية البقاء واذا كان البقاء عينا يكون ذاتيا لا عرضيا فلا يكون زائدا
لا في الذهن ولا في الخارج وسيجئ في كلام المحشي في مبحث ان الوجود الحقيقي
والوجوب الحقيقي اي ما يعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي والوجوب الانتزاعي عين
ذاته في الذهن والخارج جميعا والغرض ان ما هو عين له تعالى انما هو المعبر عنه بمفهوم
الوجود والبقاء ونحوهما وذلك المعبر عنه يكون عينا له في الذهن وفي الخارج جميعا
واما المفهوم فهو ليس بعين بل زائد مطلقا   لا يكون هو اقتضاء عدم
الموافقة هو ان الدليل الاول لا يوجد فيه وجوب الوجود ومحال ان العلم قدس سره
كان في وجوب الوجود وبدل في زائد وفيه ان لم ينقل ان العلم قدس سره

واستدل عليه بوجوه حتى توهم ان الدليل الاول لا يوافق ما ذكره المصنف بل قال الشارح استدلوا
عليه بوجوه فبعضها ذكر انه لا يلائم ما ذكره القوم من ذلك المطلب وبعض ذلك لا
بل موافقا لما ذكره المصنف وبعضها لا يكون موافقا له وهذا لا يعجز الشارح لانه بصدد نقل
دلايل القوم بحيث يظهر معنى كلام المصنف ايضا وايضا ان كلام المصنف حاصل ذلك
البحث هو ان ما يفهم من كلام المصنف هو ان معنى قوله ونفي الزايد عن وجوب
الوجود يدل على سرمديته وعلى نفي زيادة تلك السرمدية على الذات لا على نفي زيادة
البقاء على الذات على ما حرره الشارح فلا يكون الدليل موافقا للمتن وقد ورد ما لا
توجيه لكلام الشارح بحيث يندفع ذلك البحث ويصير الشرح موافقا للمتن
وان اثباتها واثبات عدم زيادتها لما كانت السرمدية بمعنى الوجود بدءا لا
وابدا كانت السرمدية اخص من البقاء فكان اثبات السرمدية مستلزما لاثبات
البقاء لان وجود الخاص مستلزم لوجود العام ولما كانت الدلايل الدالة على عينية
السرمدية مستلزمة لاثبات عينية البقاء فكان اثبات عينية السرمدية مستلزما لاثبات

عينية البقاء

عينية البقاء وانا قلنا ذلك لان كون صفة الوجوب السرمدية لا يستلزم ان يكون ذاتا
السرمدية عينا وغير زايدة ان يكون البقاء ايضا عينا وغير زايد لان عينية الخاص لا يستلزم
عينية العام وهو ظ لانا نقول البقاء انما هو بطريق المنع وحاصله انه يجوز
ان يكون البقاء عين الوجود الاستمراري الذي هو زايد على ذاته تعالى لا عين الوجود
الحقيقي الذي هو عين ذاته حتى يلزم كون البقاء عين ذاته تعالى فاذا كان البقاء
عين الوجود الاستمراري لا يكون الذات كالوجود الاستمراري وفيه بحث لانك قد عرفت
ان معنى عينية الصفات ليس ان مفهوم الوجود والعلم والقدرة وغيرها عين الذات
بل المراد ما يترتب عليه تلك المفهومات يكون عين الذات فنقول ان الوجود الاستمراري
وان كان زايدا على الذات لكن ما يترتب عليه الوجود الاستمراري يكون عين الذات
فاذا كان البقاء عين الوجود الاستمراري يكون حاله كذلك فيندفع ما ورد ان قلت
وهم ما ذكره بعضهم ان الرابع وما ذكرنا سابقا يظهر حال قوله ثم لو كان المراد بعدم
زيادة عدم الزيادة في الخارج لم يتم ذلك الدليل انتهى اقول فيتوجه الى الوجه

الا من يكون ... ان الكلام مبني على انه لا يصح ان يكون البقاء صفة بعض الوجود والاستناد
انما يكون على بطلان كون البقاء صفة بعض بها الوجود ... لا استناد ... ان يكون
الوجود معللا بغير الذات بناء على وجوب الوجود سواء كان ذلك الوجود صفة من صفا
ت الذات ولا او خارجا عنه ... ما يحتاج الى اخذ كون البقاء وجودا خاصا
لو لم يكن البقاء وجودا خاصا ايضا لتم هذا البيان لان مدار البيان على انه لا يجوز ان
يكون الوجود الواجب علة سوى الذات فاذكر ما اثبته بقوله اولا ... تمام من
ان البقاء وجود خاص ... قال المصنف قدس سره ... يعني ان وجوب
الوجود ... على انه لا يجوز ان يكون واجب الوجود ... وجوب الوجود ... ما
بان ... لا باس ... نقلا ... ومعنى
الوجود ... الوجوب من المشتركات المعنوية دون اللفظية ...
وان ... الوجود ... الوجوب ... الواجب ...
الصفاتية ... ذلك ... كان في الوجود واجبان بالذات لكان وجوب

الوجود

الوجود مشتركا بينهما ولا يجوز ان يكون مشتركا لفظيا ... بل يكون مشتركا معنويا
... لكان مشتركا معنويا ... اما ان يكون ذاتيا لهما او عرضيا لهما لا جائز ان يكون
عرضيا لانه لو كان عرضيا لزم الاحتياج في ... وتعيينه ... الذي ...
على عينية الصفات ... لا يحتاج ... واجب وعالم او قادر وغيرها من الصفات
الكمالية ... تعالى في ... تعالى بذاته مصداق حمل تلك
الكمالات ... بحكم ... بان ... تلك الصفات الكمالية الى ذاته تعالى
... فيبقى ان يكون وجوب الوجود ... مشتركا ذاتيا فان
يكون جنسا ... وفصلا ... لا يجوز ان يكون جنسا لانه لو كان جنسا لكان
حقيقة وجوب الوجود ... الذات ... ان يكون ... ذاتيا لا
بد لها من التعيين ... رفع ... وذلك ... لا ... هو ... الفصل
خارج من حقيقة الجنس فيلزم ان يكون ... رفع الابهام من حقيقة وجوب الوجود
خارجا عنها ... من حقيقة وجوب الوجود ... والممتنع ... ذلك

وهو ظ فيجوز ان يكون لرفع ابهام حقيقة وجوب الوجود ممكنة وهو ظ البطلان اما
انه لا يجوز ان يكون نوعا فلانه لو كان نوعا لكان له تعين خارج عنه وتشخص خارج
عنه وما خارج عن حقيقة وجوب الوجود اما ممكن او ممتنع وفي الثاني ما لا يعلم ان يكون
معينا ومشخصا لحقيقة وجوب الوجود واما ثانيا فلا يجوز ان يكون فصلا لان القدر المشترك
لا يجوز ان يكون حاصلا الا بالفصل فيكون مميزا الاشتراك كالجنس وكان القدر المشترك
جنسا وفصلا لكان الكل منهما [illegible] مشترك [illegible] الاختصاص فيكون كل منهما مركبا من
حقيقة وجوب الوجود ومميز حقيقة وجوب الوجود فيلزم ان لا يكون ما فرض واجبا
واجبا تاما بل بعضه فيلزم خلاف الفرض وهذه المقدمة بتقدير كون حقيقة
وجوب الوجود جنسا او نوعا لانها اذا كانت جنسا او نوعا لكان فرد ما النوعي وتشخص
مركب من تشخص وجزء تشخص او من تميز وذلك [illegible] يكون ممكنا لا ممتنعا فيلزم تخلف الحكم
الى ان قال ان مفهوم وجوب الوجود يجب ان يكون بازاء الذات في التعريف جمع مفهوم
الذي يكون بازاء ذات شيء وهو غير جميعا يمتنع ان يتصور فردان ولا يلزم ان يكون

التشخص كليا

التشخص كليا ونوعا قيل ان تعدد الواجب بالذات يمتنع لكن تصور التعدد في وجوب
الوجود ممتنع بحكم الى ما ان [illegible] ما ذكرناه في امتناع تعدد الواجب بالذات جار بعينه
في امتناع تعدد العالم بالذات والقادر بالذات والمريد بالذات وغيرها من الصفات
الكمالية   بديهة حدسية اي كون الوجود معنى واحدا مشتركا معنويا وكذا كون
الوجوب معنى واحدا مشتركا معنويا بديهي حدسي وقد ذكر القوم ايضا ان كون الوجود
مشتركا معنويا وكذا الوجوب والامكان وسائر الامور العامة بديهي حدسي
وهو [illegible] ان الكثرة لا يجوز ان يكون من لوازم [illegible] حقيقة [illegible] ان الحقيقة الواحدة
[illegible] متكثرة [illegible] قال المعلم الثاني المعنى الواحد
[illegible] يتكثر بذاته [illegible] واحد [illegible] لان كل واحد منه يكون على طباع ذلك
المعنى واذا لم يكن واحد لم يكن كثرة لان الكثرة مركبة من الاحاد فاذا فرضنا
ان المعنى الواحد يتكثر بذاته فقد ابطلنا الكثرة   ضرورة ان الاقتضاء بذاته يمنع
[illegible] ان [illegible] الاقتضاء وهو عدم الاقتضاء مطلقا لا التعدد ولا الوحدة

وايضا اختصاصه بحصة من الوجود ان كان لاقتضاء فيكون هذا وجها آخر لدفع الشبهة

المذكورة على ما مر انه لو فرضنا انه لا يقتضي الوحدة ولا التعدد بل يكون في كل منهما محتاجا الى

الممكن فيلزم على هذا التقدير ... وفي التقدير ان الممكن مستند الى الواجب بناء على ان الممكن فتامل

لا يوجد بنفسه فاذا كان الممكن مستندا الى الواجب يرجع اقتضاء الكثرة الى اقتضاء الواجب

لان الممكن لا يكون له اقتضاء ولم يحصل بالاستناد الى الواجب وفيه تامل

بمرتبة ذاته من حيث هو موجودا هذا برهان آخر ذكره القوم في توحيد الواجب وتقرير ذلك

البرهان هو انه قد ثبت ان الواجب الوجود يجب ان يكون صرف وجوب الوجود

بحيث وجوب الوجود فقط لا وجوب الوجود مع امر آخر فاذا كان واجب الوجود

صرف وجوب الوجود فلا يتصور التعدد لان كل معنى من المعاني باعتبار مرتبة ذاته و

مرتبة خصوصيته لا يتصور فيه تكثر اصلا ولا خصوصية لهذا الحكم بوجوب الوجود وغيره

من المعاني لان الانسان باعتبار مرتبة ذاته ومرتبة خصوصيته لا يتصور فيه تكثر ايضا

فاذا كان الامر كذلك فلا يتصور تعدد الواجب وبهذا القدر يتم البرهان لانه

كذ

كون ولا يحتاج الى ما ذكرنا من ... فاذا ذكرنا انه يجوز ان يتساوى مراتب الاعداد فوق

الواحد ظاهر وان هذا تتمة البرهان المذكور وهو بعد لا يوقف على ان هذا البرهان

في ... ان ... لا ... مكون به امكان استعدادي

وجوده وحقائق المجردات يجب ان يكون كل نوع منها منحصرا في الفرد فان مراتب

الاعداد فوق الواحد متساوية بالنسبة اليه فثبوت بعض من تلك المراتب له

دون بعض آخر منها ترجيح بلا مرجح بخلاف الحقائق المادية فان الحقائق التي لها امكان

استعدادي فانه لما كان لها امكان استعدادي يجوز ان يثبت لها بعض من تلك

المراتب دون بعض آخر منها بواسطة الامكان الاستعدادي فلا يلزم ترجيح بلا

مرجح ووجوب الوجود والذات من الحقائق التي ليس لها امكان استعدادي

فمن ثبوت بعض مراتب الاعداد فوق الواحد دون بعض يلزم ترجيح بلا

مرجح وهذا الذي ذكرنا ما ذكره الشيخ في موضع من الشفاء في اثبات ان الطبايع التي

ليس لها امكان استعدادي يجب ان يكون منحصرة في الفرد والعجب ان المحشي قدس سره

جعل هذا امرا مانا لاسوة تعبيرا بتة الكرسي حيث قال فيما بعد ان الوجود محقق لذي
هو عين ذات الواجب الوجود واما ان يمتنع عدده او لا فعلى الاول لزم المط
وعلى الثاني لزم الترجيح بلا مرجح لان نسبة جميع الاعداد اليه واحدة فترجيح الاثنين او
عددا فوقها في الاعداد ترجيح بلا مرجح وهو محال فتعين الاول الذي هو مستلزم
للمطلوب بالقاعدة وبيان تساوي نسبة جميع مراتب الاعداد فوق الواحدة
ما ذكرنا   وحدته عبارة وهذا دفع ما يقال ان الشيخ الذي ثبت بالبرهان هو
ان يكون حقيقة وجوب الوجود مقتضية للوحدة وهذا لا يوافق التحقيق لان وحدة
الواجب جل شانه ووجوده وسائر الصفات الكمالية عين ذاته لان الواجب
ما يقتضي لذاته وجوده او وحدته او غيرهما من الصفات كما هو المشهور بين الجمهور
وحاصل الدفع ان المراد من اقتضاء الوحدة هو انه موجود بل غير لكلا اقتضاء
شي شيئا اما نفسه   وانما عرفت الوجود والتوفيق بين هذا وبين ما ذكره
قبل بقوله وانها حقيقة وجوب الوجود ليس الا باعتبار جواز البرهان في وجوب

الوجود

الوجود في السابق وهنا في نفس الوجود والبرهان واحد في كلتا الصورتين
من لوازم نفي الكثرة الوحدة على قسمين احدهما ما يكون سلب الكثرة
من لوازمه مثل ما يقال زيد وعمرو واحد فان زيدا وعمرا يكون امر وجودي موجبة لو
حدة بينهما وموضوع سلب الكثرة بين زيد وعمرو لان الانسان المشترك بينهما هو
بوجوده حدتهما وبهذا الاعتبار سلب الكثرة عنهما فسلب الكثرة عنهما بهذا الاعتبار من
لوازم الوحدة لان سلب الكثرة عنهما فرع تحقق ذلك الامر الوجودي مشترك
بينهما فهذا القسم من الوحدة لا يتصور الا في الاشياء التي فيها كثرة ولو بالاعتبار كما
نقول فان فيها كثرة ايضا لان لها جنسا وفصلا وثانيهما ما يكون الوحدة من لوا
زم سلب الكثرة وتلك الوحدة هي الوحدة المحضة الصرفة التي لا توجد في الممكنات
لان كل ممكن زوج تركيبي فالوحدة التي في الممكنات بالحقيقة هي الا عدد وليست
وحدة محضة صرفة من لوازم سلب الكثرة فانه ما لم يتحقق سلب جميع وجوه
الكثرة وانحائها لم يتحقق الوحدة الصرفة المحضة من لوازم سلب الكثرة بهذا المعنى

وحدة حقيقية والوحدة
الحقيقية ما في الواجب
جل شانه وتلك الوحدة ١٢

وبعض حجج براهين اثبات الصانع الواجب انه يتعين براهين التوحيد
يتوقف على مقدمتين احديهما كون الوجود وكذا الوجوب معنى واحدا مشتركا
معنويا لا لفظيا والاخرى كون الوجود باعتبار حقيقته في فرد واحد هو الواجب ولو
جوبه والوجوب عين ذاته تعالى وفرد واحد حقيقة الوجود هو كون الوجود
معنى واحدا فيما سبق من قدم فرقة بحث الامور العامة اثبات كثرة كون
الوجود معنى واحدا مشتركا معنويا بادعاء ما صار فيما اثباتها على الذهن
هذا الكلام ان هذه الشبهة مما ابداها ابن كمونة وليس كذلك لان تلك الشبهة
مذكورة في كتب الشيخ وغيره ايضا ويمكن ان يقال ان مراده من الابداء الاظهار وتشهيرها
الاظهار ابداها وان كان غيره ايضا مظهرا لها لتوغله في تلك الشبهة وكثرة بحثه
عنها فان قلت قوله هذا من قبيل اشتباه المفهوم بما صدق عليه فيجمع ما اورده الشيخ
ان يقال ان وجوب الوجود وكذا الواجب له مفهوم وما يعبر عنه
بهذه المفهومات ولما كان ليس للبشر ولا للعقول ادراك كنه الواجب جل شأنه

فلا يحصل

فلا يحصل في العقول والنفوس الا هذه المفهومات وهذه المفهومات يكون
معبرا عنه في الواقع والكلام انما هو في المعبر عنه بهذه المفهومات لا في هذه المفهو
مات لان من قال ان وجوب الوجود عين ذاته تعالى لا ان هذه المفهومات
مخلوقة للعقل اذا عرفت ذلك فاعرف ان غرض المستدل ههنا ان المعبر عنه بو
وجوب الوجود معنى واحد بناء على نفي التركيب العقلي فذلك المعنى الواحد
لا يخ من ان يكون حقيقة تخصيصية متخصصة بذاتها او يكون تشخصها عينها او حقيقة
كلية يكون لها افراد ومشخصات زائدة ففي الاول يمتنع التعدد وعلى الثاني لا
اما ان يكون طبيعة نوعية او جنسية اولا هذا ولا ذاك بل يكون طبيعة عرضية فعلى
تقدير كونها طبيعة نوعية او جنسية يكون ما تشخص زائدا وتعين زائدا فذلك التعين
الذي به امتاز احد الوجودين عن الآخر لا يخ من ان يكون معلول تلك الطبيعة لكلية او
بلا ... فلا تعدد وان كان معلولا لامر منفصل فلا وجوب بالذات وعلى تقدير كو
نها طبيعة عرضية يلزم ان لا يكون الواجب بالذات واجبا بالذات ... عنه لذات

فان قيل لم لا يجوز ان يقول ان طبيعة وجوب الوجود طبيعة نوعية وجنسية ويكون
لها افراد متعددة ويكون تعين كل فرد نفس ذات ذلك الفرد وزايدا بالنسبة الى
الطبيعة الكلية فلا يلزم المحذور لم قلت بناء على ذلك الفرض يكون كل فرد منها له
ماهية كلية وتعين وكل شيء يكون له ماهية كلية وتعين يكون تعينه عارضا بالنسبة
الى تلك الطبيعة الكلية فلا بد من علة وتلك العلة لا يجوز ان يكون ذات ذلك
الفرد المتعين لان الشيء لا يجوز ان يكون علة لتشخصه وتعينه فتعين ان يكون العلة
اما الطبيعة الموجودة لذلك التعين او امرا خارجا فعلى الاول يلزم الانحصار وعلى
الثاني يلزم ان لا يكون ما فرض واجبا بالذات واجبا بالذات وعلى الثاني
الذي له ماهية كلية وتعين وتشخص لا يجوز ان يكون تعينه وتشخصه نفس ذاته بل التشخص
والتعين يكون جزءا له ولا يصح ان يكون الشيء علة لجزئه   تجدد من يوجده
اي تجدد من يوجده الوجود الحقيقي بسبب حفظ الوجودات يعني ان مفهوم
الوجود لو كان مشتركا معنويا بين الوجودات فيكون مفهوم الوجود حق

واحدا مشتركا بين الوجودات في المفهوم الواحد لا يجوز ان يكون بازاء معان
مختلفة الا ان لا يكون لمفهوم الواحد الا بازاء معنى واحد لان العقل يحكم بديهة
بان الامور التي لذواتها من حيث انها هي هي متباينة وباعتبار محض
ذواتها المتباينة لا يكون منشأ ومبدأ ومستلزم لحصول معنى واحد بعينه منها
في العقل بل لمفهوم الواحد لا يمكن ان ينتزع منها الا اذا كانت تلك الامور مشتركة
في امر واحد يكون مشتركا بين تلك الامور المختلفة او يكون تلك الامور متشابهة
ومرتبطة الى امر واحد او امور متشابهة ويمكن ان يقال ان الوجود وكذا الموجود
لو كان مشتركا معنويا فيكون معنى مشتركا بين الموجودات ولا يصح ان يكون
خصوصية شيء من الممكنات لما دخل في ذلك المفهوم لا تنزع ولا يصح ان يوجد
بدونها واذا لم يكن شيء من الخصوصيات مدخلا فلا بد ان يكون بازاء ذلك
المعنى امرا زائدا خارجا عن الموجودات الممكنة بناء على انه لا يكون شيء من تلك الخصو
صيات مدخلا في ذلك المفهوم ويجب ان يكون ذلك الامر الا فرد واحد بعلاقة

لا يجوز اسناد امر واحد الى امور متكثرة لا على سبيل التبادل الا بتدئي ولا على سبيل
التعاقب التبعي ايضا اذ لو فرض ان امرا واحدا يكون مستندا الى امرين فنقول لا
يخ من ان يكون خصوصية شئ من ذينك الامرين عنا مدخل في ذلك الامر المستند
اولا فان كان لها مدخل فكيف يتصور وجود ذلك الامر المستند بدونها وان لم
يكن لشئ من الخصوصيات مدخل فلا يكون شئ من الخصوصيتين علة لذلك
الامر المستند بل العلة هي القدر المشترك بينها وهو امر واحد ومن هذا المسلك
بعينه ظهر بطلان ما اشتهر بين الجمهور من ان اللازم قد يكون اعم فانكشف
بما ذكرنا اثبات الواجب في توحيده معا وانكشف ايضا ان ما يعبر عنه بالوجود
الوجود الانتزاعي وهو الوجود الحقيقي يكون واحدا وما يوجد باعتباره
كلها تا عبارة عن المؤثر في الموجودات في الغير المرفوع اموضا المشترق توجد
بصيغة المجهول راجع الى الوجودات والغير المجهول باعتباره راجع الى
ما يجب ان يحكم بكون الوجود الحقيقي واحدا بديهي او حدسي بملاحظة توحيد

باعتباره

باعتباره ويمكن ان يكون هذا مع قول بملاحظة الموجودات اشارة الى الرد على
المشهور المسطور في زبر القوم على ما حررناه واعلم ان القوم لهم مسلكان في
توحيد الواجب جل شانه احدها اثبات توحيده العالم وثانيهما اثبات
توحيده من دون التقييد بالعالم وقد سلك المعلم الاول هذين المسلكين
اما المسلك الثاني فقد علمت واما المسلك الاول فهو انه يستدل بوحدة العالم على
وحدة الصانع اما الاستدلال على وحدة العالم فهو انه بقي ان الاشياء اما
متغيرة فيمكن ان احدها ما يكون سببا لا جزء له في الخارج وثانيها ما يكون كذلك
بل يكون له جزء خارجي وهذا القسم ينقسم قسمين احدها ما لا يكون فيما بين اجزا
يه افتقار ما وثانيها ما يكون بين اجزائه افتقار ما في وجود بعضها الى بعض
اجزاؤه في صفة من الصفات غير الوجود او في الاثار والافعال على جميع انحاء
ويكون الاجزاء ترتبط بعضها ببعض وينتفع بعضها من بعض بحيث ما
ينتظم حال بعض بدون الاخر كما في اعضاء حيوان واحد كالانسان مثلا

فان من علم التشريح عرف انه لا ينتظم حال بعض اعضاء الانسان الواحد بدون بعض
الاخر منها ولهذا ينتظم بعض الاعضاء بنظام بعض اخر ويتضرر بتضرره اذا وقف بدنا
فاعلم ان من لاحظ العالم من اوله الى اخره وجد ان فيما بين اجزائه افتقارا بحيث
يكون جميع الاجزاء في سلسلة واحدة ولهذا قال بعضهم ان مجموع العالم بمنزلة
حيوان واحد واجزاؤه بمنزلة اعضاء حيوان واحد واما الاستدلال بو
حدة العالم على وحدة الاله تعالى هو ان اجزاء العالم لما كان بعضها مرتبطا ببعض
بحيث يكون جميع الاجزاء في سلسلة متسقة الانتظام كثيرة الفوائد والمصالح
بحيث تحير العقول في انتظامها ويعجز عن بيانها اولو النهى يدرك الانسان ان النظام علم
بالحدس ان فاعلها وصانعها لا يكون الا واحدا ولم يكن صانعها واحدا
لما كان العالم واقعا على هذا الانتظام بل كان فيه خلل وفساد وعلى ذلك
حمل قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ونظير هذا ما ذكر القوم في اثبات
علم الواجب جل شانه من ان فاعل الافعال المحكمة المتقنة يعلم بالحدس انه عالم

لانه لا يتصور انفصال بين الذات ومفهوم الواجب وذلك لانا اذا كان
المراد بمفهوم الواجب المعبر عنه بمفهوم الواجب الانتزاعي فلا يتصور انفصال بين
بين الواجب بهذا المعنى وبين فرده لان البرهان قد حكم بان فرد الواجب لا
يكون الا صرف طبيعة الواجب لان هناك طبيعة الواجب الاتم يحكى بها عنها
رفض مجاز مرتبة تلك الطبيعة وبحصل الوجود مفهوم الواجب الانتزاعي وسبب
ترديد المستدل في مفهوم الواجب الانتزاعي الذي يكون زايدا على الذات حتى
يتصور قسم خامس بل الترديد فيما يعبر عنه بمفهوم الواجب الانتزاعي وهو عين الذات
ولا يتصور الانفصال بينه وبين الذات كما علمت فلا يتصور قسم خامس
بين الوجوب فان مراد المستدل بالوجوب هنا هو المعبر عنه بمفهوم الو
جوب الانتزاعي والحاصل انه لو تعدد الواجب لكان لكل من الواجبين
وجوب حقيقي وهو المعبر عنه بمفهوم الوجوب الانتزاعي وتعين ايضا
والا لما يتصور التكثر والتعدد والتعين مراد المستدل بالتعين هنا

يس تعينا اى الاعم من تعين هذا الواجب وذلك الواجب بل مراده تعين
خاص اى تعين هذا الواجب منعا على سند ذكره المحشى من كلام ان هذا الواجب
مثلا وجوبه بتعين خاص فلا يمكن ان يكون بين الوجوب وبين ذلك
التعين لزوم اصلا فان لم يكن بينهما لزوم بل جاز انفكاكهما لزم جواز وجود
التعين بدون الوجوب وهو باطل لان التعين بدون الوجوب ممكن فيلزم
امكان ما فرض انه واجب وان كان بينهما لزوم فيلزم احد من الامرين المذكورين
لكن في هذا التوجيه نظر لان المستدل لو اصر على هذا الكلام ولم يتعرض لما لكن
لم يتعرض لانه قال لزم جواز الوجوب بدون التعين وهو محال لان كل موجود
متعين وهذا القول منه ناظر الى انه حمل التعين على تعين ينتظم وانما قلنا انه
ناظر الى ذلك لانه لو حمل كلامه على تعين خاص فلا ينتظم قوله وهو محال لان
كل موجود متعين وانما قلنا انه ناظر الى ذلك لان حمل كل موجود متعين بانه
اذا فرض انه لا لزوم بين الوجوب والتعين الخاص فاللازم ح هو جواز

تحقق الوجوب

تحقق الوجوب بدون التعين الخاص لا بدون التعين مطلقا حتى يلزم المحال
لان المحال انما هو تحقق الوجوب بدون التعين مطلقا لا تحققه بدون هذا التعين
وذاك التعين والى ما ذكرنا مفصلا يشير المحشى بقوله نعم يرد على الدليل المذكور
لكن الظاهر من كلام المحشى هو انه يلزم الاستدراك في كلام المستدل بناء على التوجيه
المذكور فيكون التوجيه مستلزما للاستدراك واما ما ذكرناه وهو ان كلام المستدل
مائل عن ذلك التوجيه لانه يلزم الاستدراك فلا يكون ما ذكرناه مفصلا راجعا
الى بحث المحشى بل هو بحث اخر [illegible] لزوم تقدم الوجوب على التعين لانه اذا
كان الوجوب بالتعين يكون الوجوب معلولا للتعين والتعين علة له والعقل
يحكم بتقدم العلة على المعلول بحسب الوجود لان العلة بحسب الاول يجب المعلول
سواء لا فرق في ذلك بين كون العلة والمعلول موجودين في الخارج او في العقل
الامر غاية ما في الباب انه لو كان المعلول موجودا في الخارج يكون تقدم العلة
على المعلول بالوجوب بحسب وجوده في الخارج ولو كان موجودا في نفس الامر دون

في بيح يكون تقدم العلة على المعلول بالوجوب بحسب ذلك النحو من الوجود والا وجه
في بيح ايضا فمعنى نقول له ان تقدم العلة على المعلول بالوجود والوجوب
انما هو على تقدير كون المعلول موجودا خارجيا اذا عرفت هذا فنقول ان التعين
اذا كان متقدما بالوجوب على الوجوب فالوجوب السابق ان كان عين الو
جوب اللاحق يلزم تقدم الشئ على نفسه وان كان غيره فينقل الكلام اليه ونقول
لا بد من ان يكون بينهما لزوم ام ما لما نقل الكلام فيلزم اما التسلسل او تقدم الشئ على نفسه
فالاولى عدم الاقتصار على لزوم تقدم الشئ على نفسه وان كان التعين
بالوجوب الظاهر بل ان مراده من التعين التعين المعين لا التعين ما لان كون
التعين ما مستندا الى الوجوب لا يوجب نفي التكثر بل الوجوب نفي التكثر انه لو كان التعين
المعين مستندا الى الوجوب لكان الوجوب لا يتحقق بدون ذلك التعين فهو متحقق
وذا فهو الوجوب بغير ذلك الفرد يلزم احتياج التعين في ذلك الفرد الاخر فيلزم ان يكون
التشخص الواحد تشخصين وهو ممتنع وكذا المنع الثاني حاصل المنع الثاني هو انه لا

يلزم من

لا يلزم من تقدم التعين بالوجوب على وجوب الذات تقدم الشئ على نفسه لان
ههنا وجوبين احدهما وجوب التعين والاخر وجوب الذات فالمتقدم هو وجوب
التعين والمتأخر هو وجوب الذات فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه لكن لو نقل الكلام
الى وجوب التعين كما ذكرنا يلزم تقدم الشئ على نفسه او التسلسل لا نرجع المنع الثاني
ايضا لان وجوب الذات ليس الا ما مر وان وجوب الذات ليس الا
عين وجوب وجود الذات لان معنى وجوب الذات هو ان وجودها واجب
بالذات لان بدون وجوب وجود الذات يتحقق انعدام الذات وهو ظاهر
ووجوب وجود الذات عبارة عن وجود المتأكد الذي هو الوجود الحقيقي فوجوب
وجود الذات هو الوجود الحقيقي وبدون الوجود الحقيقي لا يكون الا العدم فلو
كان وجوب وجود الذات الذي هو الوجود الحقيقي معلولا يلزم تقدم الشئ
على نفسه وهو ان يراد بالتعين الواحد المعين وقد عرفت ما فيه فتذكر
يجاز انفكاك التعين اي يجاز انفكاك التعين المعين عن الوجوب فيجوز وجود

التعين المعين بدون الوجوب وهو باطل لان التعين بدون الوجوب ممكن
فيلزم خلاف المفروض ولعل اللزوم مشتبه بالتلازم عنده لانه حاصل
ان استدلال المستدل لا يكون مبنيا على وجوب تحقق التلازم بين الوجوب
والتعين حتى يحتاج المستدل في اثبات التلازم بين الوجوب والتعين ان
يقول انه لا يجوز وجود التعين بدون الوجوب ولا وجود الوجوب بدون
التعين حتى يتوجه عليه ما اورده الشارح بل يكون مبنيا على وجوب اللزوم لانه
لو لم يكن بين الوجوب والتعين لزوم صح وجود احدهما بدون الاخر فيجوز
وجود التعين بدون الوجوب وهو يستلزم امكان ما فرض انه واجب فيلزم
ان يكون بينهما لزوم وفي نفي اللزوم يكفي جواز التعين بدون الوجوب ما يحتاج
الى فرض جواز تحقق الوجوب بدون التعين حتى يرد ما اورده الشارح وفيه نظر لان
الشارح يشتبه عنده اللزوم بالتلازم لان المستدل اخذ في دليله جواز تحقق الوجوب
بدون التعين بتوجه على ذكره المستدل وما ذكره المحشي يكون دليلا اخر لانه اسقط

بعض

بعض مقدمات دليل المستدل بل اسقط المقدمة التي هي مناط البحث اذ ذكره
ذكر ما ظهر ان امر الاشياء منعكس يمكن اعتبار كل من اللزوم والتلازم حاصلا
انه يمكن اثبات اللزوم بين الوجوب والتعين وكذا يمكن اثبات التلازم بينهما بما
ذكره المحشي بان يقال يجب ان يكون بين الوجوب والتعين لزوم لانه لو لم يكن بينهما لزوم
يلزم جواز وجود احدهما بدون الاخر فلا بد من علاقة المقارنة بينهما صحة الانفكاك فان ان
يكون ذلك بعد تمام الكلام وان يقال يجب ان يكون بين الوجوب والتعين تلازم
والا يلزم جواز وجود احدهما بدون الاخر فلا بد من علاقة المقارنة احدهما الى الاخر الملزوم
فان قيل اذا لم يكن بينهما تلازم فلا يلزم جواز تحقق احدهما بدون الاخر لوقت التلا
زم لوجود ان احدهما ان يكون احد المتلازمين علة للاخر وثانيهما ان يكون المتلا
زمان معلولين لامر ثالث والثاني لا يتصور ههنا في التعين والاول ايضا لا يمكن
تحقق اللزوم بدون التلازم فتقرر ولا اختصاص لوجه بطلان الايراد الذي اورده
الشارح في الدليل الاول وذلك لان الايراد هو ان يقال لا يجوز ان يكون هذا الوجود واجبا

بيان لان الاولى ان يقول المستدل يمكن ان يكون بين الوجوب والتعين لزوم وان كان بين الوجوب والتعين لزوم او تلازم وجوز ان كان التعين لازما للوجوب لعدم اللزوم بين التعين والوجوب

بالذات يكون كما مجهولا ويكون تعين كل منهما بذاته فللمعترض ان يقول ان
اريد التعين الخاص فهو لا يكون بالوجوب بل بالذات ولا ينفك عن الذات
اصلا وان اريد تعين ما فهو بطبيعته لا ينفك عنها [illegible] وهو لازم ولكن
وهو بوجه اخر وهو انه لو تعدد الواجب بالذات لتعدد بالعدد فلا بد ان يكون هناك
وجوب وتعين لكل واحد منها لان الوجوب معنى واحد بناء على ثبوت الاشتراك
المعنوي ولا يتصور في معنى من المعاني تكثر الا بانضمام امر اليه فلا بد من انضمام التعين
الى الوجوب ليحصل بانضمام كل تعين فرد من الواجب فالتعين يكون جزء الفرد
الواجب فلا يكون التعين مستندا الى الفرد والا يلزم كون الشيء علة لجزئه وهو باطل
وايضا نقول ان التعين المنضم الى الوجوب يكون امرا خارجا عن الوجوب اذ لو
خارج عن الوجوب اما ممكن او ممتنع والممتنع لا يجوز ان يكون جزء الموجود الخارجي
فبقي ان يكون ممكنا فيلزم ان يكون فرد الواجب مركبا من الواجب والممكن فلا يكون
ما فرض انه واجب واجبا بتمامه بل ببعضه فالواجب بالذات هو ذلك البعض فيلزم

فيلزم تكثر

فيلزم تكثر الواجب بالذات قوله وعبارة اقوى فان قيل الشق الاول في هذه العبارة
هو ان يكون الواحد واجب الوجود لكونه هو وان يكون واحدا ليس مذكورا في
العبارة السابقة فلا يصح ان يقال وعبارة اقوى لان هذا التعبير انما كان لو كان جميع
الاول والثاني مطابقة لما بالمعنى ايضا فليست هذا الشق لا في الاولى ولا في الثاني هو مفاد ما ذكر
سابقا بقوله فاما ان يتعين وجوب الوجود على سبيل الوجوب لكونه صفة لذاته فيلزم
فلا يوجد غيره [illegible] فهو هذا الواحد بعينه لانه لما كان وجوب الوجود متعينا بالواحد
فاذا كان التعين واحدا بعينه ذلك المعنى فلا يتصور ان يكون لذلك المعنى تخصص
ولا يلزم ان يكون التخصص الواحد تخصيص وهو باطل بيقينه [illegible] فيها تركيب واعلم ان
ما سبق من الابحاث انما هو في اثبات واحدية تعالى اي عدم التعدد في الواجب
الوجود بالذات الى الافراد وهو غاية الابحاث لانها انما هي في اثبات احدية
واجب الوجود بالذات يعني ان الواجب بالذات لا يكون له جزء [illegible] لا ذهنيا
ولا خارجيا والكثرة المنفية عن الواجب جل شانه تتصور على اقسام منها كثرة

فصل الذات وهي الكثرة التي يكون باعتبار تركب من اجزاء سواء كانت ذهنية
او خارجية وكثرة مع الذات وهي الكثرة التي يتصور باعتبار الماهية والوجود وكثرة
بعد الذات وهي الكثرة التي يتصور باعتبار الانقسام الى الذات والصفات
فاذا نفيت الكثرة عنه تعالى باقسامها الثلثة ثبتت احديته نعم وكلام الشيخ ثمة ان
شارات يدل على ان الاحدية هي عدم قبول القسمة لا باجزاء ولا بالصفات
الغايرة لذاته وعدم تحصيل الماهية بالوجود فلا بد لاثبات الاحدية من نفي الكثرة
الثلثة كما ذكرنا لكن المفهوم من كلام المحقق انه ادعى ان اثبات الاحدية بما هو
نفي الكثرة باعتبار الاجزاء اي الكثرة قبل الذات فقط فتامل واعلم ايضا ان نفي
الكثرة الثلثة المذكورة يمكن بان يقال ان واجب الوجود يجب ان يكون عين الوجود
لانه لو لم يكن عين الوجود لم يكن الوجود في مرتبة ذاته ولما لم يكن في مرتبة ذات
شيء فثبوته له لا يكون الا من علة فلا بد لثبوت الوجود من علة فتلك العلة اما
ذاته وهو باطل لان الشيء ما لم يكن محفوفا بالوجود لم يتصور ان يكون علة لشيء

من الاشيا

من الاشياء ووجود ذاته فيلزم ان يكون ما فرض انه واجب لذاته لا يكون واجبا
لذاته فاذن يلزم ان يكون نفس طبيعة الوجود فلا يكون هناك ماهية ووجود بل
نفس الوجود فقط وبعد ذلك نقول لا يتصور في طبيعة الوجود التعدد باعتبار حصول
الخصوصيات لما ذكرناه ولا الكثرة باعتبار الاجزاء مطلقا سواء كانت ذهنية او خارجية لانه
لو فرض ان لها اجزاء فلا بد ان يكون جزء ما جزء ما لان الشيء لا يتصور ان يكون جزء نفسه فهو
كل جزء الذي يكون جزء طبيعة الوجود جزء ما يكون متقدما بالوجود بحسب العقل على
الوجود فيلزم جواز تقدم الشيء على نفسه فلزم نفي الاجزاء مطلقا واثبات عينية
سائر الصفات لكنها بعينه في الوجود وتعدده عرفت سابقا فظهر مما ذكرنا نفي الكثرات
الثلثة واستدل المعلم الثاني في الفصوص على وجوب نفي التركيب عن الواجب لذاته
بان وجوب الوجود لا ينقسم باجزاء القوام مقداريا كان او معنويا والا لكان
كل جزء منه اما واجب الوجود فيكثر واجب الوجود واما غير واجب الوجود وهو اقدم
بالذات من الجملة فيكون الجملة ابعد من الوجود انتهى كلامه واعلم ان حاصل الشق

الاعراض في بيان والقوة نفي الملك ومن القوة
... المقابل للفعل انتهى ... ما

الثاني ان كل ما هو جزء لحقيقة المساحة كالاجزاء المقدارية فان نسبتها الى كل
المساحة كل نوع ما موضوع يجب ان يكون متقدما بالوجود ويجب التعقل على ما هو له
فاذا فرض ان جزء الواجب يكون جزءا له فلا بد ان يكون ذلك الجزء متقدما عليه بوجوده
في الوجود ويكون اقرب الى الوجود بالقياس الى ما هو جزء له مع كون ذلك الجزء
ممكنا لان الممتنع لا يجوز ان يكون جزءا للموجود الخارجي ويلزم ان يكون الممكن متقدما
على الواجب بالذات بالوجود ويكون اقرب الى الوجود بالقياس الى الواجب
بالذات وهو محال لان البرهان قائم على خلافه وايضا اذا فرض ان شيئا يكون واجب
الوجود فمعنى يكون شيء اقرب منه الى الوجود فليس شيء اقرب الى الوجود
من الواجب بالذات واما ان الواجب بالذات يكون له اجزاء مقدارية فهو باطل
لان الاجزاء المقدارية لا يكون الا لمتصل واحد والمتصل الواحد يلزم ان يكون
جسما وجسمانيا ولما كان بطلان هذا غاية الظهور لم يتعرض لبيان بطلان هذا
وتعرض لبيان بطلان ما هو محل البطلان وبيان وجه كلام المعلم الثاني ننقح

وما ورد عليه المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب الجديدة بعد نقل كلام
المعلم الثاني بعينه وانا اقول هذا الكلام مبني على ان الاجزاء التحليلية للشيء ليس لها تقدم
على الشيء لان ذلك الشيء البسيط لا يسبقه وجود ذلك الاجزاء فكذلك الاجزاء المقدارية
فلا يلزم تقدمها عليه بحسب الوجود الخارجي حتى يرد ما دفع ظاهر كلام المعلم
الثاني من ان ما هو جزء حقيقة المساحة حتى يرد عليه ما اورده ثم بعد ذلك نقل جواب
ردم
الذي ذكره صدر المدققين وجواب غياث المدققين وحاجي محمود التبريزي مع ذلك الجواب
بعينه والقول بان ذات الجزء التحليلي مقدم على البسيط بمعنى ان العقل اذا لاحق
الكل وذلك الجزء في الوجود وحكم بتقدم ذات الجزء عليه وذلك لا ينافي ما هو المعتبر
بالنسبة عنه فذات الجزء متقدم ووصف الجزء متأخر لا ينافي ما اثبات ذلك المطلب
لان ذات الجزء التحليلي امر ينتزعه العقل بمعونة الوهم من المتصل فان اريد بهذا
النوع فهو ليس متقدما على المتصل في الوجود الخارجي وان اريد به ما هو هذا الجزء وما
انتزاع هو منه فهو ذلك المتصل بعينه فلا يتقدم على نفسه بشيء وبالجملة ان المتصل

واحد فلم ينفصل الى الاجزاء لم يكن هناك الا ذات واحدة لا ذوات واذا
انفصل الى الاجزاء فقد انعدمت الذات الواحدة وحدثت الذوات المتعددة فلم
يتحقق ذات واحدة مشتملة على الذوات متعددة وبعد ذلك كله يرد بحث قال في
تلك الرسالة ويمكن الاستدلال على هذا المطلب بانه لما كان الواجب لذاته هو
الوجود المتأكد فاجزاؤه التحليلية اما وجود متأكد واما غيره وعلى الاول يلزم كونه وا
جبا لذاته بناء على ما سبق وعلى الثاني يكون ذلك الجزء ممكنا لذاته لان ما عدا الوجود
المتأكد لا يكون واجبا وقد تقرر عندهم ان الاجزاء التحليلية لا ينفك الكل في تحققه
قال بعض [illegible] المحصل اعلم ان المراد [illegible] لا يصح ان يكون بينها وحدة
بالاتصال حقيقة فان [illegible] بالحصر جسم بسيط متفق بالطبع انتهى
والحكماء ردوا هذا المذهب [illegible] بان الاجزاء لو [illegible] لذلك لا يجب
ان يشارك الكل في الحقيقة ويشارك باقي الاجزاء فيما فيه [illegible] الافتراق والا
تصال [illegible] على جزء ما اذا [illegible] ما [illegible] يكون له جزء تحليلي يلزم ان

يكون له

يكون له جزء خارجي لازم فيكون الواجب بذاته مفتقرا الى الاجزاء الخارجية
بيان الملازمة ان ذلك الجزء ان كان وجودا متأكدا كان واجبا لذاته فيكون
موجودا بالفعل لا جزءا تحليليا مع انه يلزم منه تركب الواجب من الممكن وهذا
هو تحقيق ما قاله المعلم الثاني في [illegible] بالفاظه وفيه بحث وهو ان النزاع انما كان
في تعدد [illegible] التحليلي على ما نقل عن المعلم الثاني لا ادعى ان الواجب له اجزاء
لزم [illegible] تعدد الواجب [illegible] فالغرض من [illegible] عليه
بان [illegible] لا يلزم على تقدير تركبه من الاجزاء التحليلية وما ذكره الموجه لم يلزم منه اثبات
ذلك [illegible] الاعتراض بحاله وايضا لا تجيء على المعلم ان هذا التوجيه بعيد
كل البعد [illegible] المعلم الثاني وايضا ما ذكره [illegible] وقد تقرر عندهم ان الاجزاء التحليلية
[illegible] ان هذه المقدمة [illegible] عندهم [illegible] الاستدلال بما [illegible] ان
ارادوا [illegible] بالانفصال [illegible] ذلك ما ذكره [illegible]
ان ما فيه حركة اذا كان كيف فذاك كيفية بسيطة متصلة صالحة لان تنقسم الى

واحد لم ينفصل اليه الاجزاء لم يكن هناك الا ذات واحدة لا ذوات واذا
انفصل اليه الاجزاء فقد انعدمت الذات الواحدة وحدثت الذات المتعددة فهو
في ذات واحدة متميزة على الذوات المتعددة وبعد ذلك لا ريب فاني
ما رسالة ويمكن الاستدلال على هذا المطلب بانه لو كان الواجب لذاته هو
وجود المشاركة بجزء التحليلي اما وجود مشاركة او امر اخر وعلى الاول يلزم كونه واجبا
لذاته بناء على ما سبق وعلى الثاني يكون ذلك الجزء ممكنا لذاته لان ما عدا الوجود
الكل لا يكون واجبا وقد تقرر عندهم ان اجزاء التحليلي لا بد ان تكون في حقيقة
ما هي باعتبار وقد يحصل اعلم ان المراد بالجزء هنا ما يصح ان يكون بنفسه وحدة
بالانفصال حقيقة فان الموضوع للمتصل واحد جسم بسيط متصل بالطبع حتى
والحكم [illegible] التركيب بالاجزاء [illegible]
[illegible] باقي الاجزاء فيما [illegible]
[illegible] ان يكون له جزء تحليلي يلزم ان

يلزم

يكون له جزء خارجي ما لم يكن الواجب لذاته متحققا اذ الاجزاء الخارجية
بيان الملازمة ان ذلك الجزء ان كان موجودا كان واجبا لذاته فيكون
موجودا بالفعل لاجزاء تحليلية مع انه يلزم منه تركب الواجب من الممكن وهذا
هو التحقيق قال المعلم الثاني الشيء بالفاظ وفيه شيء وهو ان النزاع انما كان
في تعدد اجزاء التحليلية على ان المعلم الثاني لما ادعى ان الواجب لو كان له جزء
يلزم [illegible] تعدد الواجب واما لا تقدير المذكور فالمعترض اعترض عليه
بان [illegible] لا يلزم على تقدير كون الاجزاء التحليلية وما ذكره الموجه لم يلزم منه انتفاء
ذلك [illegible] لا يخفى على المعلم ان هذا التوجيه بعيد
كل البعد ما قاله المعلم الثاني [illegible] ذكره [illegible] عندهم ان اجزاء التحليلي
[illegible] هذه المقدمة [illegible] عندهم [illegible] الاستدلال [illegible]
[illegible]
ان ما فيه [illegible] كان كيفية [illegible] بسيطة [illegible]

كيفيات مختلفة الحقيقة فادعاء خلاف ذلك يحتاج الى البرهان لان السابق لا يتحقق
بادى الراى جزان يكون على الاجسام المحيط الحقيقة تعال واحد وبسيط بيان بطلان
ان يكون للحقائق المتباينة تعال واحد محض ما ذكره المصنف من ان الدفع
الى كذا اذا كان كيفا جوزان يكون الكيفية الواحدة البسيطة منتشرة الى كيفيات
مختلفة الحقيقة فجوده مرجوا نشيا على كتاب الاجابات وكتاب افق المبين و
استدل الشيخ في الهية على بطلان تركيب الواجب بالذات من الاجزاء وحاصله
ان الواجب لذاته لا جزء له والا لامكن الواجب لذاته لكن التالي باطل فكذا
المقدم اما بطلان التالي فظاهر واما الملازمة فلان الكل بما هو نشأته وصفة
كان ذات جزء منه ومقوم ليس هو ذات الجزء الاخر ومقوم له ولا ذات
المجموع ومقوم له اما ان يجب لكل واحد من جزئيه مثلا وجود منفرد لكن لا يجب
وجوده ونشأه يكون المجموع هو الواجب بذاته والمفروض خلافه او يجب ذلك
لبعضها ولا يجب للمجموع وجوده ونشأه فان لا يجب له هذا الجزء والاخر ولا يكون

واجب

واجب الوجود لذاته بل الواجب هو الذي يجب وجوده ان كان لا يجب لذلك
الاجزاء مغايرة للجزئية الوجود ولا للمجموع مغايرة للاجزاء ونفس وجود الكل لا
بالاجزاء وليس واحد اقدم بالذات فليس شي منها بواجب على ان الاجزاء ما
الذات اقدم من الكل وليس يمكننا ان نقول ان الكل اقدم بالذات من الاجزاء
فهو اما ان يكون متاخرا او معا فالاول بطلان ما فرض انه واجب بالذات
لا يكون شي اقرب منه الى الوجود والثاني بطلان النص لحكم بان الجزء الحقيقي
والكل لا يكونان في مرتبة واحدة   معنى جزء حقيقة اى جزء حقيقة تلك الهية
يعني لو كان في الواجب الوجود ماهية مركبة لكان لتلك الماهية المركبة معنى جزء حقيقة
تلك الماهية المركبة واراد بذلك المعنى هو جزء تلك الماهية المركبة وجزء المركب يصدق
عليه انه معنى جزء حقيقة المركب لان حقيقة المركب غير حقيقة جزئه لان حقيقة
الجزء لا يكون عين حقيقة الكل والا لم يكن الجزء جزء والكل كلا   وهى جزء تلك
الماهية لانها جزء لتلك الماهية المركبة   من الوجود بذاته الى ان الوجود متعلق لو

وجوب ويكون لمعنى ان وجوب الوجود لو كان من لوازمه ان يتحقق بتلك الماهية لا
يجب بعدم تلك يلزم ان لا يكون الواجب بالذات واجبا باعتبار ذاته بل باعتبار امر
خارج عنه ان يكون متعلقا بغيره وحاصله انه لو كان من لوازمه وجوب الوجود بها
عارض وجوده اي باعتبار حقيقته ان يتعلق بتلك الماهية المركبة ولا يجب به وجوبا
ان لا يكون ما فرض انه واجب الوجود بالذات واجب الوجود بالذات لان
واجب الوجود بالذات هو ما لا يكون متعلق القوام بالغير بل الغير يكون متعلق
القوام به فبقي ان يكون واجب الوجود بالذات واجب الوجود بالذات من
حيث هو من دون ان يتعلق بتلك الماهية المركبة ويكون تلك الماهية المركبة قوامها
متعلق به لا ان قوامه متعلق بتلك الماهية المركبة فيكون تلك الماهية المركبة امرا
لاحقا بواجب الوجود بالذات لا انها واجبة بالذات بل الواجب بالذات
امر فوق تلك الماهية المركبة لاحق به   الا كان يمكن اي اي كان يمكن عدمه
الوجود وفي ذاتي مثل ان واجب الوجود يكون تحقق القوام بنفسه ولا يحتاج في جهة

بجوابه

جوابه ان تلك الماهية المركبة ويكون تلك الماهية المركبة من الامور العارضة ولها
حقيقة بالقياس الى واجب الوجود بالذات فان كانت تلك الماهية بحيث
يمكن عدمها وفسادها وكونها بالنسبة الى واجب الوجود بالذات فيصدق ان
واجب الوجود بالذات يكون متحقق من حيث هو واجب الوجود بنفسه
من دون كون تلك الماهية عارضة ولا حقيقة بواجب الوجود والمتحقق القوام
بنفسه وان لم يمكن عدمها وفسادها ولحوقها فانه يظهر ايضا لان كل معلول
بالقياس الى علته التامة لا يمكن عدمه ولحوقه بها ومحال ان العلة لا يكون
قوامها متعلقا بمعلولها بل قوام المعلول متعلق بها   فاذن ثبت ان تلك الماهية
الماهية المركبة التي فرضت انها ماهية لواجب الوجود بالذات ظهر انها ليست
ماهية لواجب الوجود بالذات بل الواجب بالذات امر فوق تلك الماهية
المركبة لاحقة به فيلزم خلاف ما فرض من التركيب في الواجب بالذات هذا
وهذه هي الاشارة الى ان ماهية الواجب بالذات تجب ان يكون عين

ايضا واعلم ان برهان اب بن فدا فاد نفي الكثرة في الذات في الواجب بالذات
وهذا يفيد نفي الكثرة مع الذات اي الكثرة مع الذات اي ان يكون مهية
وانية فاذا ثبت ان المهية عين الانية فلا يكون هناك كثرة مع الذات
قوله فلاح لما ان بهمنيار ذهب هذا برهان على امتناع ان يكون غير الواجب بالذات
حده وانية وهاهنا في ذلك برهان هو انه اذا كان الوجود زايدا على مهية الواجب
بالذات فلا يكون الوجود لامرا ذا نيالة واذا لم يكن ذاتيا له فيثبوته له لا يكون
الا من علة فتلك العلة لا يخلو اما ان يكون امرا سوى الواجب بالذات فيلزم
ان يكون الواجب بالذات محتاجا في وجوده الى الغير وكل ما هو محتاج في وجوده
الى الغير يكون ممكنا فيلزم ان يكون ما فرض انه واجب الوجود بالذات ممكن
الوجود بالذات هف واما ان لا يكون العلة امرا سوى الواجب بالذات
بل يكون علة وجود الواجب بالذات ذات الواجب بالذات وهذا باطل ايضا
لانه اذا فرض ان امرا يكون علة لامر فتلك العلة ما لم يكن متقدمة بالوجود

ينتج

ينتج ان ينتج لما امرا اخر فان ما بعينه شيء لا يتصور ان الشيء موجود بالحقيقة
ان وجود العلة معلول بتلك العلة لكن يكون وجود العلة مع العلة لانك
قد عرفت ان الشيء ما لم يثبت له الوجود لا يمكن ان ينتج له امر اخر وهذا لا ينافي ما
نقل عند المحققين من ان لوازم المهية مستندة الى المهية من حيث هي هي دون ما
خلية وجود المهية لانا بينا فيما سبق ان معنى هذا الكلام هو ان وجود المهية
لا دخل له في لازم المهية لا ان المهية منفكة عن الوجود وعارية عنه فيكون
علة للازمها بل وجود المهية يكون مع العلة بالقياس الى لازمها فاذا
ثبت ان العلة ما لم يكن متقدمة بالوجود لا يجوز ان يكون علة للشيء فاذا فرض
ان الواجب الوجود بالذات علة لوجوده فلا بد ان يكون له مع قطع النظر عن
الوجود فذلك الوجود الذي هو معلول فيلزم تقدم الشيء على نفسه وغيره فنقل
الكلام اليه فاما ان يذهب الى غير النهاية وهو باطل ببطلان التسلسل او يلزم
كون الشيء الواحد ذا وجودين حقيقي موجود بوجودات متعددة وايضا فرض ان الواجب

بالذات يكون علة لوجوده يلزم عليهم ان يكون الشيء موجد النفسه وخالق نفسه
وجاعل نفسه لان الوجود ونحائه وجاعل ليس الا المفيض للوجود وعلة الو
جود وايضا اذا فرض ان واجب بالذات يكون الوجود يكون بالذات
باعتبار ذاته علة للوجود واذا كان باعتبار ذاته علة للوجود يكون الذات
باعتبار ذاته منشا للاثار فيلزم ان يكون الذات عين الوجود لان الوجود
هو منشا للاثار فاذا كان الذات منشا للاثار يكون عين الوجود فيلزم
الكر الى القول وبالجملة منشا مفاسد زيادة وجود الواجب بالذات على ذاته اكثر من ان
تحصى ونظن ان القائلين بزيادة وجود الواجب بالذات على ذاته لو سئل
سائل عنهم قبل ان يقفوا على المفاسد اللازمة لذلك القول هل يجوز ان يكون
شيء خالق نفسه وجاعل نفسه فلا يقدرون في جواب الا ان يقولوا لا لانه
لو كان له شعور فاذا راجع وجدانه لم يجد من نفسه رخصة ان يقول انه يجوز
ان يكون الشيء خالق نفسه وفاعل لوجوده لكن اذا قيل لهم ان هذه المفاسد

لازمة

لازمة لقولكم فيلتزمون هذه المفاسد ولا يبالون به كان القائلين بلوازمه
الذي لا ينجي يلتزمون المفاسد التي يلزم على القول بجوازه ولا يبالون بذلك كان التزام
هذه المفاسد اسهل عندهم من الرجوع عن القول الفاسد وهذه شنشنة اعرفها
من اخزم قوله فهو معقول لانك قد عرفت ان الشيء اذا كان وجوده زائدا على
ذاته فلا يجوز ان يكون هو فاعلا لوجوده لا فرق بل لا بد ان يكون فاعل وجوده
امرا اخر فيكون معلولا مقام الاخر للمفهوم يعني ان الشيء اذا كان له ماهية وانية
يكون انيته زائدة على ماهيته واذا كانت زائدة على ماهيته لم يكن من مقوماته فلم
يكن وجوده من مقوم مقام مقوماته وذاتياته شرط سلب العدم يعني ان
واجب الوجود يوجد الوجود الذي لا يكون فيه شائبة عدم وشائبة قوة كوجود
الممكنات فان وجود الممكنات لا يخلو عن شائبة عدم وشائبة قوة لان جميع
الممكنات بعضها وبعضها باعتبار ذواتها داخلة تحت ما بالقوة
وبالجملة ان الوجود هو الفعلية وهي قسمان اصلا فعلية صرفة لا يكون

مشوبة بشائبة القوة تام وهذا هو معنى الواجب جل شأنه وما بعدها فعلية
مشوبة بالقوة كفعلية الممكنات
فان القوة منفردة فعلية
وسائر الاوصاف اى
زائدة على ذاته تعالى بل جميع
صفاته الكمالية كالعلم والقدرة
ونحوها عين ذاته تعالى وهذا
اشارة الى نفي الكثرة عنه بالذات
تم ما قاله المحشي رحمه الله تعالى
على يد افقر خلق الله ساوى
بن حاجي حسين حكيم
تحريرا في شهر محرم الحرام سنه ١٥٩

فان المشارق ثلثة قال الشيخ في الفصل الرابع من المقالة
الثامنة من الفن السادس من طبيعيات الشفاء والمهاب
المحدودة للابراج اثنا عشر لان الافق يحد رشايا عشر خطا
ثلث مشارق ثلث مغارب وثلث نقط شما
لية وثلث نقط جنوبية فالمشارق ثلثة مشرق الاعتدال
الا ومشرق العضر

١٩٢ ص